2022 | 54

سياسات

SEYASAT

محور العدد: الأمن الغذائي والتنمية الزراعية: نحو سيادة وطنية على الغذاء

- استراتيجيات قطاع الزراعة وسياساته وأثرها على الاقتصاد/ د. محمد كمال أبو عمشة
- السياسات الزراعية والأمن الغذائي/ د. زكريا سلاودة
- الاستثمار في القطاع الزراعي: الإمكانيات والتحديات/ زكريا السرهد
- التعاونيات الزراعية دورها وفعاليتها: تحولات في الفكر التعاوني/ محمود أبو شنب

مقالات

- مصير التسوية التفاوضية بيد الرئيس بايدن

سياسة دولية

- إعادة أميركا التفكير بدورها في "الشرق الأوسط": مستجدات الدور الإسرائيلي/ نضال صلاح (الصرعاوي)

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة

مدير التحرير: أكرم مسلّم

هيئة التحرير

د. عبد الله النجار، د. محمد عودة، د. عاطف أبو سيف

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد «سياسات» الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٥٤) آب ٢٠٢٢

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: مطبعة «الأيام».

صورة الغلاف: عدسة عصام الريماوي (صحف)

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- **في البداية** ٥
- **محور العدد: الأمن الغذائي والتنمية الزراعية: نحو سيادة وطنية على الغذاء**
- تقرير افتتاحي ٧
- استراتيجيات قطاع الزراعة وسياساته وأثرها على الاقتصاد/ د. محمد كمال أبو عمشة ١٨
- السياسات الزراعية والأمن الغذائي/ د. زكريا سلاودة ٥٠
- الاستثمار في القطاع الزراعي: الإمكانيات والتحديات/ زكريا السرهد ٧٤
- التعاونيات الزراعية دورها وفعاليتها: تحولات في الفكر التعاوني/ محمود أبو شنب ١٠١
- دور جمعية حماية المستهلك في مقاطعة منتجات المستوطنات/ صلاح هنية ١٢٠
- مداخلات برنامج خلق فرص عمل بهدف دعم الأمن الغذائي في قطاع غزة/ م. جهاد شرف ١٢٤
- العدالة المناخية في فلسطين/ عماد موسى ١٣٠

مساهمات أخرى

- مصير التسوية التفاوضية بيد الرئيس بايدن / محمد هواش ١٣٨
- إعادة أميركا التفكير بدورها في "الشرق الأوسط": مستجدات الدور الإسرائيلي/ نضال صلاح (الصرعاوي) ١٤٢
- فعاليات معهد السياسات العامة: ورشة حول مدى شمولية السياسات العامة للأشخاص ذوي الإعاقة ١٦٠
- قراءة في كتاب "لِفتا سجلّ شعب" لنظمي الجعبة، رنا بركات، خلدون بشارة، يعقوب عودة/ أمين دراوشة ١٦٣

حوّلت الحرب الروسية الأوكرانية مسألةَ الغذاءِ إلى عنوان عالميّ عريض، بحيث أصبح صعباً كنس المشهد العالمي، بالغ الهشاشة، تحت سجاد ناعم. جاءت الحرب استكمالاً قاسياً لتراكمات الوباء وما لحقه من غلاءٍ عالمي عصيّ على الكبح، متكئٍ إلى التضخّم العالمي وأزمة سلاسل التوريد واضطراب سوق الطاقة، كل هذا تصاحب أيضاً مع ظواهر مناخية خطرة لا تكفّ عن الإفصاح عن نفسها.

فلسطين في صلب هذه التغيّرات العالميَّة بمكوناتها كافة، والحديث عن خصوصيتها ليس بدعةً لغويةً، إذ لا فكاك بين مواضيع من نوع الزراعة والأمن الغذائي والمناخ وبين السؤال الوجودي المتعلّق بأرض لا سيادةَ على المتاح منها، وهو متاحٌ قليلٌ يواصل الاحتلال ومستوطنوه سحبَه من تحت أرجل أصحابه الأصليين.

من هنا، يأتي هذا العدد المتكامل من سياسات متمحوراً تحت عنوان "الأمن الغذائي والتنمية الزراعية: نحو سيادة وطنية على الغذاء"، ليراجع الواقع ويدرس مستجدات علاقته بالتغيرات الخارجية، ويضيء على قصورات ذاتية لا نمتلك ترف الفشل في تجاوزها.

يبدأ العدد بتقرير افتتاحي يلخّص مخرجات ورشة عمل نظمها معهد السياسات العامة، في تموز الماضي، تحت عنوان "سياسات الأمن الغذائي وتنمية القطاع الزراعي للوصول إلى السيادة الوطنية على الغذاء"، شارك فيها نخبة من المهتمين، من القطاعات كافة، وقد تطورت بعض حيثيات الورشة إلى دراسات وافية تظهر

بين دفتي هذا العدد.

وتحت عنوان "استراتيجيات قطاع الزراعة الفلسطيني وسياساته وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني" قدّم د. محمد كمال أبو عمشة، نظرةً شاملةً مدعمةً بالأرقام تنقلّت بين الخصائص والمـوارد والخدمات والمعيقات ومؤشرات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

في معالجة لموضوع السياسات الزراعية والأمن الغذائي، قدم د. زكريا سلاودة مراجعةً للسياسات الزراعية، كاشفاً عن حجم تهميش القطاع الزراعي وأسبابه وسبل تجاوزه، كما اختار أن يزوّد القارئ بالكثير من التفاصيل عن المعيق المائي المرتبط بالاحتلال بالدرجة الأولى.

في دراسة تحت عنوان "الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني: الإمكانيات والتحديات"، أجاب زكريا السرهد عن تساؤلات كثيرة وملحة في هذا السياق، عارضاً أهم المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالقطاع الزراعي، مركزاً على دور القطاع الخاص، ومواضيع الإنتاج والتسويق.

إلى جانب البحث في الاستثمارات الكبيرة، أضاء العدد من خلال دراسة للباحث محمود أبو شنب على الاستثمار الصغير، ودور التعاونيات الزراعية وفعاليتها وما طرأ عليها من تحولات في الحالة الفلسطينية.

ولأن الاقتصاد الفلسطيني في اشتباك لحظي مع الاحتلال ومستوطنيه، أضاء الكاتب والناشط صلاح هنية على دور جمعية حماية المستهلك في مقاطعة منتجات المستوطنات بما يشمل الزراعية منها.

تكاملاً مع ما سبق، يقدم المهندس جهاد شرف مداخلةً حول برنامج خلق فرص عمل بهدف دعم الأمن الغذائي في قطاع غزة.

وتبقى جزئية المناخ سؤلاً عالمياً، له ارتداداته فلسطينياً، هذا ما يلفت إليه الباحث في الشؤون البيئية عماد موسى تحت عنوان "العدالة المناخية في فلسطين".

يتضمن العدد إلى جانب المحور، مقالاً في المستجدات السياسية يركز على تقييم خيارات إدارة بايدن، للمحلل السياسي محمد هواش، ومساهمةً تحت عنوان: "إعادة أميركا التفكير بدورها في الشرق الأوسط: مستجدات الدور الإسرائيلي" لنضال صلاح (الصرعاوي). وختاماً، تحضر القدس في قراءة لكتاب "لِفتا سجلّ شعب" لنظمي الجعبة، ورنا بركات، وخلدون بشارة، ويعقوب عودة التي أنجزها أمين دراوشة.

تقرير افتتاحي

نظم معهد السياسات العامة بالتعاون مع مؤسسة «فريدريش أيبرت» الألمانية، «طاولة مستديرة» حول «سياسات الأمن الغذائي وتنمية القطاع الزراعي للوصول إلى السيادة الوطنية على الغذاء»، بمشاركة عدد من الخبراء والمختصين والعاملين في مؤسسات القطاع العام، والخاص والأهلي، نلخص في هذا التقرير الافتتاحي مخرجات النقاش حولها، كما أنه تم تطوير بعض مكونات النقاش إلى دراسات منفصلة وتفصيلية تحت إطار محور هذا العدد.

استهلت الفعالية بمداخلة لرئيس مجلس إدارة المعهد د. محمد عودة، قال فيها «إن لقاء الطاولة المستديرة جاء بهدف ربط الأمن الغذائي بالسيادة على الغذاء، كما أننا نود التركيز على الواقع الزراعي وأثره على الأمن الغذائي، وسنتطرق أيضاً إلى أثر الأمن الغذائي على الصحة العامة، فضلاً عن تناول مسائل تتعلق بالإقراض الزراعي، والعمالة في هذا القطاع».

وذكّر عودة بأن المعهد يعنى بالسياسات العامة الموجهة لصناع القرار ويعمل عليها للتأثير على حسن اتخاذ القرار، وعلى كافة المستويات، في محاولة للمساعدة في إيجاد سياسات في مجال الأمن الغذائي، خاصة أن هذا الموضوع يشغل العالم في أعقاب الأزمة الأوكرانية الروسية، من هنا، فإن تأثيرها على بلد نام وضعيف كفلسطين يكون أكبر من

غيرها، من هنا سنحاول أن نقدم إطلالة على هذا الجانب، ونحن نعلم أن معيقات الاحتلال الإسرائيلي تؤثر بشكل بالغ على واقعنا.

من جهته، أكد مدير البرامج في المؤسسة الألمانية راسموس براندت على أهمية تناول هذا الموضوع، لأنه يمثل أحد التحديات التي تواجه الجميع، وهو أيضا مرتبط بالتغير المناخي، والحرب في أوكرانيا وتداعياتها المستقبلية على الأسواق، لكن بالنسبة لي فإن هذا الأمر مرتبط باستقلال فلسطين لأن تقوية الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي أمر أساسي على صعيد الدولة، فهذا يمثل حاجة.

في البداية طرح طاقم سياسات فكرة أن موضوع الأمن الغذائي من الملفات الشائكة، حيث هناك حوار عالمي في محاولة للخروج من هذا المفهوم إلى السيادة على الغذاء، والجهات التي تتبنى هذا المفهوم أغلبها منظمات فلاحية وجمعيات ونقابات عالمية موجودة في الكثير من دول العالم، تعتقد أن مفهوم السيادة على الغذاء، أكثر شمولية وعدالة من الأمن الغذائي، لكن يظل الأخير هو المصطلح الأساسي المتعارف عليه أو المتداول، لذا أحيل هذا الموضوع للدكتور نايف جراد، مدير عام معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي، للحديث عنه في السياق الفلسطيني.

جراد: مداخلتي بمثابة محاولة أو اجتهاد لمقاربة الأمن الغذائي الفلسطيني في السياق الفلسطيني على قاعدة الاجتهادات التي جزء منها يحاول أن يتمثل بعض المفاهيم الدولية المنتشرة في الخطاب العالمي، أو ما أسميه «خطاب الحاكمية العالمية».

فالبعض يرى أن الأمن الغذائي جزء من الأمن الإنساني، وبين مدرسة أخرى تربطه بالسيادة على الغذاء، وإنني أرى أن الأمن الغذائي في السياق الفلسطيني يجب ألا يبحث بشكل مجرد بل أن يبحث بتعيينه الملموس في الواقع الفلسطيني، من هنا يجب التركيز على الأمن الغذائي بأبعاده كافة.

ما أقوله إن ظروفنا الفلسطينية بحكم أننا تحت الاحتلال ووجود سلطة فلسطينية تعنى بإعادة بناء الاقتصاد ومؤسسات الدولة وإنجاز الاستقلال، من هنا يجب ربط الأمن الغذائي بالاكتفاء الذاتي باعتبار ذلك مهمة تحرر وطني، والسيادة على الغذاء باعتبار أن الأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من الأمن الإنساني الفلسطيني، إضافة إلى الأمن القومي الفلسطيني، الذي يتمثل هدفه النهائي في التحرر الوطني والانعتاق، لذا يجب أن ندمج في إطار العمل الوطني بين النضال من أجل التحرر الوطني وبين التحرر الإنساني، وألا نفصلهما عن بعضهما البعض، فهذه عملية متكاملة ومتداخلة يجري فيها النضال لتأمين

الأمن الغذائي بكل أبعاده المختلفة، باعتباره جزءا لا يتجزأ أولا من الأمن الإنساني، من هنا ربما يعتبر البعض أن الأمن الغذائي جزء من الأمن الاقتصادي أو حتى البيئي وغيره، من هنا فإن المسائل متشابكة ومتداخلة ويجب عدم فصلها عن بعضها البعض.

المسألة الأخرى المهمة على هذا الصعيد، هي أنه في إطار بحثنا عن الأمن الغذائي عملياً نحن نبحث عن جزء من الأمن القومي الفلسطيني، وهذه مسألة لها أبعاد مختلفة، فهناك بعد وطني وآخر إقليمي وثالث دولي، باعتبار أن تحديد عناصر الأمن الغذائي والحصول عليه يجري في إطار عالمي متشابك ومتداخل، من هنا يدخل في إطاره الأمن الإقليمي والدولي، بالتالي شئنا أم أبينا نحن جزء من هذا العالم، ونحن نرى انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على سلسلة التوريدات، والقمح والشعير، وقطاع الطاقة، وكيف بدأت الأسعار بالارتفاع والسلع تنقص من الأســواق، خاصة أننا جزء من العالم، وليس لدينا اكتفاء ذاتي، بل نعتمد على الاستيراد، ومواردنا شحيحة نسبيا.

كما أن يجب ألا نتناسى عامل الاحتلال، باعتبار أنه في كثير من القضايا الإنسانية خاصة في الأزمات والكوارث مثل كورونا، يجب أن يكون هناك تعاون إقليمي، فهذه مسؤولية مترتبة على شتى الدول، ما يستدعي إمكانية التعاون لسد الاحتياجات الإنسانية، ويجب ألا ينعكس الصراع والحرب على تلبية الاحتياجات الإنسانية.

من هنا فإن سيطرة الاحتلال على شتى مقومات وموارد الشعب الفلسطيني، تمثل عائقا موضوعيا أمام تلبية وتأمين الأمن الغذائي في فلسطين، لذا تبرز تساؤلات من قبيل: هل تجب إزالة الاحتلال والصراع ضده وصولا إلى الأمن الغذاء، لكن من وجهة نظري هذا خطاب شعاراتي ثورجي يلجم الكفاح والنضال لتعزيز الصمود والمنعة الوطنية نحو مستقبل مأمول لا يمكن معرفة متى يتحقق، من هنا كيف يمكن أن ندمج مسألة حرصنا على تأمين كل أبعاد الأمن الغذائي، بعمليتنا النضالية الوطنية ومواجهة الاحتلال على طريق الوصول إلى السيادة، بالتالي يجب دمج الأبعاد المختلفة، وذلك في إطار تكريس مفهوم أن الأمن في جوهره تحرر وانعتاق، فالأمن إن لم يكن كذلك فماذا يكون؟.

الخبير الزراعي الدكتور زكريا سلاودة:

إن الموضوع مدار البحث، عبارة عن ثلاثة مواضيع متداخلة، هي: السياسات الزراعية، والمياه، والأمن الغذائي، وأعتقد أنه بدءا من المياه بالإمكان صناعة السياسات الزراعية، لكن في ظل حالتنا المائية المريرة لا يمكن صناعة أمن

غذائي، بالتالي الأمن المائي يؤهلك إلى أن يكون لديك أمن غذائي، من هنا فإنني بدأت بالمياه وليس السياسات.

الكل يعلم مدى أهمية المياه، وإذا لم تتوفر فهذا يعني الافتقار إلى كثير من عناصر بناء مستقبل إنتاجي له مدلولات اقتصادية، وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن ٩٠٪ من أراضينا بعلية، فإنه من هذا المنطلق فإن الكثير من العاملين في القطاع الزراعي تركوه، واتجهوا للعمل في قطاعات أخرى سواء تجارية، أو خدماتية، لعدم جدوى العمل في الزراعة بالنسبة للبعض.

وأنا أتذكر كيف قمنا في وزارة الزراعة في العام ١٩٩٨ بوضع سياسة زراعية، على فرضية أننا مستقلون ولدينا دولة وسيطرة على الموارد المائية وغيرها، لكن للأسف فإن ذلك لم يكن واقعيا.

فالاحتلال يسيطر على المياه، وعندما يمنحنا ١٤-١٥٪ من المخزون المائي فقط، يدرك حجم الاقتصاد الذي سيكون لدينا، والكل يعرف ما فرضه اتفاق «أوسلو» من تقسيم الأراضي الفلسطينية بين «أ»، و«ب» و«ج»، وهذا التصنيف في واقع الحال لا يختلف عن القانون البريطاني الذي فرض في العام ١٩٤٢، الذي اشتمل على التصنيفات ذاتها في ما يتعلق بالأراضي الفلسطينية، من هنا فإن إسرائيل عندما طرحت هذا التقسيم كانت تدرك ماذا تفعل، وأن مناطق «ج» وتشكل ما نسبته ٦٢٪ من مساحة الضفة، تمثل المناطق التي فيها غالبية الأراضي الزراعية ويمكن أن تنفذ فيها أنشطة اقتصادية كثيرة، بعكس مناطق «أ» التي هي سكنية، ما ينطبق إلى حد ما على المناطق «ب» وهي سهلية لكن يمكن أن تقام فيها المباني في أي لحظة.

وبالنسبة لكميات المياه المستخدمة، تقدر كمية المياه المستخدمة من المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية بنحو ١٢٨ مليون متر مكعب سنويا، تتوزع بين ثلاثة قطاعات، فالاستهلاك الزراعي يقدر بنحو ٩٠ مليون متر مكعب لري نحو ١ر٨ مليون دونم، أما الاستهلاك المنزلي والصناعي فيقدر بنحو ٣٨ مليون متر مكعب، أما في قطاع غزة، فإن كمية المياه المستخدمة للأغراض الزراعية ٨٥ مليون متر مكعب، بينما تقدر الكميات المستهلكة في الاستخدام المنزلي والصناعي بنحو ٤٨ مليون متر مكعب.

من أبرز نتائج السياسة المائية الإسرائيلية على الفلسطينيين، عزوف آلاف الفلسطينيين عن العمل في القطاع الزراعي، والتوجه إلى لعمل في السوق الإسرائيلية، وضعف القدرة المادية لدى الفلسطينيين في المجال الزراعي على منافسة المنتجات الإسرائيلية بسبب الدعم الحكومي الإسرائيلي لمدخلات الإنتاج مثل المياه، والسماد، والبذور وغيرها، واعتماد الكثير من

الفلسطينيين لا سيما في الريف على آبار جمع مياه الأمطار خلال موسم الشتاء، وانقطاع إمدادات المياه عن التجمعات والمدن الفلسطينية في فصل الصيف فترة تصل إلى شهر، ما يدفع بالمواطنين إلى تقنين المياه أو شرائها من موزعين محليين من خلال الصهاريج بأسعار مرتفعة، وتدهور الأوضـــاع الاقتصادية للمزارعين الفلسطينيين بسبب ضعف الإنتاج الزراعي الناتج عن الاعتماد على الزراعات المطرية وارتفاع مدخلات الإنتاج في الزراعات المروية، والحد من قدرة الفلسطينيين على استغلال موارهم المائية وتعويض النقص بشراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية التي قدرت بنحو ٨٥ر٧ مليون متر مكعب في العام ٢٠١٨.

ولو نظرنا إلى مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي من العام ١٩٩٤ حتى العام ٢٠٢٠، فإنه يبدأ بالتدني، إذ كان العام ١٩٩٤ نحو ١٣٪، وقد بلغ العام الماضي إلى أقل من ٥ر٦٪، لكن هذا الرقم أو «الحسبة» عبارة عما يمكن أن يسمى «مؤامرة داخلية»، قام بها أناس من داخل وزارات السلطة، فمثلا معصرة الزيتون لا تعتبر منشأة زراعية بل صناعية، بمعنى أن كل ما يخرج منها صناعي، والزيت تصل مساهمته إلى ٢٥٠ مليون دولار سنويا يعتبر ضمن المدخلات الصناعية أيضا، علما أن نسبة مساهمة الزراعة في الدخل القومي خلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات كانت تصل إلى ٣٦٪.

كما أن هذه الحسبة تعكس مؤامرة، لأن هناك أناسا يهمهم حجم المنتجات التي يقومون بجمركتها أو فتح مكاتب تخليص، من هنا فإن علينا ألا نلقي مسؤولية كل شيء على عاتق الاحتلال على الرغم من أهمية دوره.

مداخلة رئيس المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي عبد المنعم وهدان: يأتي مفهوم الإقراض في إطار سياسات بديلة لمفهوم الإغاثة، لا سيما أننا كمجتمع اعتمد بشكل كبير جدا على مفهوم الإغاثة، ما قلل من قدرتنا الإنتاجية في مختلف المجالات.

هذا بصراحة عدو التنمية الفعلية، وإن السيف الأمضى لمواجهة المخاطر كافة سواء كانت الأزمات أو التحديات الداخلية أو إجراءات الاحتلال، هو تعزيز مفهوم التنمية عبر تطوير الوعي الجماعي باتجاه أهمية استخدام مساحات الأراضي التي يمكن زراعتها أو استخدامها بالزراعة، لأنه يعني بشكل مباشر تطوير قدرة المجتمع على المواجهة.

نحن حقيقة نعمل ضمن هذا الإطار في مفهوم الإقراض عبر المؤسسة، كما أن أهم ضمان لنا في المشاريع التي نمنحها من قروض هو نجاح المشروع، لأننا لسنا جهة ربحية بل جهة تقدم الخدمة للمساهمة على صعيد التنمية، بالتالي

طاقم المؤسسة يكون حريصا على التأكد من أن يكون المشروع ناجحا، لأن إنجاز ذلك يكفل وجود دخل للأسرة المستفيدة، وأن يكون هناك تشغيل، وإدخال التكنولوجيا على الزراعة، والمساهمة في تحقيق مفهوم التنمية المستدامة، ويمكن بصورة أو بأخرى تحويل النشاط الزراعي إلى نشاط اقتصادي يكون مجديا ونافعا للعاملين في هذا الحقل.

من هنا نرى أهمية ربط كل سلوكنا وأدائنا وأنشطتنا واستراتيجيتنا وبرامجنا بمفهوم التحرر والبناء، لأن أي شيء قد نقوم به في سياق نشاط بحد ذاته دون مراكمة تجربة عليه يكون منقوصا، كما نبحث عن الشركاء للمساهمة في بناء رؤية استراتيجية للقطاع الزراعي، بحيث يكون لكل طرف مهمة استراتيجية ينفذها، لكن للأسف الشديد حتى الآن هناك نماذج كثيرة مميزة بيد أنها أشبه بـ «وصلات قطع»، بمعنى أنها كجداول عذبة وجميلة لكنها لا تصب في نهر عميق اسمه التنمية المستدامة التي تشكل رافعة وعمودا فقريا للتحرر أولا، وبناء مؤسسات السلطة ثانيا.

كما أن هناك مشكلة كبيرة جدا، يعاني منها كل القطاع الزراعي، وهي غياب مركز وطني لمصادر المعلومات، بمعنى أنه لا توجد جهة تمتلك البيانات كافة عن القطاع الزراعي، لذا حتى مؤسسات الإقراض الربحية عندما تبحث عن أي منتج تعتمد على رغبة الزبون، لكن لا يوجد لدينا مصدر معلومات مركزي، وهذا الموضوع لا يمكن أن ينجز إلا في سياق وطني، أي لا يمكن إنجازه عبر القطاع الأهلي، من هنا فالمركز يجب أن يكون حكوميا يجمع البيانات المتعلقة بالقطاع الزراعي كافة على أن يجري تحديث بياناته باستمرار.

أما بالنسبة للمؤسسة فهي فتية، وفي بداية تجربتها، لا سيما أنها ولدت في عين العاصفة إذ تم تأسيسها بقرار من الرئيس محمود عباس في العام ٢٠١٥، وبالتالي فإن مجموعة من الأزمات مثل جائحة كورونا، حدت من قدرتها على دخول السوق بقوة.

عملت المؤسسة على برنامج تجريبي في العام ٢٠٢٠، بدعم من مشروع «إيفاد»، وفي العام الماضي كان لها نشاط ملحوظ، أما في السنة الحالية فنأمل أن نكون قد بنينا محافظ تمكننا من رسم إطار عام للسياسة العامة للجسم الذي نستهدفه وهو صغار المزارعين، من هنا فإن نمنح قروضا تتراوح بين ٥٠٠٠-٢٠٠٠٠ ألف دولار، لأن هدفنا فقط هو صغار المزارعين.

مداخلة مديرة المعهد الوطني للصحة العامة رند سلمان:

الموضوع المثار مهم، له أبعاد كثيرة، والبعد الصحي أحد هذه الأبعاد، وأود بداية الإشارة إلى أن المعهد يعنى بتزويد صناع القرار بالأدلة والبراهين لوضع سياسة صحية مبنية على معلومات موثوقة ودقيقة.

صحيح أن هناك سياسات عالمية يمكننا تطبيقها، لكن هناك سياسات محلية يجب أن تكون حسب الاحتياج والوضع المحلي، من هنا فإننا نستخدم أدوات عدة بما فيها الرصد والمتابعة، والأبحاث وغيرها، ونحن ما زلنا في البدايات ونحن مشروع يتبع لمنظمة الصحة العالمية بيد أننا نعمل مع رئاسة الوزراء على أساس تحويله لمعهد وطني تكون تبعيته لرئاسة الوزراء.

وحتى أبسط النظرة الصحية، فإن هناك محاور لابد من مراعاتها مثل: الأمن الغذائي، والتغذية، فجائحة «كورونا» أثرت على الوضع الغذائي ومعدلات الفقر والجوع عالميا، من هنا فإن لدينا حاليا نحو ٧٠٠ مليون إنسان يعانون من الجوع، حيث يتوقع زيادة هذا العدد بفعل عوامل عدة مثل الحرب الأوكرانية –الروسية.

وهنا لا بد من الإشارة في ما يتعلق بالأمن الغذائي، إلى أنه إذا لم يكن الغذاء آمنا بسبب استخدام المياه العادمة، فإن هذه مشكلة كبيرة، بالتالي فإن الأمر لا يعتمد على توفر الغذاء فحسب، وإنما جودته ومأمونيته أيضاً، لذا أعتقد أنه لا بد من الرقابة ليس على الغذاء ونوعيته فحسب بل وإنما على المياه، وطريقة حفظ الغذاء وغيرها.

لا بد من قوانين رادعة للحيلولة دون تعرض الناس لمخاطر مثل التسمم الغذائي، كذلك لا بد من العناية بالجوانب العلاجية والوقائية للحد من أمراض مثل السرطان.

الأمن الغذائي يجب أن يمثل أولوية للحكومة، للتخفيف من الخسارة التي يمكن أن تنتج عن جوانب الضعف على هذا الصعيد.

أما بالنسبة للتغذية، فهي مسألة مهمة حيث لا بد من مراعاة ومتابعة معايير متصلة بهذا المفهوم مثل الهزال، والبدانة، وقصر القامة، بالتالي لا بد من الحرص على المزج بين جودة الغذاء ومأمونيته من جهة، واحتوائه على العناصر الضرورية للنمو والناحية الصحية من جهة ثانية.

وفي آخر دراسة أنجزتها منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف»، وجدنا أن حجم تناول الخضار والفواكه والبروتينات متدن جدا لدى الشعب الفلسطيني، بينما تصل معدلات الإصابة بأمراض مثل السكري، والضغط، والبدانة المفرطة إلى ٤٠ و٥٠٪، من هنا فإن لدينا أرقام

مرعبة، ونحن نعمل على دراسة جديدة بهذا الصدد.

وإذا نظرنا إلى الدراسة التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام ٢٠٢٠، سنجد أن وضعنا في ما يتصل بنقص الوزن وقصر القامة ليس سيئا كثيرا بالنسبة لدول العالم، بيد أننا ننظر إلى المؤشر وتصاعده، بمعنى أنه إذا كنت ضمن معدلات متدنية ضمن المؤشرات السلبية لكن المنحنى الخاص بي في تصاعد، فإن هذا أمر لا ينبغي التقليل من خطورته.

من هنا فإن ما أنجزه الإحصاء أظهر بعض التصاعد في المـؤشرات الصحية، ما يطرح تساؤلات عديدة حول صورة المستقبل.

كما أن لدينا تاريخيا نقصاً في الفيتامينات والمعادن، وهذا يمثل أمرا خطيرا، لذا علينا التركيز على ملف الأمن الغذائي، والتغذية، والسياسات والإجراءات الواجب اتباعها على هذا الصعيد.

مداخلـة المديـر التنفيـذي لمركـز التعليـم البيئـي سـيمون عـوض:

نحن لسنا مساهمين في التغير المناخي، بل ضحايا له، لكن ما أود الحديث عنه هو هل هناك أزمة غذائية عالمية حقيقية أم لا توجد؟ فالكل يتحدث عن هذا الأمر الآن، فحتى الأميركيون الذين يضعون كل اللوم اليوم على الحرب في أوكرانيا في ارتفاع الأسعار والأزمة الغذائية، فإن هناك تصريحا لمسؤول أميركي يشير إلى أن الأزمة موجودة من قبل، وأنها ازدادت.

والبعض يعزو هذه الأزمة إلى عوامل عدة منها زيادة عدد السكان في العالم، وانحصار وجود السكان في بعض المناطق، وإن ارتفاع الأسعار لا يرتبط بالحرب في أوكرانيا، بل بالجائحة ودورها في اختلال سلاسل التوريد، وتراجع معدلات الإنتاج وضعفه.

كما أنه لا بد من عدم تناسي عدم قدرة السكان على شراء الغذاء بسبب الفقر، لكن يجب عدم تجاهل أيضا تأثير التغير المناخي خاصة درجات الحرارة المتطرفة صيفا أو شتاء، ما يؤدي إلى تدمير المناطق الزراعية، وتلوث المياه، من هنا أعتقد أنه يلعب دورا كبيرا في الأزمة العالمية، ما يؤدي إلى أشكال كثيرة من التلوث.

كما أن الجفاف والتصحر يزداد نتيجة الإجراءات والسياسات العالمية غير العادلة اتجاه الدول الفقيرة ومساعدتها، كما أن سياسات المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولي التي تشترط اعتماد سياسات السوق الحرة أو الخصخصة أو إعادة الهيكلة تؤثر أيضا خاصة على شعوب العالم الثالث، وتجبرها على التغيير.

وإذا ما نظرنا إلى العالم العربي، فإن دولا كثيرة كانت لديها سيادة على الغذاء، لكن التدخل الأجنبي وصناعة الأزمات فيها، أدت

إلى حاجة الناس في دول مثل سورية واليمن إلى دعم غذائي.

وبالنسبة إلى فلسطين، فإن الاحتلال عمد بعد سيطرته على الضفة والقطاع في العام ١٩٦٧، إلى إحكام قبضته على الموارد المائية السطحية والجوفية، مما عرض مساحات كبيرة من الأراضي للجفاف.

وينبغي إدراك أن هناك سياسة مجحفة بحق الفلسطينيين في ما يتعلق باستخدام الأراضي، الأمر الذي ينطبق على إعلان الاحتلال عن مساحات كبيرة كمحميات طبيعية بهدف الاستيلاء عليها، وحرمان الفلسطينيين من الاستفادة منها.

كذلك فإن فتح سوق العمل الإسرائيلية للعمال، أدى إلى شح في العمالة الفلسطينية، وابتعادها عن العمل في قطاعنا الزراعي.

لكن على الرغم من كل شيء، أعتقد أن من الأهمية بمكان أن تساهم كل أسرة في الأمن الغذائي، عبر التركيز على مفهوم الحديقة المنزلية.

مداخلة وكيل وزارة العمل، سامر سلامة:

للأسف فإن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، انخفض من ١٣٪ عام ١٩٩٤ إلى ٥ر٦٪ في العام ٢٠٢١، وبعيدا عما قلناه أو يمكن أن نقوله بخصوص الأرقام، فإن حجم العمالة أيضاً انخفض في قطاع الزراعة، من ١٠٪ في العام ٢٠١٣، إلى نحو ٦٪ في العام ٢٠٢١.

كما أن الأجر اليومي للعمل بالزراعة لدينا انخفض، ففي العام ٢٠٢١ وصل معدله إلى ٥٤ شيكلاً، بينما كان قبل ثلاثة أعوام ٥٨ شيكلاً، مما يعني أن كل شيء يمكن أن يساهم في تشجيع العمل بالزراعة بات يتراجع.

هناك عاملان مهمان في ما يتعلق بالعمالة، فنحن عادة لا نحتسب النساء العاملات في الزراعة، أو العاملين لصالح أنفسهم، من هنا فإن الأرقام قد تكون مشتتة بعض الشيء، لكن في المحصلة هناك مشكلة في العمالة، وهناك هجرة للعمالة الفلسطينية إلى المستوطنات والداخل لأن الأجر اليومي ثلاثة أضعاف الأجر المحلي.

من هنا فإن ما نشهده يضعف سوق العمل الفلسطينية، والكثير من القطاعات، والمستثمرين خاصة من يريدون الاستثمار في القطاع الزراعي.

كما أننا نعاني من استمرار الزراعة التقليدية عوضا عن التحول للزراعة ذات الجدوى الاقتصادية، بمعنى أن تكون لدينا منشآت مثل شركة أعمال زراعية، فهذا يمكن أن يغير في نمطية العمل الزراعي، وينعكس إيجابا على واقع العمالة في هذا القطاع.

كذلك فإننا نعاني من مسألة «تسليع

الأراضي»، فصحيح أن العمل جار على تسوية الأراضي، إلا أن هناك ظواهر سلبية للمسألة، إذ بات يتم التعامل مع كثير من الأراضي كسلعة تباع وتشترى عوضا عن أن تكون مكانا للإنتاج.

فمثلا هناك أراض تستخدم كعزب للترفيه، وهذا على حساب الأراضي الزراعية، فالحيازات الزراعية باتت تنتقل من مزارعين إلى أناس يريدون الأراضي للترفيه والتسلية، وأعتقد أن المطلوب منا العمل في إطار استراتيجي وتكاملي موحد، لذا لا بد من برنامج عمل متكامل للأمن الغذائي يأخذ بالاعتبار المعطيات والأبعاد، كما أنه لا بد من زيادة الاهتمام بالتعاونيات والفكر التعاوني.

***

مداخلة الباحثة في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية «مـــاس» رند الطويل، شملت استعراض جانب من جهود المعهد في إعداد دراسات حول الشأن الزراعي، والأمن الغذائي، أسوة بالنشرة التي تعهدها بخصوص الأخير مرتين كل عام.

ولفتت إلى مخرجات بعض الدراسات التي أعدتها «ماس» وخلصت إلى ضرورة إنشاء صوامع لتخزين القمح، إلى جانب زيادة الاعتماد على الذات في موضوع الغذاء، عبر العناية بالزراعة المنزلية والاهتمام بمفهوم تخزين الغذاء.

وقالت: أعتقد أن هناك كثيرا من البيانات والدراسات، ونحن نشعر في «ماس» بأن لدينا البيانات اللازمة للبدء في استراتيجية للأمن الغذائي.

وأوضحت **القائمة بأعمال مدير عام دائرة التأمينات في صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية جمانة الجاغوب،** أن الصندوق عمد منذ بداية نشاطه إلى تحليل واقع القطاع الزراعي، وأبرز الإشكالات والتحديات التي تواجهه وحددتها بـ ١٨ مشكلة، مثل تأثير الاحتلال، والتغير المناخي عليه، والعزوف عن العمل بالزراعة، وضعف توظيف التكنولوجيا في الزراعة، وحداثة التجربة الفلسطينية في مجال التأمين الزراعي، وغيرها.

وبينت أن الصندوق أوجد بناء على قرار بقانون في العام ٢٠١٣، لكن مسألة مأسستها احتاجت بعض الوقت.

وأكدت ضرورة اعتماد آليات لتشجيع مزيد من الناس على الانخراط بالزراعة، لافتة إلى حيوية التأمينات الزراعية ودورها في النهوض بهذا القطاع.

وقالت: لدينا مشروع للتأمين الزراعي حاليا لثلاث سنوات، قيمته ثلاثة ملايين يورو، وقد استدعى منا مجموعة من الخطوات منها التعرف إلى واقع القطاع الزراعي، وأعتقد أن التأمينات خطوة مهمة لزيادة الاستثمار في هذا القطاع.

وقال **مدير عام التخطيط والتعويضات في الصندوق محمد المصري**، إن الصندوق من المؤسسات التي خرجت من رحم وزارة الزراعة، وقد وضعنا أول استراتيجية لهذه المؤسسة بالاعتماد على والاستفادة من مراجعة الأدلة الدولية، وقد تعرضنا لـ ١٨ مشكلة في القطاع الزراعي، قبل أن نقوم بإعداد استراتيجية لآلية التعاطي مع الكوارث.

وقدم **المحاضر في جامعة خضوري د. محمد أبو عمشة**، نبذة عن القطاع الزراعي، موضحا أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بلغت نحو ٣٣ مليون دولار في العام ٢٠٠٨، مقابل ١٤٩ مليون دولار في العام ٢٠١٩، لتنخفض إلى ١٣٩ مليونا في العام التالي، وصولا إلى ١٢٨ مليونا في العام ٢٠٢١.

وتطرق إلى تواصل انخفاض مساهمة الزراعة في الناتج المحلي، من ١ر١ مليار دولار في العام ٢٠١٩، إلى ٥ر٩٩٧ مليون دولار في العام الماضي، ما اقترن بانخفاض عدد العاملين في الزراعة من ٥٠٠ر٨٣ عامل في العام ٢٠١٤، إلى ٥٠٠ر٥١ عامل في العام ٢٠١٨.

وذكر أن هناك عجزا في الميزان التجاري الزراعي لصالح الاستيراد من إسرائيل أو غيرها.

إعداد: هيئة التحرير

استراتيجيات قطاع الزراعة الفلسطيني وسياساته وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني

د. محمد كمال أبو عمشة*

مقدمة

تعمل الحكومة الفلسطينية على إنشاء نظام للإدارة يشمل دمج التخطيط بإعداد الموازنة، ويستند إلى سياسات مدروسة توفر قواعد واضحة لاتخاذ القرارات والخطوات الخاصة بالحكومة والجهات ذات العلاقة. شملت الخطة الوطنية ٢٠٢٠-٢٠٢٥ عنصرين، يختص الأول بأجندة السياسات الوطنية التي هي عبارة عن وثيقة سياساتية تعرض الرؤية والأولويات والسياسات الوطنية. أما العنصر الثاني، فيشمل الاستراتيجيات الوطنية لثمانية عشر قطاعاً وثلاث استراتيجيات عبر قطاعية. وتعرض كل خطة قطاعية الأهداف الاستراتيجية والنتائج والسياسات التي تسعى المؤسسات العاملة في القطاع المحدد إلى تحقيقها حتى العام ٢٠٢٥. كما تشمل البرامج الحكومية المصممة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في كل قطاع، حيث يضم كل برنامج أهدافاً ومعايير ومخرجات ومهام محددة.

وفي ضوء المتغيرات والمستجدات السياسية والاقتصادية، فقد قرر

* أستاذ التمويل والاستثمار المشارك
قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة فلسطين التقنية - خضوري

مجلس الوزراء الفلسطيني السير في تحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية للسنوات الثلاث القادمة ٢٠٢٣–٢٠٢٥. وقد حدد المجلس الإرشادات الأولية الآتية لتحديث الاستراتيجية: الانفكاك من السيطرة والهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية، والتنمية الاقتصادية بالعناقيد، ونتائج المراجعات النصفية والإنجازات التي تحققت خلال الفترة ٢٠١٩–٢٠٢٢. كما تشمل الإرشادات تضمين الأبعاد الجغرافية، ومستوى الخدمات المقدمة والقضايا عبر القطاعية، والتناغم مع الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية. علاوةً على ذلك، شكلت التعليمات الأخيرة لمجلس الوزراء دليلاً لمراجعة ما ورد أعلاه في ضوء تأثير تفشي فيروس كوفيد ١٩ والخطة الإسرائيلية لضم الأراضي الفلسطينية في الأغوار. والجدير بالذكر، وكما هو مطلوب، فإن تحديث الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة يغطي الآن الفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٥.

يشكل تحديث الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي للأعوام ٢٠٢٣–٢٠٢٥ خارطة طريق للتنمية الزراعية وإطاراً موجهاً للموازنات والتمويل والمساعدات الفنية والمالية خلال الفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٥، كما يشكل مرجعاً للشركاء والعاملين في القطاع الزراعي للعمل معاً، وتفادي التضارب والازدواجية في العمل، وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة والفاعلية في إدارة الموارد المتاحة. ستتم متابعة الإنجاز ومن ثم تقييمه بناء على المؤشرات المحددة للأنشطة والمخرجات المستهدفة في الاستراتيجية المحدثة.

تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي الفلسطينية المحتلة ٦,٢٢٠ كيلومتراً مربعاً (أي نحو ٢٢٪ من المساحة الإجمالية لفلسطين التاريخية). كما بلغ إجمالي عدد السكان في العام ٢٠١٩ ما مجموعه ٥,٠٣٩ مليون نسمة: ٣,٠٢٠ مليون في الضفة الغربية (٩٪ منهم فقط في القدس الشرقية) و٢,٠١٩ مليون في قطاع غزة. يشكل اللاجئون نحو ٢,٤٢٪ من السكان (٣,٢٦٪ منهم في الضفة الغربية و١,٦٦٪ في قطاع غزة) حسب بيانات عام ٢٠١٩. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بالأسعار

الثابتة لسنة ٢٠١٥) نحو ١٥,٦٢ مليار دولار في العام ٢٠١٩، وذلك بواقع ١٨,٩ مليار دولار،(١٦,١) و(٢,٨) مليار دولار في قطاع غزة. ويعود تدني قيمة الناتج المحلي في قطاع غزة إلى الآثار الوخيمة للحصار الإسرائيلي الذي فرض عليه منذ العام ٢٠٠٥، وتنعكس هذه الآثار في مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت ٣٤١٨ دولاراً خلال العام ٢٠١٩. (٤٨٥٤) دولاراً في الضفة الغربية مقابل ١٤٥٨ دولاراً في قطاع غزة. وعلى مستوى أداء سوق العمل الفلسطينية، تشير بيانات مسح القوى العاملة، الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ٢٠١٩ إلى أن نسبة المشاركة في القوى العاملة في فلسطين قد بلغت ٤٦,٤٪. ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى تدني نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة ٢٠,٧٪ مقابل ٧١,٥٪ للذكور. أما بالنسبة لمعدل البطالة، فبلغ ٣٠,٨٪، متأثراً بتردي الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، التي بلغ فيها ٥٢٪ مقابل ١٧,٦٪ في الضفة الغربية.

خصائص قطاع الزراعة في فلسطين

يتكون القطاع الزراعي من أنشطة الإنتاج النباتي والحيواني. وبشكل عام، يمكن تقسيم مكونات فرع الإنتاج النباتي إلى (١) الغطاء النباتي الطبيعي (البري) ويشمل الأشجار والشجيرات الحرجية والغابات والنباتات العشبية الرعوية الطبية، و(٢) المحاصيل الحقلية ومحاصيل الأعلاف، و(٣) أشجار الفاكهة والخضراوات سواء كانت زراعات محمية أو مكشوفة، و(٤) نباتات الزينة وأزهار القطف. كما يمكن تقسيم الزراعة إلى بعلية ومروية ومختلطة (الري التكميلي) وتلك المتداخلة تحت النظام التقليدي أو شبه المكثف أو المكثف. أما فرع الإنتاج الحيواني فيشمل تربية حيوانات المزرعة ومنتجاتها على النحو الآتي (١) المجترات الصغيرة والمجترات الكبيرة. (٢) الدواجن. (٣) الأسماك. (٤) النحل. (٥) حيوانات العمل. (٦) الحيوانات المنزلية كالأرانب والحمام والحيوانات الأليفة.

تتميز الزراعة الفلسطينية بتنوعها من حيث أنماطها وأنواع إنتاجها نظراً لتمتعها بالتنوع المناخي السائد في

فلسطين، إلا أن المعيقات التي ما انفك يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى معيقات ذاتية أخرى، حالت دون تطور قطاع الزراعة، وأدى تأثير هذه المعوقات إلى خفض مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ١١٪ في العام ٢٠٠٦ إلى ٧,٤٪ في العام ٢٠١٨ بواقع ٢,٤٦ مليار دولار أميركي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٨. وبمرور الوقت، تعرقلت القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاع الزراعي نتيجة الصدمات المتعددة والقيود طويلة الأمد التي أدت، مع استمرار ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، إلى تعزيز إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية نحو القطاعات غير القابلة للتداول.

يعمل في قطاع الزراعة الفلسطيني، بحسب مسح القوى العاملة للعام ٢٠١٨، نحو ٦٪ من مجموع العاملين، مقارنة بنحو ١٦٪ في العام ١٩٩٩. وحالياً، يعمل معظم العاملين في القطاع الزراعي في الضفة الغربية لحسابهم أو لصالح الأسرة. وتشكل هاتان الفئتان ٧٣٪ من مجمل العاملين (انظر الجدول رقم ٢)، وتشير البيانات إلى أن معظم الإناث العاملات في هذا القطاع يعملن لدى أسرهن. أما في قطاع غزة، فيختلف التوزيع بشكل لافت، حيث تعمل الغالبية بأجر لدى مشغلين خصوصاً

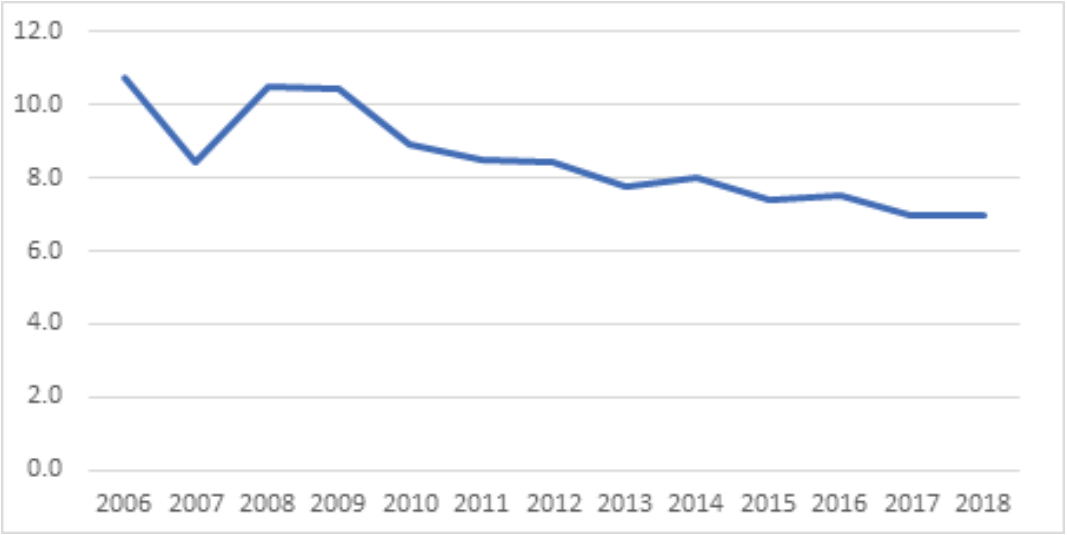

شكل توضيحي (١):

مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٨-٢٠٠٦، (بالأسعار الثابتة – سنة الأساس ٢٠١٥).

فئة الذكور. وأما الإناث، فتعمل الشريحة الأكبر لدى أسرهن، لكن بنسبة أقل من قريناتهن في الضفة الغربية. ولابد من الإشارة إلى أن الغالبية الساحقة من العاملين في القطاع الزراعي هم من الذكور، الذين يشكلون ٩٢٪ في الضفة الغربية مقابل ٨١٪ في قطاع غزة.

وعلى صعيد مؤشرات التجارة، تظهر البيانات في جدول (١) أن مجموع الواردات المسجلة للضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ نحو ٥٩٠,٣ مليون دولار للعام ٢٠٢١ بينما بلغت الصادرات الزراعية المسجلة نحو ١٠١,٨ مليون دولار، بعجز تجاري بلغ ٤٨٩ مليون دولار، وعلى الرغم من تضاعف مبلغ الصادرات الزراعية المسجلة منذ العام ٢٠٠٧، فإن الواردات الزراعية قد تضاعفت بالوتيرة، مخلفةً عجزاً تجارياً مزمناً. كما تشير البيانات إلى أن قيمة الواردات الزراعية تشكل نحو ١٤٪ من القيمة الكلية للواردات، بينما تشكل الصادرات الزراعية نحو ٩٪ من مجمل الصادرات. ومن اللافت أن هذه النسب لم تتغير بشكل جذري خال السنوات السابقة. وتظهر البيانات في جدول (١) ارتباطاً تجارياً عضوياً بالسوق الإسرائيلية. فعلى الرغم من انخفاض نسبة الواردات الزراعية المسجلة من إسرائيل خلال العقد الماضي، فإنها ما زالت تمثل المصدر الأساس للمنتجات الزراعية. فقد شكلت الواردات الزراعية المسجلة من إسرائيل نحو ٨٠,١٠٪. وعلى المنوال نفسه، تشكل الصادرات الزراعية المسجلة إلى السوق الإسرائيلية نحو ٧٩,٣٠٪ من مجمل الصادرات الزراعية.

جدول رقم (١):

حجم الاستيراد والتصدير والعجز في الميزان التجاري

		العجز في الميزان التجاري الزراعي	نسبة الاستيراد والتصدير المسجل من إسرائيل	مجموع الاستيراد والتصدير المسجل	السنة
	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	السنة
٣٢٠	٪٦٩,٥٠	٪٩٣,١٠	٥٢,٢٣٦	٣٧٢,٦٠٧	٢٠٠٧
٣٢٧,٦	٪٩٣,٥٠	٪٨٩,٣٠	٢٩,٨٢٤	٣٥٧,٤٠٣	٢٠٠٨
٣٠٧,٤	٪٨٩,٣٠	٪٨٥,٨٠	٣٢,٦٨٤	٣٤٠,٠٣٥	٢٠٠٩
٣٢٠,٥	٪٦٢,٤٠	٪٩٢,٢٠	٤٧,٢٩٩	٣٦٧,٨٠٢	٢٠١٠
٣٣٨,٩	٪٧٩,١٠	٪٨٩,٨٠	٥٨,٨٨٧	٣٩٧,٧٧٣	٢٠١١
٤٣٠,٣	٪٦٢,٥٠	٪٨٨,٣٠	٧٠,٩٥٦	٥٠١,١٨١	٢٠١٢
٤٤٧,٤	٪٧٣,٣٠	٪٨٨,٦٠	١٤٠,٧٢٥	٥٨٨,٠٦٤	٢٠١٣
٤٧٥,٢	٪٦٧,٧٠	٪٨٥,٦٠	٩٤,٦٨٤	٥٦٩,٨٩٤	٢٠١٤
٤٥٣,٦	٪٧٧,٤٠	٪٨٢,١٠	١٠٦,٦٣٨	٥٦٠,٢٤١	٢٠١٥
٥٣٢,٢	٪٧٣,٣٠	٪٨٥,٥٠	١٠٥,٨٧٩	٦٣٨,٠٢٥	٢٠١٦
٤٩٠,٦	٪٦٦,٢٠	٪٨٣,٤٠	١١٦,٦٥٣	٦٠٧,٢١٦	٢٠١٧
٧٤٢,١	٪٧٠,١٠	٪٨٢,١٠	١٠٧,٦	٨٥٠,٠	٢٠١٨
٤٤٥,٧	٪٧٢,٥٠	٪٨١,٨٠	١٠٧,٩	٥٥٣,٠	٢٠١٩
٣٨٧,٩	٪٧٣,١٠	٪٨٠,٩٠	١٣٠,٠	٥١٧,٠	٢٠٢٠
٤٨٩,٨	٪٧٩,٣٠	٪٨٠,١٠	١٠١,٨	٥٩٠,٣	٢٠٢١

موارد القطاع الزراعي الفلسطيني

الأراضي الزراعية

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ٦,٠٢٣ مليون دونم، سوادها الأعظم (٩٤٪) في الضفة الغربية، وتبلغ مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة نحو ٢,١ مليون دونم في الضفة الغربية ٩٠٪ منها في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. مع ذلك، تقع معظم موارد الأراضي في منطقة (ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة وتمثل ٦١٪ من الأراضي الزراعية الفلسطينية؛ ما يقرب من ثلثي الضفة الغربية. وعليه فلا يسمح بالاستثمار الفلسطيني الدائم وتكثيف الزراعة في المنطقة ج.

قدرت دراسة معروفة للبنك الدولي، أنه إذا تمكن الفلسطينيون من الوصول إلى المنطقة (ج)، فإن الناتج الإضافي المباشر المحتمل فقط، ضمن افتراض متحفظ، سيصل إلى ٢,٢ مليار دولار أميركي على الأقل سنوياً، من حيث القيمة المضافة – وهو مبلغ يعادل ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، ولعام ٢٠١١ (٣,٤) دولار أميركي بما في ذلك الآثار غير المباشرة/ الفائضة).

مع ملاحظة أن المنطقة (ج)، هي المكان الذي توجد فيه معظم الأراضي الزراعية، ومن خلال القطاع الزراعي وحده فقط عبر ري هذه المنطقة غير المستغلة وكذلك الوصول إلى أراضي الغابات والأراضي الإضافية يمكنها أن توفر ٧٠٤ ملايين دولار أميركي إضافي في القيمة المضافة للاقتصاد الفلسطيني– ما يعادل ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٢١.

تغلب أنماط الزراعة البعلية على النشاطات الزراعية في دولة فلسطين، حيث تغطي هذه الأنماط، بحسب وزارة الزراعة الفلسطينية، نحو ٧٧٪ من المساحة الكلية للأراضي المستخدمة في الزراعة ومجمل الباقي تغطيه الزراعة المروية. تسود الزراعات المروية في محافظات قطاع غزة، وفي منطقة الأغوار، والمناطق شبه الساحلية في الضفة الغربية. أما على صعيد مساحة المراعي، فتبلغ ٢,٠٢ مليون دونم، لكن المتاح منها لا يتجاوز ٦٢١ ألف دونم. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الحمولة الرعوية وممارسات الرعي الجائر خصوصاً أنها تعاني من تدني معدلات الأمطار، حيث تتراوح كميات الأمطار

فيها بين ١٠٠ و٢٥٠ ملم سنوياً فقط، أما مساحة الأراضي المصنفة كغابات مغلقة، فتبلغ ٩٤ ألف دونم بينما تبلغ مساحة الأراضي المصنفة كحراج فتبلغ ٣٢٠ ألف دونم.

الحيازات الزراعية أعدادها وخصائصها

بلغ عدد الحيازات الزراعية في فلسطين، بحسب بيانات التعداد الزراعي لعام ٢٠١٠، نحو ١١١ ألف حيازة، حيث تتوزع بواقع ٧١٪ حيازات نباتية، ١٣٪ حيازات حيوانية، والباقي حيازات مختلطة. وتشير البيانات إلى أن الغالبية العظمى من مجموع الحيازات (٨٢٪) تتوزع في الضفة الغربية. كما تغلب سمة صغر مساحة الحيازات على الغالبية العظمى منها. فقد بلغ متوسط المساحة نحو ١٢,١ دونم. وتمثل الحيازات الكبيرة (٤٠ دونماً فأكثر) ما لا يزيد على ٧٪ من العدد الإجمالي. ويعود صغر حجم الحيازات الزراعية بالأساس إلى تفتت وتقسيم الحيازات الزراعية نتيجة القضايا المتعلقة بالإرث وعدم وجود قانون يحمي الأراضي الزراعية من التفتت، عدا الإجراءات والاعتداءات الإسرائيلية المتمثلة بمصادرة الأراضي، وتخريبها، وتدميرها.

وفي ما يخص الحيازات الحيوانية، فمعظمها (٦١٪) يحتوي على خليط من الثروة الحيوانية. أما حيازات المجترات، فتشكل ٣٠٪، مقابل ٨٪ لحيازات الدواجن، والباقي لحيازات النحل. ويتميز الإنتاج الحيواني بصغر حجم الحيازات، خصوصاً المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز). وتشير آخر الإحصاءات (٢٠٢٠/٢٠٢١) الصادرة عن وزارة الزراعة، إلى أن ما يزيد على ٥٠٪ منها تضم أقل من ٢٠ رأساً. وينطبق الاستنتاج نفسه على الأبقار، حيث تضم ٧٠٪ من الحيازات أقل من ٥ رؤوس. الجدير بالذكر، أن إنتاج المجترات الصغيرة كان عرضة لمعيقات كثيرة أهمها تآكل مساحة المراعي الزراعية ومصادرتها من دولة الاحتلال وكذلك غياب السياسات التي تراعي الاستخدام الناجع لما تبقى منها. فالسعة الرعوية لما تبقى من مساحة المراعي الطبيعية تكفي فقط ٥٠٠٠ رأس من الأغنام والماعز. إلا أنها

تستخدم لطعام ما يزيد على ٢٠٠ ألف رأس. يمكّن مناخ البحر الأبيض المتوسط، الذي يتميز بصيف طويل وحار وجاف، وشتاء ماطر، مع المناخ المميز لغور الأردن، الأراضي الفلسطينية من زراعة العديد من المحاصيل في فترات زمنية مختلفة على مدار العام.

موارد المياه لأغراض الزراعة

يواجه المجتمع الفلسطيني مشكلة حادة ومتراكمة في قطاع المياه، تتمثل بتناقص كميات المياه اللازمة للاستخدامات المختلفة بما فيها الزراعية. وتزداد حدة هذه المشكلة سنةً بعد أخرى بسبب التزايد السكاني، وتراجع معدلات مياه الأمطار، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في السيطرة على مصادر المياه الاستراتيجية. يصل حجم المصادر المائية المتجددة في الضفة الغربية إلى نحو ١٠٠٠ مليون متر مكعب، تتكون من الأمطار السنوية التي تسقط داخل حدود الضفة الغربية وتتراوح بين ٦٥٠ و٨٠٠ مليون متر مكعب إضافة إلى الحصة الفلسطينية من حوض نهر الأردن والمقدرة بنحو ٢٥٠ مليون متر مكعب. أما الوضع المائي في قطاع غزة فيزداد تدهوراً بسبب ازدياد درجة الملوحة، وازدياد مناطق التلوث العضوي وغير العضوي، والإفراط في استخراج المياه الجوفية. إذ يتم ضخ كميات مياه زائدة بنسبة تزيد على ١٢٠٪ من الطاقة السنوية المتجددة. تمثل المياه الجوفية المصدر الأساسي للمياه في الأراضي الفلسطينية في ظل غياب مصادر كبيرة للمياه السطحية وعدم قدرة الفلسطينيين في أغلب الأحيان على الاستثمار في تطوير البنى التحتية لمصادر المياه (كالينابيع مثلا) كونها تقع في المناطق المسماة (ج)، يستخرج الفلسطينيون نحو ٢٠٪ من "الكميات المتوقعة" من المياه الجوفية الواقعة في الضفة الغربية، بينما تستخرج إسرائيل الكمية الكبرى من المياه وتفرط في سحب كميات إضافية تفوق ٥٠٪ من الكميات المتجددة، أي بأكثر من ١,٨ ضعف حصتها بموجب اتفاقية أوسلو، دون موافقة لجنة المياه المشتركة، التي من المفترض أن تعمل، وفقاً لاتفاقية أوسلو، لتنظيم وإدارة قضايا المياه المشتركة.

ينعكس وضع وأداء قطاع المياه السيئ سلباً على المساحات الزراعية المروية في الأراضي الفلسطينية، حيث لا تشكل المساحة المروية سوى ١٤٪ من مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، بالمقارنة مع ٣٧٪ في الأردن و٥٩٪ في إسرائيل. وتقدر استخدامات المياه لأغراض الزراعة بنحو ١٥٠ مليون متر مكعب سنوياً (٦٠ مليون متر مكعب في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. وقد أدى الإفراط في استخدام المياه الجوفية في قطاع غزة إلى تدني جودة المياه وتسرب مياه البحر المالحة إلى المياه الجوفية، حيث لا تزيد نسبة المياه الصالحة للشرب مما يتم ضخه من الآبار الجوفية على ١٠٪.

قد تكون مياه الصرف الصحي المعاد تدويرها مورداً ثميناً للزراعة الفلسطينية، على الرغم من أن إمكاناتها الكامنة لم تتحقق جزئياً بسبب الافتقار إلى مشاريع ري فعالة، وتمكين الإطار المؤسسي، والقدرات لمتابعة وإدارة استخدام المياه المستصلحة في الزراعة، ومثبطات الاستثمار الخاص في الزراعة (الفاو، ٢٠١٧) علاوة على ذلك، فإن إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي وغيرها من البنى التحتية للصرف الصحي وإعادة الاستخدام تواجه القيود نفسها التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على البنى التحتية الأخرى.

الإنتاج الزراعي

خصائص الإنتاج النباتي

يشهد قطاع الإنتاج النباتي الفلسطيني، خاصة الزراعات البعلية، تذبذباً في الإنتاجية من سنة إلى أخرى بسبب تذبذب كميات الأمطار، إلا أن هيكلية الإنتاج، من حيث التوزيع النسبي لأصناف المحاصيل المختلفة التي تتم زراعتها، لم تشهد تغيراً كبيراً خلال العقد الأخير. وبشكل عام تتصف هذه المحاصيل – خاصة في الضفة الغربية – في تركيزها على المحاصيل ذات القيم المتدنية.

يشغل الزيتون جل المساحة الزراعية في الجزء الشمالي من الضفة الغربية، حيث يحتل نحو ٥٦٪ من مساحة الأراضي الزراعية. في المقابل، تحتل المحاصيل الحقلية والخضروات والأشجار المثمرة الأخرى المساحة المتبقية،

بواقع ٢٢٪ و١١٪ و٩٪ تقريباً لكل منها على التوالي. وتسود زراعة العنب في مناطق واسعة في الجزء الجنوبي من الضفة الغربية (محافظتا الخليل وبيت لحم)، حيث تغطي نحو ٥٨ ألف دونم. أما اللوزيات والتفاحيات وغيرها من أشجار الفاكهة المتساقطة فهي موزعة على نحو متوازن عبر المحافظات في الضفة الغربية.

شهد العقد الماضي توجهاً متزايداً نحو زراعة مختلف أصناف الفاكهة الاستوائية والحمضيات في المناطق شبه الساحلية الممتدة بين محافظات قلقيلية وطولكرم وجنين. أما في قطاع غزة، فتغلب زراعة محاصيل الخضروات، التي تشكل ٣١٪ من إجمالي المساحة المزروعة، لتتبعها بتقارب أشجار الزيتون، والمحاصيل الحقلية، والأشجار المثمرة الأخرى، بواقع ٢٥٪ و٢٣٪ و٢١٪ على التوالي من إجمالي المساحة المزروعة. كما يعتبر محصول الفراولة من المحاصيل المهمة في قطاع غزة، الذي يغطي مساحات زراعية تربو على ١١٧٠٠ دونم.

كما شهد العقدان الماضيان توسعاً في الإنتاج النباتي نتيجة مشاريع استصلاح الأراضي ومشاريع التنمية الزراعية المختلفة التي نفذتها وزارة الزراعة والمنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع الزراعي، التي كانت -وما زال العديد منها- تركز على التوسع الأفقي في الإنتاج الزراعي وزيادة المساحات المزروعة. وتشير الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن وزارة الزراعة (٢٠٢٠/٢٠٢١) الى أن المساحات المزروعة بأشجار الفاكهة قد وصلت إلى ١,٠١٧,٨٢٢ دونم موزعة بين بعلية (٨٧٪) والباقي مروية. كما بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالخضروات ٢٠٥,٦٦٢ دونماً موزعة على بعلية (١٠٪) ومروية/مكشوفة (٦٢٪) والباقي مروية/محمية. أما المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية فبلغت٣٥٦,٣١٧ دونماً، شكلت البعلية منها ٨٩٪.

الإنتاج الحيواني

يقدر حجم الثروة الحيوانية في فلسطين وفقاً لوزارة الزراعة الفلسطينية بـ: ٦٤٤٢٦ رأساً من الأبقار (موزعة على ٣٠,٧٧٨ بقرة منتجة و٢٥,٦٨٠ من العجول،

و٧,٣٠٢ من العجلات)، و٦٧١,٦١٥ رأساً من الأغنام، و٢٣٠,٨٩٣ رأساً من الماعز، و١,٦٥٥ رأساً من الجمال و٧٦,٤ مليون طير من الدجاج اللاحم (منها ٩٩٤,٦ ألف طير من الأمهات) و٢,٨ مليون طير من الدجاج البياض، و٣١٨,٤ ألف طير حبش، و٤٤,١٦٣ أرنباً، و٨٠,٦٦٤ خلية نحل. يعتمد مربو الأبقار والأغنام والماعز نظام التربية المكثفة وشبه المكثف. وتتميز التربية المكثفة بتربية الحيوانات في مساحة ملائمة حيث تتم رعايتها دون أن تخرج للرعي. وتعتمد وتتبع التربية المكثفة في رعاية أبقار الحليب، وكذلك بعض الأغنام والماعز. حيوانات المزرعة التي تربى بنظام التربية شبه المكثفة في غذائها على المراعي بشكل جزئي حيث تعتمد على الأعلاف المركزة في أوقات شح المراعي الطبيعية. كما تتصف التربية المكثفة بارتفاع تكلفة البنية التحتية، وتقنيات الإنتاج، والإدارة، والحاجة إلى مهارة عالية مقارنة بالتربية شبه المكثفة. وفي هذا الصدد، يفتقر بعض المربين إلى الخبرات الحديثة في إدارة المزارع وضعف خدمات الصحة الحيوانية المقدمة. ومن اللافت أن التغذية أحد أهم التكاليف التشغيلية في تربية الحيوان، حيث تصل إلى ٧٥ - ٨٥٪ من تكلفة إنتاج الحليب و٥٥ - ٦٥٪ من إجمالي التكاليف التشغيلية في تربية الأغنام والماعز. وفي ظل شح إنتاج الأعلاف، يتم استيراد الحبوب وغالبية عظمى من الأعلاف المركزة والأعلاف الخشنة من السوق الإسرائيلية. وهنا لا بد من التأكيد على أن الإفراط في الاعتماد على السوق الإسرائيلية يزيد من مخاطر الأمن الغذائي وارتفاع تكاليف الإنتاج . كما أن ما نسبته ٧٠ - ٧٥٪ من اللحوم الحمراء والبيضاء المستهلكة محلياً تذبح خارج المسالخ ولا تخضع للإشراف البيطري.

الخدمات الزراعية

١- البحوث والتعليم الزراعي

يعد المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية، الذراع البحثية لوزارة الزراعة. وعلى مستوى الجامعات الفلسطينية، فعدد الجامعات التي تضم كليات ومعاهد زراعية ٩ جامعات من أصل ١٣ جامعة في الضفة الغربية وجامعتين

من أصل ١١ في قطاع غزة. ويتمحور النشاط البحثي لهذه الكليات على جوانب الإنتاج الحيواني والنباتي ووقاية النبات والتغذية والتصنيع الغذائي. إضافة الى ما تقدم، هناك عدد من المنظمات غير الحكومية التي تجري بحوثاً زراعية أحياناً.

٢- الإرشاد الزراعي والتدريب

تقدم وزارة الزراعة خدمات الإرشاد للمزارعين بشكل دوري ومباشر من خلال وحدات الإرشاد الموزعة على المحافظات كافة. كما يتم تقديم هذه الخدمات من خلال الشركات العاملة في مجال توريد مدخلات الإنتاج، إضافة الى بعض مؤسسات المجتمع المدني.

٣- الخدمات البيطرية

يقدم جهاز الخدمات البيطرية الحكومي في وزارة الزراعة جملة من الخدمات لقطاع الثروة الحيوانية والمشغلين في قطاع الصناعات الغذائية من اصل حيواني. كما يقوم القطاع الخاص البيطري بعلاج الحالات المرضية غير الوبائية عبر تشخيص ووصف وصرف المستحضرات البيطرية اللازمة للحالات المرضية تلك.

٤- وقاية النبات والحجر الزراعي

تلعب خدمات وقاية النبات دوراً حيوياً في حماية الإنتاج الزراعي النباتي وصياغة وتنفيذ اللوائح وتدابير الصحة النباتية التي تحول دون دخول وانتشار الآفات الزراعية إلى البلاد. كما توفر هذه الخدمات متطلبات التجارة الدولية والاتفاقيات ذات العلاقة بوقاية النبات والحجر الزراعي. كما تختص وزارة الزراعة بتسجيل والرقابة على عمليات تجارة وتداول المواد الزراعية وتنظيمها، مثل مواد مكافحة الآفات والأسمدة الزراعية. وتقوم وزارة الزراعة أيضاً بدور أساسي في تحديد الاستخدام الآمن للمبيدات والكيماويات وترشيد استعمالها، كما تتمثل خدمات وقاية النبات في مراقبة المشاتل الزراعية وتوسيم الأشتال.

٥- التأمين والتمويل الزراعي والريفي

بلغت قيمة الائتمان للقطاع الزراعي للعام ٢٠٢١ نحو ٢١ مليون دولار. يحوز قطاع مؤسسات الإقراض الصغير غالبية القروض بحصة تبلغ (٩٠٪). انظر جدول (٤) والباقي للقطاع المصرفي. ويعود ضعف الطلب على الاقتراض الزراعي من القطاع المصرفي الى

شروط الإقراض المتعلقة بالضمانات التي تتطلب في كثير من الأحيان امتلاك المقترض أصولاً مسجلة في سلطة الأراضي (طابو). فالعديد من الأراضي الزراعية، خصوصا في جنوب الضفة الغربية، غير مسجلة على هذا النحو. الأمر الذي يدفع العديد من المزارعين الى الاقتراض من مؤسسات الإقراض الصغير، التي تفرض فوائد باهظة، تصل إلى ١٥ - ٢٠٪. وعن خصائص المقترضين، تظهر البيانات في جدول (٤) أن ثلثي المقترضين ذكور وأن معظم القروض (نحو الثلثين) كانت من نصيب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والباقي للأفراد (المزارعين). وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن جزءاً غير يسير من التمويل الزراعي للمزارعين تتم تلبيته من خلال التجار والوسطاء أو من خلال الاقتراض عبر الشبكات الاجتماعية من الأقارب والمعارف. ولتعزيز حصول المزارعين على التمويل اللازم لزيادة نشاطاتهم الاستثمارية، أنشأت الحكومة الفلسطينية في العام ٢٠١٥ المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، إلا أن خدمات المؤسسة لم يتم تفعيلها بعد (انظر مزيدا من النقاش في الأسفل).

جدول رقم (٢): حجم التسهيلات الممنوحة للقطاع الزراعي في فلسطين

تصنيف فئة التسهيل	المبلغ بالدولار الأميركي	توزيع المقترضين
أفراد	٩,١٤٨,٤٦٦,٧٩	٣٢٪
منشآت صغيرة ومتوسطة	١١,٦٠٠,٤٣٨,٣٤	٦٨٪
المجموع	٢٠,٧٤٨,٩٠٥,١٣	٢٩٣٤
	٤١,٤٧٩,٨١٠,٢٧	
جهة الإقراض	المبلغ بالدولار الأميركي	توزيع المقترضين
بنك	٩,٠٤١,٦٧٨,٩٩	١٠٪
مؤسسات الإقراض الصغير	١١,٧٠٧,٢٢٦,١٤	٩٠٪
المجموع	٢٠,٧٤٨,٩٠٥,١٣	٢٩٣٤
الجنس	المجموع	توزيع المقترضين
ذكر	١٦,٩١٢,٢٤٩,١١	٦٥٪
أنثى	٤,٢٥٦,٣٥٠,٠٩	٣٥٪

٦- صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية

أنشأت الحكومة الفلسطينية صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية اعتماداً على القرار بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٣، والتعديات اللاحقة التي صدرت من خلال القرار بقانون رقم ١٨ لعام ٢٠١٨. يختص الصندوق في مجال إدارة المخاطر التي تعترض التنمية الزراعية في فلسطين والحد من آثارها، سواء كانت مخاطر سياسية أو طبيعية.

٧- المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي

هي مؤسسة حكومية غير ربحية أنشئت بموجب قرار بقانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٥ وتسعى لتقديم خدمات إقراض آلية للمزارعين لدعم المشاريع الزراعية، خاصة صغار المزارعين والمزارعين ذوي الدخل المحدود.

التحديات الرئيسة التي يواجهها القطاع الزراعي

يهدف هذا القسم الى تحديد أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني. وتضم بشكل أساس تلك المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي والقيود التي يفرضها على توسع المساحة الزراعية والموارد المائية والأرضية، وإعاقة حركة الأفراد والسلع والخدمات، ومصادرة الموارد المائية. كما تضم أيضاً التحديات الذاتية والمتمثلة في قلة التمويل وضعف الخدمات المقدمة للمزارعين.

سيطرة الاحتلال على المساحات الزراعية

يتمثل العائق الرئيس أمام توسع القطاع الزراعي في فلسطين بالقيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على مختلف نواحي الحياة على مدى عقود طويلة. فوفق اتفاق أوسلو، تم تقسيم الضفة الغربية، كما بينا أعلاه إلى ثلاث مناطق ("أ" و"ب"و"ج") بحيث تقع المنطقة "أ" تحت سيطرة السلطة الفلسطينية بالكامل، وتشكل ١٨٪ فقط من أراضي الضفة الغربية وتشمل المدن والمناطق الرئيسة المأهولة بالسكان. بينما تقع المنطقة "ب" تحت إدارة السلطة الفلسطينية مدنياً، وتشكل ٢٢٪ من أراضي الضفة الغربية وتشمل المناطق الريفية. أما منطقة "ج" فتسيطر إسرائيل عليها بشكل كامل، ولا يتجاوز عدد سكانها ١٠٪ من

السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. وعقب إعلان الإدارة الأميركية ما يعرف "عالميا بصفقة القرن" تخطط الحكومة الإسرائيلية لضم الأغوار الفلسطينية ومعظم أراضي المنطقة "ج". فرضت إسرائيل، عقب توقيع اتفاقية أوسلو، قيوداً وانتهاكات عديدة أضعفت الزراعة في المنطقة المسماة "ج" حيث أعلنت نحو ٤٠٪ من مساحة هذه المنطقة أراضي "دولة" يحظر فيها جميع أنواع البناء أو الأنشطة الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى تخصيص ٣٠٪ من أراضي المنطقة، أغلبها في وادي الأردن، كمناطق عسكرية ومحميات طبيعية، فيما حدت من الوصول إلى الـ ٣٠٪ المتبقية من أراضي المنطقة، فهي محدودة جداً. وفعلياً، فإن أقل من ١٪ من المنطقة "ج" متاحة حالياً للفلسطينيين كمنطقة سكنية حسب تقرير البنك الدولي، (٢٠١٨)، ويمكن القول إنه بفرض هذه القيود، فقد الفلسطينيون سيادتهم على ثلثي مواردهم الزراعية (الأونكتاد، ٢٠١٨) علاوة على ذلك، تسبب جدار الفصل بتدمير جزء كبير من الأراضي الزراعية الفلسطينية وحد من إمكانية الوصول إلى نحو ١٧٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية الخصبة، أي قرابة ١٠٪ من إجمالي المساحة المزروعة في الضفة الغربية، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى مناطق الرعي حسب تقرير (البنك الدولي، ٢٠١٨).

أما في قطاع غزة، فقد أدت الحروب المتكررة والحصار المستمر منذ عام ٢٠٠٧ إلى تدمير القطاع الزراعي. وقد أدى منع المزارعين من الوصول إلى معظم الأراضي الزراعية ومناطق الرعي الواقعة بالقرب من الحدود مع إسرائيل إلى تفاقم الخسائر الزراعية. كما تكبد قطاع صيد الأسماك ثمناً باهظاً بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال على أنشطته، فمساحة الصيد المحددة للمزارعين تتغير بحسب الاشتراطات الأمنية الإسرائيلية. فعادة، لا تسمح دولة الاحتلال للصيادين بتجاوز مسافة تبعد أكثر من ٣-٦ أميال بحرية عن الشاطئ؛ بينما ينص اتفاق أوسلو على ٢٠ ميلاً بحرياً. وعلى الرغم من "الانسحاب الإسرائيلي" في العام ٢٠٠٥، فما زالت إسرائيل تمنع وصول المزارعين إلى

إراضيهم داخل المنطقة العازلة التي أقامتها إسرائيل وتمتد على طول حدود القطاع الشرقية المحاذية لإسرائيل بعمق يتراوح بين ١٥٠ متراً إلى ١ كم. وتقدر مساحة الأراضي الزراعية التي تقع في المنطقة العازلة ٦٢ كيلومتراً مربعاً، أي ما نسبته ٤٠٪ من الأراضي المستخدمة في الزراعة في قطاع غزة. وقد كان للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠١٤ أثر بالغٌ على القطاع الزراعي، إذ تضرر نحو ٣٠٪ من الأراضي الزراعية، وأصبح الكثير منها غير صالح للزراعة نتيجة تلوثها بمخلفات الحرب أو تخريبها بشكل يستدعي إعادة استصلاحها وتأهيلها من جديد. إلى ذلك، تم استهداف وتدمير عدد كبير من آبار وشبكات الري، والأشجار المثمرة، والمنشآت الزراعية المستخدمة في عمليات ما بعد الحصاد كالمخازن والثلاجات ومحطات التعبئة. وكانت أكثر المناطق تضرراً هي المناطق التي شهدت مركزاً للعمليات البرية للجيش الإسرائيلي، التي تركزت في خان يونس، تليها رفح وغزة وشمال غزة ووسط غزة.

سيطرة الاحتلال على الموارد المائية

قوضت العوائق التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على تطوير قطاع المياه تنمية القطاع الزراعي الفلسطيني. يستغل الاحتلال موارد المياه الفلسطينية لمصلحته الخاصة، حيث يأخذ كل ما هو مطلوب لتطوير المستوطنات الإسرائيلية، متجاهلاً الاحتياجات الفلسطينية المنصوص عليها في الاتفاقيات الثنائية الموقعة. يستخرج الفلسطينيون نحو ٢٠٪ من "الكميات المتوقعة" من المياه الجوفية الواقعة في الضفة الغربية، بينما تستخرج إسرائيل الكمية الكبرى من المياه وتفرط في سحب كميات إضافية تفوق ٥٠٪ من الكميات المتجددة، أي بأكثر من ١,٨ ضعف حصتها بموجب اتفاقية أوسلو، دون موافقة لجنة المياه المشتركة، التي من المفترض أن تعمل، وفقاً لاتفاقية أوسلو، لتنظيم وإدارة قضايا المياه المشتركة. إن استخراج المياه من الآبار العميقة، بالإضافة إلى قلة إمدادات المياه لهذه الآبار، يشكل مخاطر تهدد الآبار الجوفية ومستويات المياه المتاحة لضخها

للفلسطينيين من الآبار الضحلة.

يهتم المزارعون بزيادة الأراضي الزراعية المروية في الضفة الغربية، خاصة في المناطق المحمية. ومع ذلك، فإلى جانب تقادم الآبار الزراعية وجفاف بعضها الآخر، فإن القيود الإسرائيلية على تجديد تلك الآبار، وجفاف العديد من الينابيع، يمنعان تنمية المحاصيل المروية.

إعاقة حركة الأفراد والسلع والخدمات

وضعت السلطات الإسرائيلية العديد من القيود على الصادرات الزراعية الفلسطينية، وأعاقت إدخال المنتجات الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية وذلك تحت ذرائع أمنية أو تقنية. من جهة أخرى سهلت عملية إدخال منتجات إسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية بشكل حر. ناهيك عن تسهيلها تهريب السلع الزراعية من المستوطنات، نظراً لوجود "المعابر" الإسرائيلية ضمن ما يسمى مناطق "ج" التي لا يمكن للضابطة الجمركية الفلسطينية الوصول إليها دون تنسيق. وبحسب بيانات الضابطة الجمركية، بلغت قيمة المضبوطات من البضائع الزراعية المهربة نحو ٩,٣ مليون شيكل تغطي ٨٨٠ صنفاً. انظر شكل (٢) الذي يظهر توزيع قيمة المهربات المضبوطة بحسب المحافظة. وفي ظل عدم وجود سيطرة فلسطينية على المعابر والمناطق المسماة "ج" فإنه من المتوقع أن تكون قيمة السلع الزراعية المهربة أعلى بكثير من قيمة المضبوطات، مما يهدد تنافسية القطاع الزراعي الفلسطيني وقدرته على التوسع. وتعيق دولة الاحتلال كذلك إمكانية الوصول إلى المدخلات الزراعية، فقد فرضت قيوداً على استيراد عدد من مدخلات الإنتاج والآلات الزراعية تحت ذريعة الاستخدام المزدوج، مثل الأسمدة والكيماويات والأنابيب الفولاذية. وفي ظل هذه القيود، تتراوح نسبة استخدام المزارعين الفلسطينيين للأسمدة بنحو ٤٠٪ مقارنة، مثلاً، بما يستخدمه المزارعون الأردنيون، مما يضطر المزارعين الفلسطينيين إلى استخدام بدائل رديئة الجودة الأمر الذي يؤثر سلباً على الإنتاجية الزراعية (معهد أريج، ٢٠١٨).

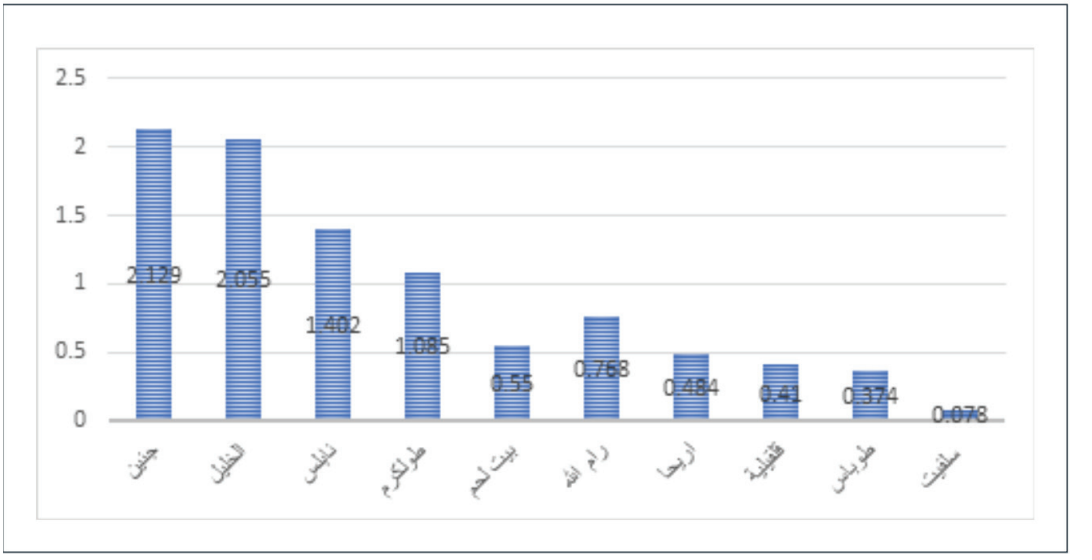

شكل توضيحي (٢): التوزيع النسبي لقيمة المضبوطات من السلع الزراعية المهربة، بحسب المحافظات للعام ٢٠١٩.

التحديات الذاتية التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني محدودية المصادر المالية لوزارة الزراعة الفلسطينية

إلى جانب العوامل المتعلقة بالاحتلال، تم تحديد التمويل الضعيف للقطاع الزراعي أدناه باعتباره أحد العوامل الحاسمة التي حالت دون تحقيق الأهداف المحددة للاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي في الفترة ٢٠١٩ -٢٠٢١ . فنظراً للظروف المالية الصعبة التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية، يتم تخصيص معظم نفقات الموازنة للنفقات التشغيلية وبشكل خاص الرواتب والأجور. لذا، فإن ما يتم إنفاقه سنوياً من ميزانية الحكومة على التنمية والتطوير الزراعي يبقى محدوداً وفي حده الأدنى. الأمر الذي يحد من قدرة وزارة الزراعة الفلسطينية على تنفيذ خططها التطويرية والارتقاء بخدماتها. فقد بلغت الموازنة الجارية لوزارة الزراعة للعام ٢٠٢١ نحو ١٢٠ مليون شيكل، حيث يشكل هذا المبلغ نحو ١٪ من إجمالي الميزانية العامة. ومن المثير للاهتمام، أن المكون التطويري لميزانية الوزارة ضئيل للغاية حيث تشكل الرواتب والأجور ٧٤٪ من مجمل الميزانية. إذ تعتمد

الـوزارة علـى المنـح مـن أجـل تنفيـذ المشـاريع التطويريـة. ويظهـر هـذا جليـاً تدنـي الإنفاق التطويـري عنـد تصنيـف الميزانيـة بحسـب البرامـج (انظر الجدول ٣)

نقـص رأس المـال الكافـي للقطـاع الخـاص للشـروع فـي اسـتثمارات زراعيـة جديـدة، وتوسـيع العمليـات القائمـة، واسـتخدام التكنولوجيـا الجديـدة.

			الخدمات الزراعية	البرنامج الإداري	التنمية الزراعية	المجموع
مصاريف جارية	رواتب وأجور	الرواتب والأجور	٦٤,٥٪	٦٣,٤٪	٧٨,٩٪	٩٥,٣٪
	مصاريف تشغيلية	السفر والمهمات الرسمية	٠,٠٪	٤,٧٪	٠,٠٪	١,٤٪
		النفقات التشغيلية	٤,٣٪	٥,٤٪	٣,٣٪	٤,٣٪
		إيجارات	٠,٠٪	٦,٨٪	٠,٠٪	٢,٠٪
		أخرى تشغيلية	٢٠,٥٪	٥,٠٪	٥,٠٪	٩,٧٪
		بدل تنقل	٤,٦٪	٦,٠٪	٤,٨٪	٥,١٪
		مكافآت الموظفين	٠,٠٪	١,٣٪	٠,٠٪	٠,٤٪
	مصاريف تحويلية	المساهمات الاجتماعية	٦,٠٪	٥,٣٪	٨,٠٪	٩,٥٪
	الأصول الثابتة		٠,٠٪	٠,٩٪	٠,٠٪	٠,٣٪
مصاريف رأسمالية	مخزون		٠,٠٪	١,٣٪	٠,٠٪	٠,٤٪
المجموع			**٢٤١٠٧**	**٢٣٥١١**	**٣١٨٩٥**	**١٠٢٠٣٩**

جدول رقم (٣): موازنة وزارة الزراعة في فلسطين للعام ٢٠٢١

تحدد الدراسات الحديثة فجوة مالية كبيرة في قطاع الزراعة في المناطق الريفية. الفجوة عميقة بشكل رئيس بالنسبة للفئات المهمشة؛ الشباب والإناث. اعتمدت السلطة الفلسطينية، مؤخراً، عددا من إصلاحات البنية التحتية التنظيمية لتعزيز إمكانية الوصول وكفاءة قطاع التمويل. وتشمل هذه إطلاق مكتب الائتمان في عام ٢٠٠٦ واستراتيجية الضمانات في عام ٢٠١٦، وكذلك سن قانون حديث للمعاملات المضمونة في عام ٢٠١٦. وقد مهد هذا الأخير الطريق لإطلاق الإقراض القائم على الأصول المنقولة.

ومع ذلك، لا يزال مقدمو الخدمات المالية يعتبرون قطاع الزراعة غير جذاب بسبب الشكوك ونقص الخبرة المالية التي يمكنها التعامل مع الأدوات المالية المناسبة الخاصة بقطاع الزراعة. في الوقت الحالي، لا تتعرض البنوك التجارية لقطاع الزراعة.

يقتصر الإقراض في هذا القطاع بشكل أساسي على عدد من مؤسسات التمويل الأصغر، وإن كانت محدودة النطاق والحجم. وعلى المنوال نفسه، يبدو أن تعاونيات الإقراض والادخار تلعب دوراً قوياً في قطاع التمويل الريفي، لكن نطاق العمليات والقدرات التقنية محدودان أيضاً. الخدمات المالية الأخرى، بما في ذلك منتجات التأمين، مقيدة إلى حد كبير بالصندوق الفلسطيني للحد من مخاطر الكوارث والتأمين (PA-DRIF) ومؤسسة الإقراض الزراعي الفلسطينية (PACI).

تقدم هذه الجوانب كلها أدلة على أن تغلغل مقدمي التمويل في قطاع الزراعة لا يزال ضعيفاً، وهذا يتطلب المزيد من التدخلات لجعل الوصول إلى المنتجات المالية أكثر شمولاً، وتغطية قطاع الزراعة على نطاق واسع وخدمة المنتجين الزراعيين عبر سلسلة القيمة الزراعية.

التحديات التي تواجه قطاع الصحة الحيوانية وسلامة منتجاته:

حددت تقارير تقييم الخدمات البيطرية في فلسطين الصادرة عن المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (PVS 2010/2017) الفجوات التي تحد من أداء جهاز الخدمات البيطرية مهامه المنصوص عليها في التشريعات والهياكل الوظيفية،

وما أوصت به المرجعيات الدولية ذات العلاقة، وشخصت هذه التقارير الفجوات في:

* النقص في الموارد البشرية والمالية واللوازم وضعف البنية التحتية (مقرات، مستودعات).
* ضعف القدرات الفنية والتشخيصية وعدم تأهيل الكادر.
* ضعف البيئة التشريعية والإدارية والوظيفية.
* انعدام سياسة تحليل المخاطر والتعليم المستمر.
* غياب الإعلام والتثقيف البيطري.
* ضعف الرقابة البيطرية على المنتجات الحيوانية.
* ضعف التفاعل مع الشركاء وذوي العلاقة وضعف الموارد المساندة وعدم المقدرة على الوصول للخدمة.
* عدم وجود المرافق المناسبة والكافية لتقديم الخدمات (محاجر، مسالخ، أسواق مواشي ومختبرات).

إن وجود هذه الفجوات والعراقيل التي يعاني منها جهاز الخدمات البيطرية أدى الى ضعف ثقة متلقي الخدمة بالخدمات البيطرية، وأدى الى انخفاض فرص تصدير المنتجات الحيوانية وعدم إقبال رأس المال الوطني على الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية.

تواضع الخدمات الزراعية المقدمة: التحديات التي تواجه الإرشاد الزراعي

تشير الاستراتيجية الوطنية للإرشاد الزراعي ٢٠١٥ - ٢٠١٨ إلى محدودية نطاق تغطية خدمات الإرشاد، التي تعتمد بشكل أساسي على الزيارة الفردية الميدانية للمزارع. يعتبر النقص في التمويل أحد أهم العوامل التي تؤثر سلباً على كفاءة وفعالية خدمات الإرشاد الزراعي الحكومي في فلسطين، حيث لا يتم تخصيص مصادر مالية كافية لنشاطات الإرشاد الميدانية. ناهيك عن نقص المخصصات المالية لأغراض تدريب المرشدين والتجارب أو المشاهدات الزراعية في محطات التجارب، التي تعتبر من أهم أدوات الإرشاد الزراعي. يشكل صغار المزارعين الهدف الرئيس من خدمات البحوث والإرشاد الزراعي المقدمة من وزارة الزراعة. فضعف إمكاناتهم المادية واللوجستية

تحول دون سرعة أو كفاءة الوصول الى المعلومات الزراعية. كما يعتبر صغار المزارعين أقل ميلاً لتبني تقنيات محدثة خوفاً من المخاطرة. إضافة الى ذلك، فإن طبيعة النشاط الزراعي لهذه الفئة، الذي في أغلبه يتعلق بالزراعة البعلية والتربية غير المكثفة للمجترات الصغيرة، تتطلب في كثير من الأحيان حلولاً مبتكرة وآنية لتحديات الإنتاج التي يواجهونها. أما فئة المزارعين الكبار، فتسمح إمكاناتهم بالحصول على المعلومات والاستشارات سواء من خلال التواصل الفعال مع مقدمي الخدمات الإرشادية أو شراء الحلول من القطاع الخاص. تتطلب هذه الفروقات في الوصول إلى خدمات الإرشاد الزراعي تدخلات سياساتية تزيد من فعالية الوصول إلى فئة المزارعين الصغار.

وعلى الرغم من الدور المهم الذي يلعبه الإرشاد الزراعي في فلسطين فإنه يواجه عدداً من التحديات أهمها:

* نقص مصادر المعلومات حول التقنيات الحديثة في الزراعة وضعف أسلوب نقلها للمزارع.
* ضعف الإمكانيات اللوجستية للوصول إلى المزارع.
* ضعف الثقة بين المزارع والقائمين على الإرشاد الزراعي خاصة التابعين للوزارة، وتفضيل المرشدين التابعين لشركات القطاع الخاص عليهم.
* التناقص المستمر في أعداد الملتحقين بدراسة تخصص الزراعة في الجامعات الفلسطينية، الأمر الذي ينعكس على حجم الكوادر الحالية والمستقبلية التي ستتولى القيام بالعملية الإرشادية.
* لا توجد مواءمة بين الأبحاث الزراعية، التي تنشرها مؤسسات التعليم العالي أو المركز الوطني للبحوث الزراعية، واحتياجات الإرشاد الزراعي.

لقد أظهرت النتائج أن المزارع الفلسطيني يضيف كميات من الأسمدة على نحو أعلى مما هو مطلوب مما يؤثر سلباً على جودة التربة، والمزروعات، والإنسان، ورفع تكاليف الإنتاج الزراعي. كما أظهرت النتائج وجود خسارة عالية في الغذاء تعود أسبابها، في مراحل ما قبل الحصاد، إلى عدم ملاءمة برامج التسميد للمزروعات أو بيئة

البيوت المحمية. أما خسائر بعد الحصاد فتعود إلى مشاكل في التعبئة والتبريد. وتتراوح الأسباب بين الأضرار الميكانيكية، والفيسيولوجية، والتعفن، والإصابات الحشرية. توصي هذه الدراسات بضرورة إصلاح نظام الإرشاد الزراعي ودعمه بما يحسن من جودة الخدمات والبنى التحتية واللوجستية.

صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية:

تحديات التمويل، تتكون المصادر المالية لصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، بحسب المادة (٦) من القرار بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٣ والتعديلات اللاحقة التي صدرت من خلال القرار بقانون رقم (١٨) لعام ٢٠١٨ كما يلي: موارد استثمارية وتضم: أ- عوائد أموال الصندوق المودعة في البنوك. ب- أرباح الصندوق والفوائض. ج- عوائد تشغيل أموال الصندوق في المشاريع الربحية. الموارد الحكومية: مبلغ مقطوع سنوي يدرج ويحدد بناء على دراسة يقدمها الصندوق لمجلس الوزراء قبل إقرار الموازنة للسنة المالية التالية.

التحديات المتفاقمة المرتبطة بـ كوفيد ١٩

أظهر المسح الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة أن المنتجين الصغار والهامشيين قد تأثروا بشكل دائم بانخفاض الطلب على منتجاتهم إلى جانب تحديات غير مسبوقة في تأمين مدخلات الإنتاج والوصول إلى الائتمان والأسواق. علاوة على ذلك، على الرغم من استقرار عمل أسواق الأغذية، فمن المتوقع حدوث زيادة في انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن وسوء التغذية نتيجة انخفاض النشاط الاقتصادي وما يرتبط به من انخفاض في العمالة والدخل والحصول على الغذاء. هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للمجموعات والمناطق الضعيفة من قبل. وأظهر مسح منظمة الأغذية والزراعة أن تعطيل ترتيبات الائتمان غير الرسمية، ونقص المدخلات (الأسمدة، ومبيدات الآفات، والأشتال، وقطع غيار الآلات، والأعلاف، والطعام، والأدوية البيطرية) وارتفاع أسعارها (أعلى من مستويات ما قبل كوفيد ١٩)، عندما كان ذلك متاحاً، شعر به المشاركون في الاستطلاع كواحدة من النتائج الرئيسة

للقيود المفروضة على التنقل لاحتواء انتشار الفيروس. هذه العوامل، من بين عوامل أخرى، كان لها تأثير سلبي على حجم المعاملات، وزيادة مخاطر ممارسة الأعمال التجارية، وتقييد وصول المنتجين إلى المدخلات. أبرز المنتجون المشاركون في الاستطلاع أن زيادة تكاليف الإنتاج التي تعتمد على المدخلات، إلى جانب انخفاض جودة المحاصيل والأسعار وانخفاض الطلب، تضر بربحية أنشطتهم. كذلك تم الإبلاغ عن زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة الامتثال لتدابير النظافة والتباعد المادي. تتم عمليات التصنيع عند مستويات أقل من الطاقة الإنتاجية، كما ثبت أن تسويق المنتجات محدود بسبب إغلاق السوق والقيود المفروضة على الحركة.

لقد تعطلت ترتيبات التسويق والائتمان غير الرسمية (التي تميز معظم معاملات صغار المنتجين في فلسطين) بسبب المخاطر وعدم اليقين الناجمين عن الجائحة، وكانت المعاملات تتم على أساس الدفع النقدي مقدماً فقط. أفاد المنتجون الذين تمكنوا من الحصول على ائتمان غير رسمي للدفع مقابل المدخلات بأنهم يشعرون بالإرهاق من الانكشاف للديون والخوف على استدامة أعمالهم.

كان لما ورد أعلاه تأثير سلبي على الإنتاج الزراعي، في حين تم الإبلاغ عن انخفاض الطلب في السوق منذ بداية تفشي كوفيد ١٩، خاصة بالنسبة للمنتجات الطازجة. ربط المنتجون والتجار انخفاض الطلب في السوق بالقيود المفروضة على الحركة وإغلاق المطاعم والفنادق وانخفاض دخل الأسرة والمخاوف العامة بشأن العواقب المحتملة للانكماش الاقتصادي. علاوة على ذلك، لاحظ بعض المجيبين أن المنتجات المحلية عانت من منافسة المنتجات الإسرائيلية التي كانت متوفرة بكميات كبيرة. تؤدي المخاطر وعدم اليقين اللذان يميزان البيئة الاجتماعية والاقتصادية أثناء تفشي كوفيد ١٩ أيضاً إلى دفع المنتجين الصغار والهامشيين إلى استراتيجيات ضارة للتعامل مع المخاطر. ومن ضمن تلك الاستراتيجيات مثلاً ما يلي: خفض الاستثمارات، والعودة إلى زراعة الكفاف، وإنتاج كميات أقل بجودة أقل في المناطق الأقل زراعة، وتأجيل صيانة المعدات

والأصول، وإيجاد بدائل ذات جودة أدنى للمدخلات، أو بيع الأصول.

تجدر الإشارة أيضا إلى أنه عند تأثر المنتجين الصغار، على الرغم من رفع القيود، فلن يتمكن المنتجون الصغار بسهولة من استئناف الإنتاج بكامل طاقتهم.

أظهر مسح منظمة الأغذية والزراعة أن القوة الشرائية للمستطلعين انخفضت وسط تآكل دخل الأسرة (أيضاً بسبب الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية التي أوقفت دفع الرواتب)، مما أدى إلى تدهور مستويات استهلاك الغذاء وإطلاق استراتيجيات سلبية للتعامل مع انعدام الأمن الغذائي – مثل اقتراض الغذاء، تقليل عدد الوجبات أو تناول أطعمة أرخص – مع العواقب المحتملة على المستويات الغذائية. كما تم الإبلاغ عنً أن استهلاك الأطعمة المغذية (الفواكه واللحوم والأسماك) أصبح أقل تكراراً. يؤدي ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص تشغيل العمال وانخفاض القوة الشرائية، بسبب القيود المفروضة على الحركة والتباطؤ الاقتصادي المرتبط بكوفيد ١٩، إلى عواقب وخيمة على التجمعات الفقيرة والمهمشة في فلسطين التي كانت تواجه بالفعل حالة من الصراع/ انعدام الأمن الذي طال أمده، مع استمرار التدهور الاقتصادي. ويجد العمال غير الرسميين والهامشيون والضعفاء للغاية، مثل الأسر التي تعيلها النساء، سبل عيشهم في خطر أكبر. وتشمل بعض الفئات الأكثر تهميشاً النساء الحوامل والمرضعات والأطفال الذين قد لا يتمكنون من تلقي الرعاية الصحية الأساسية بسبب إعادة ترتيب أولويات الخدمات الصحية. كما تعيش العديد من العائلات بالفعل في فقر، وقد جعلت عواقب تدابير الاستجابة لكوفيد ١٩ من الصعب عليهم الحفاظ على سبل عيشهم ودخلهم.

تحدي التنسيق والتعاون

بالإضافة إلى ضعف توافر التمويل، هناك عامل حاسم آخر، إلى جانب العوامل المرتبطة بالاحتلال، الذي حال دون تحقيق الأهداف المحددة للاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي في الفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢١، يتعلق بضعف التنسيق وآليات التعاون القائمة (أو غير

القائمة) بين مختلف أصحاب المصلحة الفاعلين في القطاع. تجدر الإشارة إلى أن الحاجة إلى التنسيق والتعاون الأفضل بين أصحاب المصلحة هي أكثر وضوحا في ما يتعلق بقطاع الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة التي تقودها وزارة الزراعة لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة) نحو تحقيق أجندة ٢٠٣٠. أظهرت أحدث بيانات الأمن الغذائي المتاحة، التي تم جمعها من خلال المسح الاجتماعي والاقتصادي للأمن الغذائي (SEFSec) في أيلول ٢٠١٨، أن انعدام الأمن الغذائي كان شديداً ومتفاقماً بشكل خاص في قطاع غزة، حيث بلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي ٦٨,٥٪ من السكان. ومن بين هؤلاء، كان نحو ٤٧٪ يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد و٢٢ في المائة يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل. كان الوضع أقل حدة في الضفة الغربية، على الرغم من تفاوت انتشار انعدام الأمن الغذائي داخلها، حيث كانت المنطقة (ج) أسوأ حالاً وتحمل أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي بين التجمعات المهمشة، مثل تجمعات البدو والرعاة، التي تشبه مستويات غزة. داخل هذه التجمعات، تتأثر النساء والشباب بشكل خاص. لاحظ معهد ماس (٢٠١٧ و٢٠١٩) بالفعل أن خطط المساعدة الموجودة تساعد في منع حدوث تدهور أكبر في هذه المؤشرات، لكن قدرة الأسر على توليد الدخل أو الاقتصاد على توليد فرص العمل وبالتالي معالجة الأسباب المباشرة لانعدام الأمن الغذائي لا تزال محدودة. وفي مواجهة تراجع المساعدات الخارجية حالياً، فإن فاعلية المعونة من خلال تنسيق أحسن للجهات الفاعلة المنفذة وتصميم واستهداف وتقديم أفضل للمساعدة للشعب الفلسطيني تصبح أمراً أساسياً. أشار معهد ماس (٢٠١٩) إلى أن استجابة السياسات لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وإن كانت قائمة، إلا أنها كانت مشتتة وغير متوازنة وغير شاملة. تم وضع السياسات والبرامج وتنفيذها بشكل عام على المستوى القطاعي، بشكل مستقل، من الوزارات

التنفيذيـــة، دون تنســـيق في مـــا بينهـــا أو مواءمـــة مـــع رؤيـــة وطنيـــة أوســـع مشـــتركة للأمن الغذائـــي والتغـــذوي. لـــم تنـــص الاستراتيجيات القطاعيـــة علـــى وجـــود روابـــط بيـــن الأولويات والتفاعـــل بيـــن الكيانـــات، وبدأ القطـــاع نفســـه يواجـــه توزيعـــاً غيـــر واضـــح للمســـؤوليات والصلاحيات والأدوار، لدرجـــة أن ضعـــف العلاقات فـــي بعـــض الأحيان تحـــول إلـــى تشـــتت فـــي التركيـــز وتبايـــن فـــي الاتجاهات.

الدراسة التطبيقية

مؤشرات اقتصادية للقطاع الزراعي ومدى مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي

يبين الجدول رقم (٤) أدناه بعض المؤشرات الاقتصادية للقطاع الزراعي، حيث بلغ حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المؤسسات المالية والمصرفية في العام ٢٠٠٨ نحو ٣٣,٩ مليون لترتفع تدريجياً بشكل متذبذب إلى نحو ١٢٨,٥ مليون دولار عام ٢٠٢١، وكانت أعلى قيمة للتسهيلات الممنوحة للقطاع الزراعي ١٤٩,٢ مليون دولار في العام ٢٠١٩، وكانت

جدول رقم (٤): المؤشرات الاقتصادية لقطاع الزراعة ومدى مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني

الدخل الشهري اليومي	القوى العاملة الزراعية (ألف)	الناتج المحلي الزراعي (مليون)	حجم التسهيلات في القطاع الزراعي (مليون)	السنة
٢٤,٩	٧٧,٥١٦	١٠٠٩,٧	٣٣,٩	٢٠٠٨
٢٣,٩	٧٨,٨٥٥	١٠٨٩,٦	٣٨,٦	٢٠٠٩
٣٢,٤	٨٢,٣٥٠	٩٨٥,٤	٤٥,٣	٢٠١٠
٤٢,٤	٨١,٤١٣	١٠٣٤	٣٣,٧	٢٠١١
٥١,٩	٧٩,٨٥٠	١٠٨٥,٩	٣٥,١	٢٠١٢
١١٥,٠	٨٢,٧٠٠	١٠٤٩,٤	٣٨,٣	٢٠١٣
٩٥,٤	٨٣,٥٠٠	١٠٧٧,٩	٤٦,٥	٢٠١٤
١١٠,٥	٧٠,٧٠٠	١٠٣٥,٢	٧٣,٣	٢٠١٥
١٠٥,٠	٥٩,٩٠٠	١١٤٢,٩	١٢٥,٠	٢٠١٦
١١٧,١	٥٤,٢٠٠	١٠٧٤,١	١٢٤,١	٢٠١٧
١٠٧,٦	٥١,٥٠٠	١٠٩١,١	١٤٠,٦	٢٠١٨
١٠٧,٩	٥٣,٣٠٠	١١٠٠,٧	١٤٩,٧	٢٠١٩
١٣٠,٠	٥٣,٤٠٠	١٠٠١	١٣٩,٢	٢٠٢٠
١٠١,٨	٥٩,٦٠٠	٩٧٧,٥	١٢٨,٥	٢٠٢١

أغلبها ممنوحة لكبار المتعاملين في قطاع الزراعة، نلاحظ تواضع حجم التمويل إذا ما تمت مقارنة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الأخرى والقروض الممنوحة لأغراض الأفراد.

أما في ما يتعلق بالناتج المحلي الزراعي فنلاحظ أن حجمه متذبذب بين العام ٢٠٠٨ والعام ٢٠٢١ وكانت أقل قيمة للناتج المحلي الزراعي ٩٧٧,٥ في العام ٢٠٢١ وكانت أعلى قيمة للناتج المحلي الزراعي ١١٤٢,٩ في العام ٢٠١٦، ونلاحظ أن نسبة الناتج المحلي الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي كانت ٥,٥٧٪ للعام ٢٠٢١ كما بلغت نسبة الناتج المحلي الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته ٧,٤١٪ للعام ٢٠١٦ بتراجع مقداره ١,٧١٪، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد المستخدمة في الزراعة بالإضافة إلى عزوف العدد من العاملين في القطاع الزراعي عن العمل بهذا القطاع وذلك بسبب عدم توفر الدعم المقدم للمزارعين وقطاع الزراعة وتدني معدل الأجر في قطاع الزراعة.

أما في ما يتعلق بالعاملين بقطاع الزراعة فقد بلغ عدد العاملين في قطاع الزراعة ٨٣,٥٠٠ للعام ٢٠١٤ وكان أعلى عدد خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢١ وكان أقل عدد للعاملين في قطاع الزراعة ٥١,٥٠٠ في العام ٢٠١٨ ويعود سبب عدم الاهتمام بالعمل في هذا القطاع إلى تدني متوسط الأجر اليومي بالإضافة إلى عدم الدعم المقدم لهذا القطاع وارتفاع تكاليف المبيدات والآلات والمعدات المستخدمة في قطاع الزراعة.

أما في ما يتعلق بمتوسط الأجر اليومي في قطاع الزراعة، فقد بلغ ٢٣,٩ شيكل في اليوم للعام ٢٠٠٩ كأدنى مستوى وكان أعلى مستوى ١٣٠ شيكلا في العام ٢٠٢٠ ويعود سبب هذا التغير في الأجر إلى مستوى الأجور المتدني في فلسطين وتوجه العمالة الفلسطينية للعمل في الداخل المحتل حيث يصل متوسط الأجر للعاملين في الداخل المحتل إلى ٣٠٠ شيكل وهو أكثر من ضعف المعدل اليومي للأجور في القطاع الزراعي الفلسطيني.

الخلاصة

بناءً على ما تقدم، يقترح الباحث التوصيات الآتية لخلق استراتيجية لتطوير قطاع الزراعة في فلسطين على النحو الآتي:

١- تعزيز منعة وصمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض من خلال تقديم الدعم للمتضررين من الاحتلال والمتضررين من الكوارث الطبيعية وحشد الدعم السياسي من المؤسسات الدولية والأمم المتحدة في ما يتعلق بسياسات الاحتلال سواء بالاعتداء على الأرض أو المياه، كما يقترح الباحث تقديم الدعم للرياديين الشباب في ما يتعلق بالقطاع الزراعي .

٢- مجالات التدخل ذات الأولوية: ويتم ذلك من خلال حشد الدعم الدولي من المؤسسات الدولية مثل الأمم المتعدة ومنظمة الفاو وغيرها، والعمل على مأسسة الآليات الوطنية والدولية التي تعنى بتعويض المزارعين والمنتجين من آثار ممارسات الاحتلال، ومأسسة وتطوير الموارد المالية والفنية في صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، وتوفير بيئة مناسبة للإنتاج والتنمية الزراعية للشباب والمزارعين والمزارعات في المناطق (ج) والمناطق العازلة والقدس من خلال التنسيق لتطوير البنية التحتية للمزارعين والمنتجين في المناطق المهمشة وتوفير الرقابة الزراعية على الحدود والمعابر وإنشاء مختبرات المرجعية الوطنية، وتطوير خطط الاستثمار في القطاع الزراعي لتشمل الشمول الاجتماعي والاقتصادي للأسر الفقيرة والمهمشة من خلال الاستثمارات في الحماية الاجتماعية لهذه الفئات.

٣- الاعتماد على الذات في توفير الغذاء والانفكاك من الهيمنة الإسرائيلية على التجارة. يعتبر تعزيز الأمن الغذائي جزءاً أساسياً وشرطاً مسبقا لتحقيق الأمن الوطني ويشكل عموداً رئيساً من أعمدة بناء الدولة ومدخلاً واسعاً واستجابة مباشرة للسياسات الفلسطينية للانفكاك من السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية.

٤- ضرورة أن تدار الموارد الطبيعية والزراعية بطريقة مستدامة ومتكيفة مع التغير المناخي، على أن ترتكز التنمية الزراعية على عناصر أساسية أبرزها توفر الأراضي والمياه والإدارة السليمة لهذه المصادر. بحيث تكون إدارة هذه الأراضي والمياه في دولة فلسطين بما يتلاءم مع العوامل أهمها

التغيرات التي طرأت على المناخ من تناقص معدلات هطول الأمطار، وتأثير ذلك على وفرة المياه، وتراجع المساحة الزراعية لأسباب عديدة على رأسها سياسات الاحتلال الإسرائيلي، الذي يحد من إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية بل يسرقها ويهدرها في معظم الأحيان.

٥- الإنتاج والإنتاجية وتنوع وتنافسية القطاع الزراعي الفلسطيني معززة مما لا شك فيه أن هناك إمكانات كامنة كبيرة لتطوير وتنمية القطاع الزراعي من خلال تحسين الاستفادة من الميز النسبية المناطقية واعتماد نهج التنمية العنقودية التخصصية للمناطق المختلفة وتنويع الإنتاجية وزيادة الإنتاجية والتنافسية للمنتج الفلسطيني في الأسواق المحلية والخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين ربحية المزارعين ومستويات معيشتهم وتحسين الاستثمار في الزراعة.

٦- تطوير الخدمات المساندة ووصول المزارعين إلى خدمات تستجيب لحاجاتهم وتدعم سلاسل القيمة من حيث النوعية والكلفة والوقت، يتطلب تحقيق التنمية الزراعية المستدامة من خلال قيام وزارة الزراعة والجمعيات الزراعية والأطر التمثيلية والتعاونية للمزارعين والقطاع الخاص والجامعات بمجموعة من الخدمات المساندة للمزارعين والمنتجين. وتضم هذه الخدمات توفير خدمات الإرشاد والخدمات البيطرية، وخدمات التسويق، والأبحاث والدراسات والتدريب والتعليم الزراعي.

٧- العمل على مأسسة وإدارة القطاع الزراعي بتوفير بيئة قانونية كفؤة وفعالة تعتمد النهوض بالقطاع الزراعي وبشكل رئيس على قوانين وتعليمات قوية وكفؤة وفاعلة وقادرة على تحقيق تنمية زراعية تضمن مصالح أطراف السوق (المنتجين والمستهلكين) كما يستلزم تنفيذ القوانين والتعليمات بحزم وشفافية.

المراجع

- استراتيجية البحث العلمي الزراعي ٢٠١٩-٢٠٢١ الصادرة عن المركز الوطني للبحوث الزراعية.
- جميل حرب (٢٠١٩) تقييم إدارة البيوت المحمية في شمال الضفة الغربية – فلسطين: ترشيد برامج تغذية برامج البندورة والخيار والفلفل الملون المستزرعة في البيوت المحمية.
- دراسة تنظيم وحماية سوق المنتجات الزراعية في فلسطين للباحثين نصر عبد الكريم وعبد الله مرار،
مراجعة القيود الاقتصادية والتنموية المفروضة على المنطقة (ج). – فالح (٢٠١٥):
- منشورات سلطة النقد الفلسطينية سنوات متعددة.
- منشورات جهاز الإحصاء الفلسطيني سنوات متعددة.

- FAO (2018): Food Loss Analysis: Case Studies, Causes and Solutions of Food Losses in Avocado Production in the West Bank and the Gaza Strip (Palestine). FAO (2018): Food Loss Analysis: Case Studies, Causes and Solutions of Food Losses in Tomatto and Sweet Peper Production in the West Bank and the Gaza Strip (Palestine).
- Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS): Economic Forecasts for the Year 2020, in Light of the Current Coronavirus Pandemic
- Palestine Economic Policy Research Institute (MAS): Preliminary Assessment of the Possible Impacts of COVID–19 Health Crisis on the Palestinian Economy

السياسات الزراعية والأمن الغذائي

د. زكريا سلاودة*

١- السياسات الزراعية

مقدمة

وضعت وزارة الزراعة الفلسطينية بالتعاون مع الشركاء في القطاع الزراعي العديد من الاستراتيجيات الخاصة بالقطاع الزراعي من أجل تحقيق بعض الأهداف المتعلقة بزيادة الإنتاج وإدارة الموارد وتعزيز صمود المزارعين في أرضهم، إضافة إلى الجوانب الخاصة بالتنمية البشرية، في دوائرها والجوانب القانونية وغيرها، ونذكر من أهم هذه الاستراتيجيات:

أ - استراتيجية القطاع الزراعي للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ (رؤية مشتركة)، وقد هدفت هذه الاستراتيجية إلى:

- تعزيز صمود المزارعين في الأرض.
- إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة بشكل مستدام.
- تكوين إطار مؤسساتي قانوني وقوى بشرية مدربة تساهم في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.
- تحسين إنتاجية الزراعة بشقيها الحيواني والنباتي لتحقيق الأمن الغذائي.
- تحسين البنية التحتية والخدمات الزراعية المناسبة.
- زيادة المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

* وكيل مساعد سابق للشؤون الفنية في وزارة الزراعة

- جاهزية كاملة للقطاع الزراعي للمساعدة في تحقيق متطلبات إقامة الدولة.

ب- استراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٦ (صمود وتنمية): على ضوء مراجعة استراتيجية ٢٠١١-٢٠١٣؛ أبقيت الأهداف الاستراتيجية على ما هي عليه، مع وضع مؤشرات تبين تحقيق بعض هذه الأهداف من عدمه وأهمها:

- زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٢,١٪ نهاية العام ٢٠١٦ مقارنة بالعام ٢٠١٣.
- زيادة نسبة الصادرات الزراعية بمقدار ٧٪ في العام ٢٠١٦ مقارنة بالعام ٢٠١٣.
- تخفيض نسبة الواردات الزراعية بمقدار ٣٪ سنوياً اعتباراً من العام ٢٠١٤.
- زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تخفيض نسبة انعدام الأمن الغذائي بمقدار ٣٪ نهاية العام ٢٠١٦ مقارنة بالعام ٢٠١٣.
- زيادة مساحات الأراضي المزروعة بمقدار ١٣٪ نهاية ٢٠١٦ مقارنة بنهاية ٢٠١٣.

ج- وضعت الحكومة الفلسطينية ضمن أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، محوراً للتنمية المستدامة، وذلـك تحت شعار "النهوض بالزراعة والمجتمعات الريفية"، كما وضعت الحكومة ضمن أجندتها شعار "بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني وذلك من خلال التركيز على الزراعة والصناعة والسياحة" وجلب الاستثمار المحلي والأجنبي وتشجيعه في قطاع الإنشاءات والسياحة والزراعة والطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، المواطن أولاً ص ٣٥)

من الملاحظ أن سياسات القطاع الزراعي الفلسطيني وخططه وكذلك أجندة السياسات الوطنية لم تحدث أي فارق في مؤشرات القطاع الزراعي، فقد لوحظ:

- تراجع في الناتج المحلي الإجمالي من ٨,٢٪ في العام ٢٠٠٠ إلى نحو ٦,١٪ في العام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٣٪ في العام ٢٠١٧ {الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مؤشرات الحسابات القومية الرئيسة في فلسطين للأعوام (٢٠١٥-٢٠١٦)}.
- العزوف عن العمل في القطاع الزراعي، حيث كانت نسبة العاملين في القطاع الزراعي في العام ٢٠١٠ نحو ١٤٪ وتراجعت لتصل ٦,٧٪ في العام ٢٠١٧ على الرغم من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني، وهذا مؤشر على تراجع تعزيز صمود المزارعين أيضاً.

د- العناقيد الزراعية: جاءت هذه الخطة ضمن رؤية الحكومة الحالية (الثامنة عشرة) بتطوير عدد من القطاعات الاقتصادية والزراعية خاصة في محافظات (قلقيلية،

طولكرم، جنين، طوباس) بهدف تطوير الاقتصاد والانفكاك عن الاحتلال، حيث أطلق العمل فيها يوم ٢٠١٩/٩/٣. وجرى اختيار محافظة قلقيلية لاعتبارات عديدة مثل وجود أراض خصبة، ووفرة مصادر المياه، وملاءمة المناخ إلى جانب الخبرات المتوافرة لدى المزارعين في المحافظة.

قدرت التكلفة الإجمالية بنحو ٢٢,٦٦٠,٠٠٠ دولار يتوفر منها فقط ١,٦٦,٠٠٠ دولار، وتبلغ مساهمة المستفيدين نحو ٢,٩٥٦,٠٠٠ دولار، أي أن هناك فجوة تمويلية تقدر بنحو ١٨,٦٣٦,٠٠٠ دولار. وقد حملت الخطة مجموعة أهداف أهمها:

- إدارة مصادر المياه بكفاءة.
- حماية الأراضي المزروعة من التدهور.
- تمكين المزارعين من الوصول إلى أراضيهم ومصادرهم المائية.

يمكن القول إن هذه الخطة تعتبر طموحة، كما تشكل مجموعة من الاحتياجات ليست لمحافظة قلقيلية فحسب، وإنما أيضاً لمعظم المحافظات في الوطن، والسؤال المطروح هو: هل ينعكس ذلك على صغار المزارعين أم على القطاع الخاص الذي يساهم مساهمة تقدر بنحو ١٦٪؟ علماً أن المشاريع التنموية المعمول بها في الوزارة ومؤسسات القطاع الزراعي الأهلي تقدر مساهمة المزارع بنحو ٢٥٪ من إجمالي التكلفة، الأمر الذي قد يضر أو يعطل سير العمل في بعض المشاريع القائمة أو المنوي إقامتها في المحافظات الأخرى، أو حتى داخل المحافظة نفسها، لاسيما إذا كانت المشاريع قائمة ومتفقاً عليها مع بعض الجهات الممولة.

٢- واقع القطاع الزراعي الفلسطيني

تبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧: ٦,٢٢٥ كم مربع وبلغ عدد السكان فيها في العام ٢٠١٩ نحو ٥,٠٣٩ مليون نسمة بينهم ٣,٠٢٠ مليون في الضفة الغربية و٢,٠١٩ مليون في قطاع غزة. وبلغ الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٢٠١٨ نحو ١٥,٦٢ مليار دولار، بواقع ١٢,٨ مليار دولار في الضفة الغربية و٢,٨ مليار دولار في قطاع غزة.

يتكون القطاع الزراعي الفلسطيني من مجموعة أنشطة متداخلة في ما بينها، أهمها أنشطة الإنتاج النباتي والحيواني، ونظراً للتنوع المناخي السائد في فلسطين، فقد تميزت الزراعة أيضاً بتنوعها وأنماطها، مما جعلها ذات ميزة نسبية في الإنتاج المتنوع على مدار العام.

وعلى الرغم من ذلك، فقد واجه القطاع الزراعي مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي أدت إلى خفض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. (جدول رقم ١) يبين نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من العام ١٩٩٤ حتى العام ٢٠٢١.

النسبة	السنة
٪ ٦,٥	٢٠٢١
٪٧,١	٢٠٢٠
٪٧,٠	٢٠١٩
٪٣,٥	٢٠١٨
٪٢,٨	٢٠١٧
٪٣,١	٢٠١٦
٪٣,٤	٢٠١٥
٪٣,٨	٢٠١٤
٪٤,٥	٢٠١٣
٪٥,٥	٢٠٠٩
٪٥,٧	٢٠٠٨
٪٥,٦	٢٠٠٧
٪٥,٨	٢٠٠٦

النسبة	السنة
٪٥,٥	٢٠٠٥
٪٧,١	٢٠٠٤
٪٦,٨	٢٠٠٣
٪٧,٣	٢٠٠٢
٪٨,٧	٢٠٠١
٪١٠	٢٠٠٠
٪١٠,٩	١٩٩٩
٪١٢,١	١٩٩٨
١١,٦	١٩٩٧
٪١٣,٢	١٩٩٦
٪١٢	١٩٩٥
٪١٣,٣	١٩٩٤

جدول رقم (١):

نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين للأعوام من ١٩٩٤ حتى ٢٠٢١.

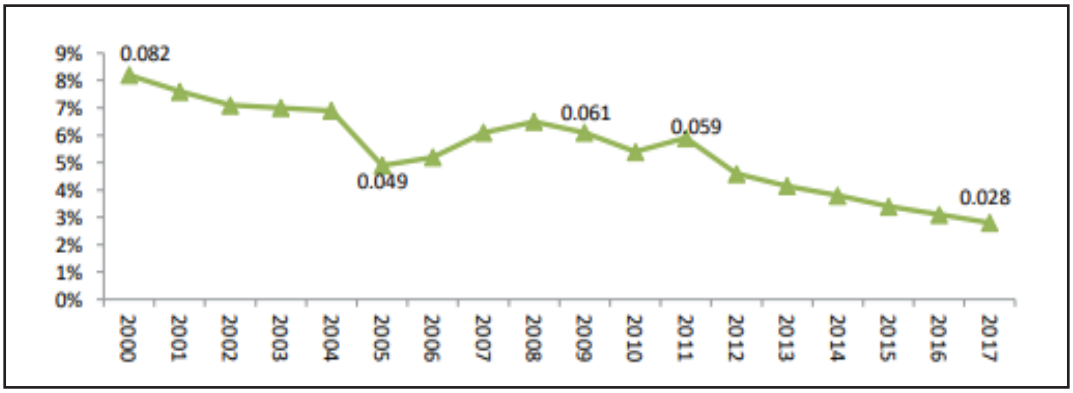

الشكل رقم (١): مساهمة القطاع الزراعي والحراجة وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي من العام ٢٠٠٠ حتى العام ٢٠١٨.

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام ٢٠١٨ - مسح القوى العاملة: فقد انخفضت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى ٦٪ بعد أن كانت نحو ١٦٪ في العام ١٩٩٩، وهذا يرجع إلى أسباب عدة، أهمها تدني أجور العاملين في القطاع الزراعي

وأن معظم العاملين في القطاع الزراعي يعملون لحسابهم أو لصالح الأسرة.

وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام ٢٠١٧، فقد تبين أن هناك عجزاً تجارياً بين الـــواردات والصادرات الزراعية يقدر بنحو ٤٨٣ مليون دولار، وأن قيمة الواردات الزراعية تشكل نحو ١٤٪ من إجمالي القيمة الكلية للواردات، بينما تشكل الصادرات الزراعية نحو ٩٪ فقط من مجمل الصادرات. وتمثل الواردات الزراعية المسجلة من إسرائيل نحو ٨٣٪ وتشكل الصادرات الزراعية إلى إسرائيل نحو ٦٦٪ من مجمل الصادرات الزراعية.

٣- الموارد الزراعية الفلسطينية

٣-١ : الأراضي الزراعية:

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١,٢ مليون دونم، ٩٠٪ منها تقع في الضفة الغربية ونحو ٦١٪ منها تقع في المنطقة المصنفة (ج) وتسود غالبيتها أنماط الزراعة البعلية (٧٧٪ حسب بيانات وزارة الزراعة الفلسطينية).

كما تبلغ مساحة الأراضي المصنفة مراعي نحو مليوني دونم، بينما لا يتجاوز المتاح منها ٦٢١ ألف دونم، كما أن مساحة الأراضي المصنفة كحراج تبلغ نحو ٣٢٠ ألف دونم.

بلغت الحيازات الزراعية حسب التعداد الزراعي للعام ٢٠١٠ نحو ١١١ ألف حيازة، منها ٧١٪ حيازة نباتية و١٣٪ حيازة حيوانية والباقي مختلطة نباتية وحيوانية، ويبلغ متوسط الحيازة نحو ١٢,١ دونم، أما الحيازات الكبيرة (٤٠ دونماً فأكثر) فلا تزيد على ٧٪ من إجمالي الحيازات الزراعية.

٣-٢: الإنتاج الزراعي الفلسطيني

الإنتاج النباتي: هدفت السياسات الزراعية خلال العقد الماضي إلى التوسع في زيادة المساحات الزراعية من خلال استصلاح الأراضي وتأهيلها، وتشير الإحصاءات الصادرة عن وزارة الزراعة (٢٠١٨/٢٠١٧) إلى أن المساحات المزروعة بأشجار الفاكهة بلغت نحو ١,٠١٧,٨٢٢ دونم، تصل نسبة الزراعة البعلية منها إلى نحو (٨٧٪) والباقي زراعات مروية. كما بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالخضروات ٢٠٥,٦٦٢ دونماً، غالبيتها مروية، في حين بلغت المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية ٣٥٦,٣١٧ دونماً معظمها بعلية.

الجدير ذكره أن هناك توجهاً متنامياً نحو زراعة أصناف مختلفة من الزراعات الاستوائية في المناطق شبه الساحلية (قلقيلية، جنين، طولكرم) وكذلك زراعة الفراولة في قطاع غزة لما لهذه الزراعات من مردود اقتصادي مرتفع. وتعتبر المياه العامل المحدد للكثير من الزراعات بسبب ارتفاع معدل الإنتاجية في الزراعات المروية.

الإنتاج الحيواني: وفق بيانات وزارة الزراعة، فقد بلغ حجم الثروة الحيوانية كما يلي:

٦٧١,٦١٥ رأساً من الأغنام، ٢٣٠,٨٩٣ رأساً من الماعز، و٦٤,٤٢٦ رأساً من الأبقار، و١,٦٥٥ رأساً من الإبل، و٧٦,٤ مليون طير من الدجاج اللاحم، و٢,٨ مليون طير من الدجاج البياض، و٣١٨,٤ ألف طير من الحبش، و٨٠,٦٦٤ خلية نحل.

تعتبر التغذية أحد أهم التكاليف التشغيلية في تربية الثروة الحيوانية، حيث تصل إلى نحو ٦٥٪ من إجمالي التكاليف التشغيلية في تربية الأغنام والماعز، وقد تصل إلى نحو ٨٠٪ من تكاليف إنتاج الحليب، ومن الجدير ذكره أن معظم الأعلاف تأتي من الأسواق الإسرائيلية.

٤- المياه الزراعية

شكلت المياه عاملاً أساسياً في حياة البشرية علاوة على ما تشكله من حالة استقطاب للأفراد والجماعات، فقد أقيمت التجمعات السكانية بالقرب من الموارد المائية لاستخدامها في الشرب وري المزروعات والمواشي، ونتيجة تزايد النمو السكاني وزيادة معدلات الاستهلاك وعدم الترشيد أصبحت المياه محوراً من محاور الصراع الدولي، وقد حذر البنك الدولي في أحد تقاريره من شح المياه لكيلا تكون المياه أحد محاور الصراع الدولي، مما دفع بعض الدول الغربية لتشكيل مراكز بحثية تتعلق بالمياه والسياسات المائية وأصبح الأمن المائي أحد مرادفات الأمن القومي.

٤-١: مصادر المياه في فلسطين

أ- الأمطار: تعتبر الأمطار من أهم المصادر الرئيسة للمياه في فلسطين، فهي المغذي الرئيس للمياه الجوفية والأودية والسهول، والمصدر الرئيس لري المزروعات من أشجار ومحاصيل متنوعة، إلا أن الهطول المطري متذبذب من سنة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى خلال الفترة الواقعة بين شهري تشرين الأول ونيسان، وينخفض معدل الهطول المطري كلما اتجهنا من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب وتقدر كميات المياه الهاطلة سنوياً بنحو ستة مليارات متر مكعب حيث يستفاد مباشرة منها بحدود ٣٠٪ فقط.

ب-العيون والينابيع: يبلغ عدد الينابيع في الضفة الغربية ٥٣٠ ينبوعاً، كما تبلغ كمية التدفق السنوي من هذه الينابيع حسب الجهاز المركزي للإحصاء نحو ٢٦,٨ مليون م٣ تستخدم لأغراض الشرب وري المزروعات والمواشي، وقد لعبت هذه الينابيع دوراً مهما في المناطق الريفية التي لا تتوفر فيها شبكات مياه وتعتبر هذه الينابيع محط أنظار المستوطنين الذين استولوا مؤخرا على ٥٦ ينبوعاً.

ج- السيول والجداول: هي تجمعات مائية

سطحية تظهر خلال موسم الشتاء وقد تبقى فترة أطول تبعاً لكميتها التي تعتمد على مساحة المنطقة المحيطة ودرجة انحدارها ومدى نفاذية منطقة التجمع المائي.

د-المياه الجوفية: هي المياه العميقة التي تسربت إلى باطن الأرض من خلال التكوينات الجيولوجية ويستفاد منها من خلال حفر الآبار الارتوازية أو من خلال زيادة التدفق الحاصل في الينابيع. تقدر كميات المياه التي تتسرب إلى باطن الأرض بنحو ٥٠٪ من كمية المياه الساقطة، وتقدر المياه الصالحة منها للاستعمال والقابلة للتجدد نحو (٩٥٠-١٠٠٠) مليون م٣ (المشكلة المائية في إسرائيل ص٣٥).

تعتمد فلسطين بشكل أساسي على المياه المستخرجة من المصادر الجوفية بنسبة ٧٧٪ من مجمل المياه المتاحة من المياه الجوفية، حيث بلغت كمية المياه التي تضخ من آبار الأحواض الجوفية (الحوض الشرقي، والحوض الغربي، والحوض الشمالي الشرقي) في الضفة الغربية للعام ٢٠١٨ نحو ٩٩ مليون م٣. ويعود السبب الرئيس لقلة استخدام المياه السطحية، بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مياه نهر الأردن ومنعه أيضاً الفلسطينيين من استغلال مياه الأودية والمصائد والسدود المائية.

كما بلغت كمية المياه المستخرجة من الحوض الساحلي في قطاع غزة ١٧٧,٦ مليون م٣ خلال العام ٢٠١٨، وتعتبر هذه الكمية ضخاً جائراً، الأمر الذي أدى إلى نضوب مخزون المياه إلى ما دون مستوى ١٩ متراً تحت مستوى سطح البحر، كما أدى إلى تداخل مياه البحر، وترشح مياه الصرف الصحي إلى الخزان، الأمر الذي جعل أكثر من ٩٧٪ من مياه الحوض الساحلي غير متوافقة مع معايير منظمة الصحة العالمية.

تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيس للمياه الزراعية في ظل الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بالمياه السطحية كالمصائد المائية والسدود والبرك، وهذا ينعكس جلياً على المساحات المروية في الضفة الغربية التي لا تتجاوز ١٤٪ من مساحة الأراضي الزراعية مقارنة مع دول الجوار. وتتميز الآبار الجوفية الزراعية بقدمها وضحالة عمقها ومحدودية إنتاجها وجفاف بعضها حيث إن معظمها حفر قبل احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧.

٤-٢: واقع المياه الزراعية في فلسطين

سيطرت إسرائيل منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧ على جميع مصادر المياه (السطحية والجوفية)؛ وأصدرت سلسلة من الأوامر العسكرية التي جعلت المياه بموجبها أملاك دولة، لا يحق استخدامها إلا بتصاريح خاصة يمنحها الحاكم العسكري.

استمرت هذه السيطرة على الرغم من تغير الوضع السياسي الذي رافق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ في أيلول ١٩٩٣ (أوسلو ١- غزة- أريحا أولاً) (الذي بموجبه أعلن عن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها القائمة، وبالولاية القانونية على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ماعدا المناطق التي تضم المستوطنات (المنطقة ج) في الضفة الغربية والمناطق التي تشغلها المستوطنات في قطاع غزة قبل الانفصال أحادي الجانب، الذي أخلت إسرائيل القطاع بموجبه من المستوطنات في العام ٢٠٠٥.

كانت مدة الاتفاقية المرحلية خمس سنوات، وكان من المفترض خلالها أن يتم التوصل إلى حل عادل وشامل للقضايا الجوهرية للصراع، وهي: الحدود، واللاجئون، والمستوطنات، والقدس، وحقوق المياه. وقد تم التعامل مع الملف في اتفاقية المرحلة الانتقالية (أوسلو ٢) في البند ٤٠ من الملحق الثالث (بروتوكول التعاون الاقتصادي للاتفاقية المرحلية والمعنون (المياه والمجاري)، الذي بموجبه اعترفت إسرائيل بحقوق المياه الفلسطينية في الضفة الغربية؛ وأجّلت التفاهم على ذلك إلى مفاوضات الوضع النهائي. وبموجب هذا البند خصص للجانب الفلسطيني ما مجموعه ١١٨ مليون متر مكعب من المصادر القائمة (الينابيع والآبار) في الضفة الغربية؛ وكان من المفترض تمكين الجانب الفلسطيني من حفر آبار تضيف إلى مجموع ما يتم استخدامه، ما مقداره ٨٠ مليون متر مكعب إضافية من أحواض الضفة الغربية الثلاثة.

يعتبر نقص الكميات الكافية من المياه للمواطنين الفلسطينيين مشكلة دائمة، إضافة إلى مشكلة التلوث المائي في قطاع غزة التي تعد أكبر من مثيلتها في الضفة الغربية، كل ذلك بسبب السياسات والممارسات الإسرائيلية القائمة على التمييز والحرمان واستغلال الموارد المائية الفلسطينية.

ينعكس هذا الأمر بالتفاوت البارز في الحصول على المياه بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إذ يبلغ استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه في أراضي دولة فلسطين نحو ٧٢ لتراً للفرد في اليوم، (يقل كثيراً عن المستوى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية وهو ١٠٠ لتر للفرد يومياً)؛ بينما يبلغ مقدار استهلاك الفرد الإسرائيلي من المياه نحو ٣٠٠ لتر يومياً؛ أي أنه يزيد بنحو أربعة أضعاف. هذا ويعيش الفلسطينيون في بعض التجمعات القروية على أقل كثيراً من ٧٢ لتراً للفرد في اليوم، ويكاد لا يزيد في بعض الحالات على ٢٠ لتراً يومياً، وهو الحد الأدنى للمقدار الذي توصي به منظمة الصحة العالمية للاستجابة لحالات الطوارئ.

تستهلك مستوطنات الاحتلال في الضفة الغربية كميات كبيرة من المياه الفلسطينية، كما تسبب أضراراً بيئية فادحة، إذ يصب المستوطنون المياه العادمة المنزلية والزراعية والصناعية والمخلفات الصلبة الأخرى في الأودية دون معالجة، ومنذ عشرين عاماً، تقوم إسرائيل بنقل الصناعات الملوثة مثل صناعة الألمنيوم، والبلاستيك، ومكبّات النفايات إلى الضفة الغربية. أحكمت إسرائيل سياساتها حتى باتت هذه الممارسات تهدد جودة المياه الجوفية ومصادر المياه السطحية التي يتقاسمها الطرفان.

تقدر كمية المياه التي يستخدمها الفلسطينيون في الضفة الغربية بنحو ١٢٨ مليون م٣ (استهلاك الفلسطينيين للمياه في الضفة الغربية ص ٣٤) توزع بين ثلاثة قطاعات رئيسة هي:

الاستهلاك الزراعي ويقدر بنحو ٩٠ مليون م٣ وتستخدم المياه لري نحو ١,٨ مليون دونم موزعة على مختلف الزراعات أما الاستهلاك المنزلي والاستهلاك الصناعي فيقدر بنحو ٣٨ مليون م٣.

بينما تقدر كميات المياه المستهلكة في قطاع غزة للأغراض الزراعية بنحو ٨٥ مليون م٣ بينما تقدر الكمية المستهلكة في الاستخدام المنزلي والصناعي بنحو ٤٨ مليون م٣.

٤-٣: السياسات والإجراءات الإسرائيلية للهيمنة على مصادر المياه

عملت إسرائيل منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، على حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه في المياه؛ وقد أصدرت العديد من الأوامر العسكرية التي تنص في مجملها على حرية تصرف إسرائيل المطلق بالمياه الفلسطينية.

تطبيقاً لهذه الأوامر، قامت إسرائيل بمجموعة من الإجراءات والممارسات مثل:

- إصدار سلسلة من الأوامر العسكرية بشأن ملكية المياه وأوامر عسكرية بشأن توزيع المياه، منها أوامر: رقم ٩٢ لعام ١٩٦٧، ورقم ١٥٨ لعام ١٩٦٧، ورقم ٢٩١ لعام ١٩٦٨، ورقم ٣٦٩ لعام ١٩٧٠، ورقما ٤٥٠ و٤٥١ لعام ١٩٧١، ورقم ٤٥٧ لعام ١٩٧٣، ورقم ٤٩٨ لعام ١٩٨٤.

- تحديد سقف لكمية المياه التي يسمح لأصحاب الآبار في الضفة الغربية وقطاع غزة بضخها، بحيث لا تزيد على ١٠٠ متر مكعب.
- منع حفر آبار جديدة لأغراض الزراعة.
- منع استخراج تصاريح حفر الآبار الجديدة.
- مصادرة آبار المزارعين الفلسطينيين، لصالح المستوطنات الإسرائيلية.

- تحديد أعماق حفر الآبار؛ إذ حظرت على الفلسطينيين حفر آبار يزيد عمقها على ١٢٠-١٤٠ متراً.
- حرمان الفلسطينيين من حقوقهم في مياه نهر الأردن التي تقدر بنحو ٢٥٧-٣٢٠ مليون م٣ وتحديد مجرى النهر.
- سرقة كميات كبيرة من المياه الفلسطينية عن طريق حفر الآبار في المستوطنات الإسرائيلية. وتقدر عدد الآبار الإسرائيلية المحفورة في مستوطنات الضفة الغربية بنحو ٥٠ بئراً؛ وفي مستوطنات قطاع غزة بنحو ٤٣ بئراً؛ كما أن هناك نحو ٢٦ بئراً على طول خط الهدنة الفاصل بين محافظات غزة وإسرائيل؛ مما يجعل كميات كبيرة من المياه تنساب من داخل الخزان الجوفي من شرقي القطاع، إلى الآبار الإسرائيلية المحفورة على أعماق كبيرة جداً.
- إقامة العديد من السدود الصغيرة لحجز المياه السطحية للأودية ومنعها من الوصول إلى الأراضي الفلسطينية، كما هو حاصل الآن في وادي غزة.
- نقل المياه ذات الجودة العالية من المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، إلى المدن الإسرائيلية داخل إسرائيل.
- قيام إسرائيل، عن طريق شركة "ميكروت" الإسرائيلية ببيع خمسة ملايين متر مكعب من المياه سنوياً إلى سكان قطاع غزة، بأسعار عالية، تتراوح قيمتها بين ١٥-٢٠ مليون شيكل سنوياً.
- عرقلة النشاط الفلسطيني في مجال المياه، حيث فرضت إسرائيل قيوداً مشددة على البلديات تحد من تطوير إمدادات المياه في القرى والتجمعات الفلسطينية.
- رفض الحكومة الإسرائيلية إعطاء كمية المياه التي حددتها اتفاقيات السلام لمحافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تلويث المياه الجوفية، بالتصريف المستمر لمياه الصرف الصحي العام من مناطق المستوطنات إلى المناطق الرملية والأودية؛ ما يتسبب في تسربها إلى مياه المخزون الجوفي وتلويثها.
- بناء الجدار الفاصل وحجز ٢٩ بئر ارتوازية تقدر طاقتها الإنتاجية بنحو ١٠ ملايين م٣ سنوياً.

٤-٤: نتائج السياسة المائية الإسرائيلية

أدت السياسات الإسرائيلية إلى مجموعة من النتائج ذات المردود السلبي على القطاع الزراعي وعلى الحياة الاجتماعية والمعيشية لدى المجتمع الفلسطيني نذكر منها:

عزوف آلاف الفلسطينيين عن العمل في القطاع الزراعي الفلسطيني والتوجه للعمل في السوق الإسرائيلية بسبب ضعف مردودية

الزراعات البعلية.

ضعف قدرة الفلسطينيين المادية على منافسة المنتجات الإسرائيلية في المجال الزراعي بسبب الدعم الحكومي الإسرائيلي لمدخلات الإنتاج كالمياه والسماد والبذور وغيرها.

اعتماد الكثير من الفلسطينيين لاسيما في الريف على آبار جمع مياه الأمطار، خلال الشتاء وتخزينها، مما يؤثر سلباً على الأوضاع الصحية والاجتماعية والحياتية المتعلقة باستهلاك المياه.

انقطاع إمدادات المياه عن التجمعات والمدن الفلسطينية في فصل الصيف فترات قد تصل إلى شهر، مما يدفع السكان إلى تقنين استخدام المياه أو شراء المياه من موزعين محليين عبر صهاريج بأسعار مرتفعة.

تدهور الأوضـــاع الاقتصادية للمزارعين الفلسطينيين بسبب ضعف الإنتاج الزراعي الناتج عن الاعتماد على الزراعات المطرية وارتفاع مدخلات الإنتاج في الزراعة المروية.

الحد من قدرة الفلسطينيين على استغلال مواردهم المائية وتعويض النقص بشراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية التي قدرت بنحو ٨٥,٧ مليون م٣ في العام ٢٠١٨.

٥- تحديات القطاع الزراعي الفلسطيني

٥-١: الاحتلال الإسرائيلي: يعتبر الاحتلال من أهم العوائق الرئيسة أمام تطوير القطاع الزراعي وتنميته من خلال القيود التي يفرضها على الفلسطينيين في استغلال المناطق الزراعية الواقعة في المنطقة المصنفة (ج) التي تشكل العصب الرئيس للقطاع الزراعي بشقية الحيواني والنباتي، إضافة إلى اعتبار نحو ٣٠٪ من هذه المناطق مناطق عسكرية مغلقة ونحو ٤٠٪ منها أراضي دولة. كما أن جدار الفصل العنصري حد من الوصول إلى نحو ١٧٠ ألف دونم من الأراضي الخصبة التي تشكل نحو ١٠٪ من الأراضي المروية.

أدت الحروب المتكررة على قطاع غزة والحصار المتواصل إلى تدمير القطاع الزراعي من خلال منع وصول المزارعين إلى الأراضي الزراعية القريبة من الحدود وفرض حصار بحري حدد مسافة الصيد البحري من ٣-٦ أميال بحرية، علماً أن اتفاقية أوسلو تنص على ٢٠ ميلاً بحرياً.

دمر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام ٢٠١٤ نحو ٣٠٪ من الأراضي الزراعية، والآبـــار الزراعية وشبكات الري والمنشآت الزراعية كالمخازن والثلاجات ومحطات التعبئة.

حالت سيطرة الاحتلال على الموارد المائية دون زيادة المساحات المروية وبالتالي أصبحت معظم الزراعات السائدة هي زراعات بعلية تعتمد على الأمطار المتذبذبة من سنة إلى أخرى

وخاضعة للتغيرات المناخية، كما أن ضخ الاحتلال الجائر للآبار أدى إلى جفاف الكثير من الينابيع التي كانت تسهم بالزراعة المروية.

يضاف إلى ذلك دور الاحتلال في وضع القيود على الصادرات الفلسطينية وإعاقة إدخال المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية تحت ذرائع أمنية مختلفة وتسهيل عمليات تهريب المنتجات الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية بسبب سيطرتها المطلقة على المعابر والمناطق المصنفة (ج)، وتشير بيانات الضابطة الجمركية الفلسطينية إلى أن قيمة المضبوطات من البضائع الإسرائيلية المهربة في العام ٢٠١٩ بلغت نحو ٩,٣ مليون شيكل.

كما يقوم الاحتلال بحظر استيراد الأسمدة الكيماوية ومنع إدخال بعض المعدات مثل الأنابيب الفولاذية الزراعية.

٥-٢: المعوقات الداخلية: تعتبر محدودية تمويل القطاع الزراعي أحد أهم العوائق التي تحول دون تحقيق الأهداف الاستراتيجية فعلى سبيل المثال (حسب بيانات وزارة الزراعة): بلغت الموازنة الجارية لوزارة الزراعة في العام ٢٠١٨ نحو ١٠٢ مليون شيكل وهذا يشكل أقل من ١٪ من إجمالي الموازنة العامة، وفي غالبيتها عبارة عن نفقات تشغيلية (جدول رقم ٢).

			الخدمات الزراعية	البرنامج الإداري	التنمية الزراعية	المجموع
مصاريف جارية	رواتب واجور	الرواتب والأجور	64.5%	63.4%	78.9%	95.3%
	مصاريف تشغيلية	السفر والمهمات الرسمية	0.0%	4.7%	0.0%	1.4%
		النفقات التشغيلية	4.3%	5.4%	3.3%	4.3%
		ايجارات	0.0%	6.8%	0.0%	2.0%
		أخرى تشغيلية	20.5%	5.0%	5.0%	9.7%
		بدل تنقل	4.6%	6.0%	4.8%	5.1%
		مكافئات للموظفين	0.0%	1.3%	0.0%	0.4%
	مصاريف تحويلية	المساهمات الاجتماعية	6.0%	5.3%	8.0%	9.5%
مصاريف رأسمالية	الأصول الثابتة		0.0%	0.9%	0.0%	0.3%
	مخزون		0.0%	1.3%	0.0%	0.4%
المجموع			24107	23511	31895	102039

جدول رقم (٢):

ميزانية وزارة الزراعة بحسب البرامج وبنود الصرف للعام ٢٠١٨ (وزارة الزراعة) * (بألف شيكل)

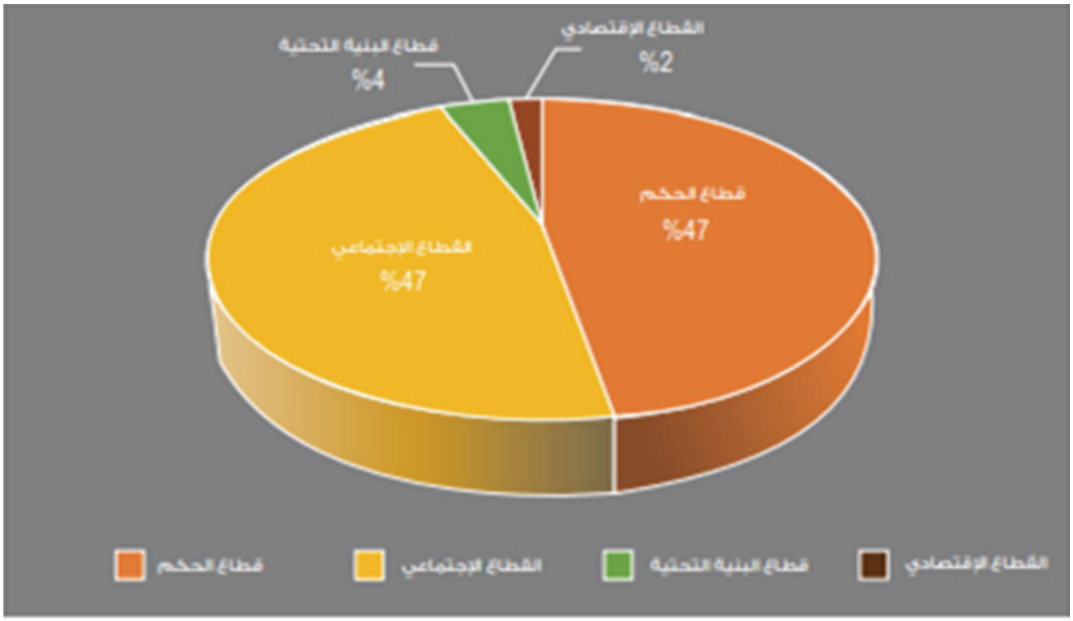

شكل رقم (٢): نسبة القطاعات الرئيسة ضمن قانون الموازنة للعام ٢٠١٨

وحسب موازنة العام ٢٠١٨ فإن القطاع الاقتصادي ومنه القطاع الزراعي يحصل على أقل النسب (٢٪) بينما يحصل كل من قطاع الحكم وقطاع البنية التحتية على (٤٧٪) من الموازنة العامة (شكل رقم ٢)

أثرت محدودية التمويل سلباً على كفاءة الخدمات المقدمة للمزارعين مثل الإرشاد الزراعي، والخدمات البيطرية، وخدمات البحوث الزراعية، والتدريب والتجارب الحقلية، ونقل التقنيات الحديثة للمزارعين، علاوة على صعوبة الوصول إلى المزارعين وتجمعاتهم... .

أظهرت بعض المسوح التي تقوم بها وزارة الزراعة أن هناك استعمالاً مفرطاً لبعض الأسمدة الكيماوية بسبب ضعف التواصل بين المزارعين والوحدات الإرشادية وهذا يؤدي إلى زيادة تكاليف المدخلات.

حددت تقارير صادرة عن المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (PVS 210/2017) فجوات في الخدمات البيطرية المقدمة للمزارعين تحول دون القيام بمهامها حسب التشريعات والهياكل الوظيفية، ومن أهمها:

- ضعف القدرات البشرية والفنية وعدم تأهيل الكادر.
- ضعف البنية التشريعية والإدارية والوظيفية.
- ضعف الرقابة البيطرية على المنتجات الحيوانية.
- عدم توفر المرافق المناسبة لتقديم الخدمات

مثل المسالخ والمحاجر وأســواق المواشي والمختبرات.

وعلى صعيد البحوث الزراعية، هناك ضعف في التنسيق والتواصل بين الجامعات نفسها وبين الجامعات ومراكز البحث، كما أن الكثير من البحوث بعيدة كل البعد عن واقع القطاع الزراعي وهذا أيضاً له ارتباط بالتمويل والممولين.

تعد الاستثمارات الزراعية في قطاع الزراعة ضعيفة وغير جاذبة للمستثمرين لأسباب تتعلق بالوضع السياسي وارتفاع وتيرة المخاطر وغياب التأمينات الزراعية وغيرها.

ضعف التنسيق وآليات التعاون بين مختلف الأطراف الفاعلة بالقطاع الزراعي، وقد أشار معهد ماس

Strategic Review of Food and Nutrition Security in Palestine, 2017، إلى أن استجابة السياسات لانعدام الأمن الغذائي كانت مشتتة وغير شاملة كما أن مواجهة تراجع المساعدات الخارجية يكون من خلال تنسيق جيد بين مختلف الجهات الفاعلة المنفذة كما أن ضعف العلاقات تحوّل إلى تشتت في التركيز وتباين في الاتجاهات.

٥-٣: التشريعات الزراعية

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي عانت من تعدد التشريعات في فلسطين، حيث تعود بعض التشريعات إلى حقبة الحكم العثماني كمجلة الأحكام العدلية وقانون الأراضي، كما أن بعض التشريعات الأردنية لا تزال سارية في الضفة الغربية وبعض التشريعات المصرية لا تزال سارية في قطاع غزة. وقد عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على توحيد التشريعات في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال المجلس التشريعي الفلسطيني عام ١٩٩٨. فقد أصدر المجلس تشريعات موحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة منها قانون الزراعة لعام ٢٠٠٣، حيث تعطل المجلس التشريعي بعد العام ٢٠٠٧ بسبب الانشقاق وأصبحت القوانين تصدر بقرار له قوة القانون، تطبق في الضفة الغربية ولا تطبق في قطاع غزة، وفي المقابل تصدر قوانين تطبق في قطاع غزة ولا تطبق في الضفة الغربية مما أوجد بيئة تشريعية مربكة للجميع.

عدل قانون الزراعة من خلال قانون معدل لسنة ٢٠٠٥ وقرار بقانون معدل لسنة ٢٠١٦ وقرار بقانون معدل لسنة ٢٠١٨ كما صدر قرار بقانون لصندوق درء المخاطر لسنة ٢٠١٣ وقرار بقانون للمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي لسنة ٢٠١٥.

وفر الجهاز المركزي للإحصاء البيانات الخاصة بالحيازات الزراعية من خلال التعداد

الزراعي للعام ٢٠١٠ لكن لم يتم تحديث البيانات الخاصة بالحيازة الزراعية منذ ذلك العام، وهذا يؤدي إلى غياب البيانات اللازمة لإجـراء التحليلات بشأن تطور الحيازات والإنتاج الزراعي.

غاب عن قانون الزراعة بعض الأمور المتعلقة بوضع الآليات الخاصة بحماية الحيازة الزراعية من التفتت، كما غابت النساء عن الحيازة الزراعية (أشارت البيانات إلى أن ٩٣٪ من الحيازات تعود للذكور و٦,٧٪ للإناث)، كما غاب أيضا عن القانون الحيازات الزراعية العامة التي تملكها الدولة مما يجعل معظم الأراضي العامة خارج عملية الإنتاج الزراعي.

٦- الأمن الغذائي في فلسطين

يعرف الأمن الغذائي بأنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كماً ونوعاً وبالأسعار التي تناسب دخولهم (محمد رفيق أمين حمدان – الأمن الغذائي – نظرية ونظام وتطبيق – عمان دار وائل للنشر- ١٩٩٩ ص ١٦).

كما يمكن تعريفه بأنه وضع ينشأ عندما تتاح لجميع الناس وفي جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من أغذية آمنة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية لممارسة حياة نشطة وصحية (منظمة الأغذية والزراعة – حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم سنة ٢٠٠٠ ص ٢٦).

أما الاكتفاء الذاتي فهو سد الحاجات الغذائية من خلال إنتاجها محلياً، أما درجة الاكتفاء الذاتي فتقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محلياً أو تم استيراده من خارج الوطن، لذلك تحسب العلاقة الآتية:

درجة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج المحلي/ المتاح المستهلك) * ١٠٠

وعندما تساوي ١٠٠٪ نقول إن الاكتفاء الذاتي تحقق، أي تساوى الإنتاج المحلي مع المتاح المستهلك، ويسمى بعدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح المستهلك عن الإنتاج المحلي ويسمى أيضاً العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية.

ويمكن قياس نسبة الاكتفاء الذاتي من خلال معرفة كل من المستوى العام للاستهلاك والمستوى العام للإنتاج إذ إن الفرق بينهما يدل على العجز الغذائي (الفجوة الغذائية) أو الاكتفاء الذاتي.

تشهد فلسطين تزايداً مستمر على طلب المواد الغذائية نظراً لـزيادة عدد السكان، وعدم السيطرة على الموارد الطبيعية بسبب الاحتلال، زيادة دخول المستهلكين وارتفاع المستوى المعيشي، وقد تبين حسب الإحصاء الأخير من

مسح الحالة الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي الذي أجري خلال العام ٢٠١٨ أن ٦٨٪ من الأسر في قطاع غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي بدرجة حادة أو متوسطة على الرغم من أن ٦٩٪ من الأسر أشارت إلى أنها تحصل على مساعدات أو أشكال أخرى من التحويلات الاجتماعية من الهيئات الحكومية الفلسطينية أو المنظمات الدولية. وفي المقابل تبلغ نسبة انعدام الأمن الغذائي ١٢٪ في الضفة الغربية وفقاً للمسح نفسه. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقطاع الأمن الغذائي، النتائج الأولية لمسح الحالة الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي، ٢٠١٨)

٦-١ الأمن الغذائي والمياه

تشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) إلى أن الفرد بحاجة من ٢-٥ آلاف لتر يومياً لإنتاج الغذاء الخاص به، هذا يعني أن الفرد الفلسطيني بحاجة إلى تسعة أضعاف حصته الحالية لإنتاج غذائه.

تعتبر المياه الركيزة الأساسية للحصول على الأمن الغذائي، وقد شهدت فلسطين في الآونة الأخيرة تذبذباً في معدلات الهطول المطري وعدم انتظامها على مدار موسم الشتاء، مما يضيع نسبة كبيرة من المياه في عمليات التبخر والجريان السطحي وزيادة فترة الجفاف الموسمي، مما يعكس ضعف المردودية في الزراعات البعلية التي تشكل نحو ٩٠٪ من الزراعات ذات العلاقة بالأمن الغذائي (المحاصيل الشتوية المختلفة والزيتون واللوزيات وغيرها إضافة إلى الزراعات العلفية مما يؤثر بشكل سلبي على قطاع الإنتاج الحيواني) كما يؤدي ذلك إلى تدني الحمولة الرعوية في المراعي والمناطق الرعوية.

ومما زاد الطين بلة أن الاحتلال أعلن عن الكثير من المناطق الرعوية مناطق عسكرية مغلقة ورحل ساكنيها ونكل بهم، مما يضاعف من معاناتهم ويزيد العجز الغذائي في هذه التجمعات، الأمر الذي ينذر بتخليهم عن المواشي وفقدانهم مصدر رزقهم الوحيد (الحديدية والفارسية ومسافر يطا وغيرها).

تشهد فلسطين تراجعاً في زراعة الخضروات والمحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة، ويعود هذا التراجع إلى أسباب عدة أهمها الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التوسعية بالسيطرة على الأراضي والمياه. فحسب اتفاقية أوسلو، صنفت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق:

- منطقة (أ) حيث تبلغ مساحتها ١٨٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية.
- منطقة (ب) حيث تبلغ مساحتها نحو ٢٠٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية.
- منطقة (ج) حيث تبلغ مساحتها نحو ٦٢٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية وتقع

تحت السيطرة الإسرائيلية من ضمنها نحو ٣٠٪ أعلنها الاحتلال أراضي عسكرية ومحميات طبيعية ونحو ٤٠٪ منها أعلنها أراضي دولة يحظر فيها البناء وأي نشاط اقتصادي.

تسبب جدار الفصل العنصري في تدمير جزء كبير من الأراضي الزراعية الخصبة، وحدّ من الوصول إلى ١٧٠ ألف دونم من إجمالي المساحة المزروعة، التي تعادل نحو ١٠٪. يضاف إلى ذلك السياسة القائمة على تدمير الأراضي واقتلاع الأشجار المثمرة.

٦-٢ الاكتفاء الذاتي

لا تتعدى نسبة الاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائية خصوصاً القمح والدقيق حسب البيانات الرسمية في الفترة الواقعة بين (٢٠١٤-٢٠١٧) ٥,٢٣٪، وبمعنى آخر نستورد ما قيمته ٩٤,٨٧٪ من القمح وهو أهم سلعة استراتيجية.

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نسبة انعدام الأمن الغذائي للأسر في الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) قد بلغت عام ٢٠١٨ نحو ٣٢,٧٪ بينما كانت ٣٠,٨٪ في العام ٢٠١٤ (شكل رقم ٣).

إن أحد أهم محددات الأمن الغذائي هو فقدان العاملين عملهم بأجر يومي دون حصولهم على تأمينات أو استحقاقات تمكنهم من الاستمرار في حياة كريمة لهم ولأسرهم.

والعامل المحدد الثاني هو فقدانهم حلقة

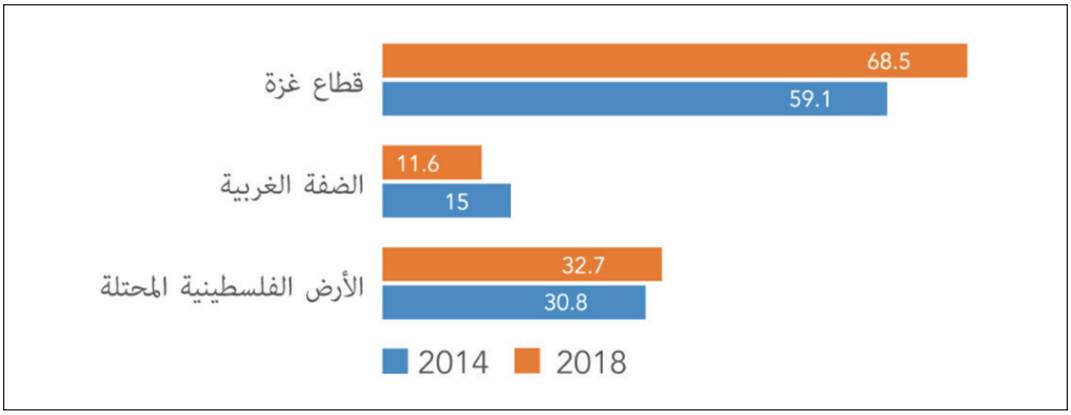

شكل رقم (٤):

انعدام الأمن الغذائي حسب المنطقة، بالنسبة المئوية للأسر.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقطاع الأمن الغذائي، النتائج الأولية لمسح الحالة الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي، ٢٠١٨.

الإنتاج الذاتي للغذاء المستهلك ولم يعد بإمكانهم إنتاجه مجدداً مثل المزارعين الذين فقدوا أراضيهم من الجدار أو خلف الجدار أو البدو أو الرعاة والصيادين.

٦-٣ الأمن المائي

بموجب اتفاقية أوسلو يجب أن يحصل الفلسطينيون على ١٣٥٨ مليون م٣ من المياه سنوياً، لكنهم لم يحصلوا إلا على ٨٧ مليون م٣ في العام ٢٠١١ فقط. بعد العام ١٩٩٤ استطاع الفلسطينيون حفر آبار تزودهم بـ ١٣ مليون م٣ سنوياً من المياه، وهذا أقل من الحصة المخصصة للفلسطينيين وهي ٢٠,٥ مليون م٣ سنوياً. حيث لجأت السلطة لحلّ الفجوة المائية من خلال الشراء المباشر من إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك، فإن ٩٧٪ من مياه قطاع غزة لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية.

تشير التقديرات إلى أن الحاجة السنوية للفلسطينيين مستقبلاً تقدر بنحو ٧٠-٨٠ مليون م٣ سنوياً، بمعنى آخر نحن نتحدث عن مياه الشرب ولا توجد حصة مائية زراعية، وبالتالي هذا سببٌ آخر لتراجع الإنتاج الزراعي بسبب شح المياه، لذلك معظم الزراعة في الأراضي الفلسطينية بعلية بالأساس.

٦-٤ السلطة الفلسطينية والأمن الغذائي

أكدت السلطة الوطنية في أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢ التزامها بأهداف التنمية المستدامة في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعام ٢٠١٥، التي تبناها أكثر من ١٨٢ من زعماء دول العالم. وينصُّ الهدف الثاني منها على "القضاء تماماً على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة بحلول العام ٢٠٣٠". إن تحقيق الأمن الغذائي هو أحد الأهداف الرئيسة لوزارة الزراعة الفلسطينية، التي قامت بإعداد خطة (عام ٢٠١٩) سميت "خطة الاستثمار الوطنية في مجال الأمن الغذائي في فلسطين" بالتعاون مع منظمة الغذاء والزراعة (FAO).

٦-٥ الأمن الغذائي خلال مرحلة كورونا وما بعدها

أثر كوفيد ١٩ على الفئات المهمشة والأمن الغذائي

دفعت المخاوف على الصحة الحكومة إلى تحويل الميزانية العامة إلى تدابير صحية وحماية اجتماعية (البنك الدولي، نيسان ٢٠٢٠) لذلك نشهد محدودية الدعم للحفاظ على مستوى الإنتاج الزراعي، كما أن انخفاض القوة الشرائية، وانخفاض الأنشطة الاقتصادية وخسارة الوظائف أدت إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

وحسب ماس ٢٠٢٠ (التقييم الأولي

للتأثيرات المحتملة للأزمة الصحية على الاقتصاد الفلسطيني) فقد تصل خسائر القيمة المضافة لقطاع الزراعة من ٥,١ إلى ٦,٢ في المائة خلال عام ٢٠٢٠. وقد توقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن يبلغ حجم الخسائر في الزراعة والغابات وصيد الأسماك نحو ٢٠٠ مليون دولار.

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة التنمية الاجتماعية، فإن نسبة البطالة قبل جائحة كورونا كانت ٢٩٪، وبعد الجائحة قفزت النسبة في شهر واحد تقريباً إلى ٤٠٪، أي بمعنى آخر نحو ٢ مليون فلسطيني تعرضوا للانكشاف وانعدام الأمن الغذائي، وهذا يدل على هشاشة السياسات والإجراءات الفلسطينية لمواجهة أي جائحة مماثلة.

أشار الجهاز المركزي للإحصاء، إلى أن نحو ٦١٪ من الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة "شعرت بالقلق"، من قلة الغذاء خلال عام ٢٠٢٠، وأن ٥٧٪ منها قلّصت كمية الطعام الذي تتناوله ونوعيته وأن نحو ١٢١ ألف شخص فقدوا وظائفهم في الربع الثاني من العام مع تفشي جائحة كورونا. ٩٦ ألفاً منهم داخل فلسطين، بينما هناك ٢٥ ألفاً في إسرائيل.

أصدر البنك الدولي تقريراً يفيد بأن "هناك ١,٤ مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، يعيشون تحت خط الفقر. كما أن نسبة الفقر ارتفعت من ٢٤٪ في العام ٢٠١٨ إلى ٢٧,٥٪ في العام ٢٠٢٠".

وقال البنك الدولي: "بعد ٣ سنوات متتالية من نمو اقتصادي يقل عن ٢٪، أثبت العام ٢٠٢٠ أنه عام صعب للغاية على الفلسطينيين وأن الاقتصاد الفلسطيني يواجه ٣ أزمات يشد كل منها الأخرى، وهي: تفشي جائحة كورونا، وتباطؤ اقتصادي حاد، ومواجهة سياسية أخرى بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، مما يعطل تحويل الإيـرادات الجمركية.

وبالنظر إلى بعض التجارب الدولية ذات السيادة الكاملة على أراضيها فقد تم تشكيل هيئة مستقلة خاصة بالأمن الغذائي مثل سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة كما لجأت بعض الدول إلى منع تصدير الحبوب والأرز مثل روسيا وكازخستان وفيتنام وتبنت بعض الدول استراتيجيات وطنية قادرة على تخزين مواد غذائية تكفي شعوبها من ستة أشهر حتى سنتين.

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي فلسطينياً من أكبر التحديات وذلك لخصوصية الوضع الفلسطيني المرتبط والمتداخل مع الكيان الإسرائيلي وعدم سيادته على الموارد الطبيعية (أرض ومياه وأصـول نباتية وحيوانية) وعدم السيطرة على المعابر والحدود. **لذا فإن**

مسؤولية الأمن الغذائي أكبر بكثير من مسؤولية وزارة أو مؤسسة ما يوجب أن تكون مسؤولية وطنية تحت إطار مجلس أو هيئة للأمن الغذائي مع إعادة هيكلة الأنظمة والسياسات والقوانين ضمن تكامل القطاعات المختلفة مما يؤسس لاقتصاد وطني مقاوم، بحيث تكون الهيئة قادرة على رسم السياسات للأمن الغذائي والسيادة الغذائية في فلسطين وانتزاع الحقوق في مجال السيادة الغذائية والأمن المائي وتحقيق العدالة الاجتماعية في مجال الأمن الغذائي وتعزيز الاعتماد على الذات وتعزيز الاقتصاد الوطني المقاوم والصمود وقت الأزمات المحلية والعالمية، وهذا يتناغم مع الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، التي تنص على "القضاء تماماً على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتشجيع الزراعة المستدامة بحلول العام ٢٠٣٠"، وكذلك المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي إلى أقصى حدوده، وتقليل الاستيراد إلى الحد الأدنى من السلع الغذائية خصوصاً محاصيل الحبوب، والتركيز على الاكتفاء الذاتي الأسري والتخفيف من آثار التغير المناخي، وأثره السلبي على كميات الإنتاج الزراعي في فلسطين.

٦-٦ السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي ٢٠١٩-٢٠٣٠

صيغت هذه السياسة من خلال مشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة وجرى مواءمتها مع خطة التنمية الوطنية الرابعة في فلسطين للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ ، كما قامت بتحليل جميع أطر السياسات القائمة مثل أجندة السياسات الوطنية، السياسات القطاعية التي وضعتها الوزارات في حكومة فلسطين (الزراعة، التنمية الاجتماعية، الصحة، شؤون المرأة، التربية والتعليم العالي، العمل والاقتصاد الوطني) وكذلك استراتيجيات وضعتها هيئات محلية (صندوق درء المخاطر والتأمينات، الإقراض الزراعي، سلطة المياه، سلطة جودة البيئة، الجهاز المركزي للإحصاء)

هدفت السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي إلى تحقيق مجموعة أهداف بحلول العام ٢٠٣٠ أهمها:

- القضاء على الجوع في فلسطين.
- القضاء على جميع أشكال سوء التغذية.
- مضاعفة الإنتاج الزراعي.
- ضمان وجود نظم إنتاجية مستدامة.

الخلاصة

- من خلال مراجعة الاستراتيجيات الزراعية على مدى العقدين الماضيين تمت الإشارة في أكثر من موقع إلى أن الدور الرئيس للوزارة إشرافي ولم يتم التدخل في تسعير مدخلات الإنتاج الزراعي والحيواني كما أشارت الاستراتيجيات إلى الارتفاع الكبير في مستلزمات الإنتاج مقابل قيمة الإنتاج، حيث بلغت ٢١٪ للإنتاج النباتي و٦١٪ للإنتاج الحيواني، وهذا يعني أن ربحية قوة العمل قليلة بسبب ارتفاع أسعار الإنتاج. (وزارة الزراعة، استراتيجية القطاع الزراعي، صمود وتنمية، ٢٠١٤-٢٠١٦ رام الله – فلسطين).

أشارت بيانات التعداد الزراعي إلى ارتفاع أعلى في أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني للعام ٢٠٠٨، حيث بلغت للإنتاج الزراعي ٢٥,١٪ و٧٤,٩٪ للإنتاج الحيواني. تجدر الإشارة إلى أن معظم مستلزمات الإنتاج مستوردة من الاحتلال وشركاته كما أنها مرتبطة بمحددات الاحتلال من حيث النوعيات، خاصة الأسمدة الكيماوية. (وزارة الزراعة، استراتيجية القطاع الزراعي، صمود وتنمية، ٢٠١٤-٢٠١٦ رام الله – فلسطين)، شكل رقم (٤) يبين مدى تناقص مساهمة الإنتاج الزراعي للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٧

- لا مجال للشك في أن الاحتلال الإسرائيلي والآليات المتبعة في منع الفلسطينيين من الوصول إلى مصادر المياه والإجـراءات المختلفة والسيطرة على المعابر والمناطق الزراعية وجدار الفصل العنصري وغيرها تعتبر العقبة الأساسية أمام أي تطور للقطاع الزراعي حتى لا يكون المحرك الرئيس لعجلة الاقتصاد الفلسطيني مستقبلاً.
- أدى التهميش الداخلي للقطاع الزراعي من خلال تدني الميزانيات المخصصة لهذا

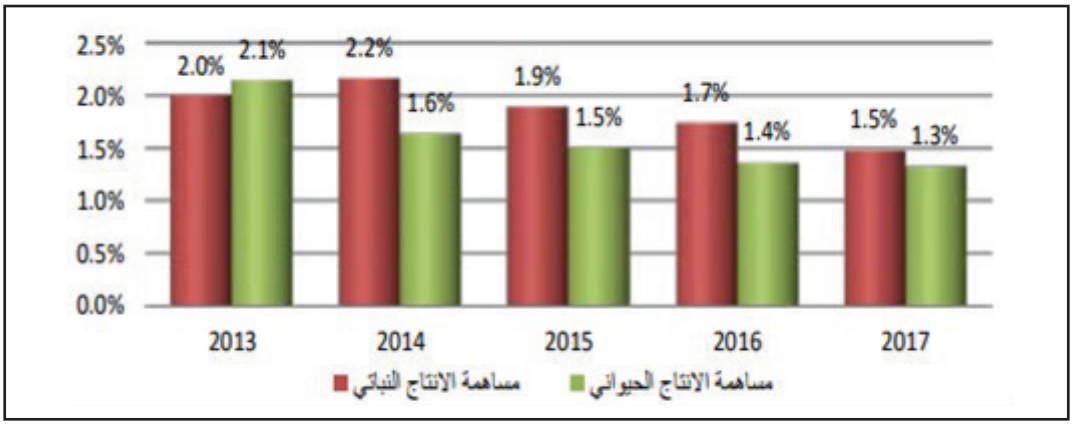

شكل رقم (٤): تناقص مساهمة الإنتاج الزراعي للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٧

القطاع وعدم الاهتمام به ونقص الموارد المائية إلى عزوف الفئات الشبابية عن هذا القطاع والتوجه إلى أسواق العمل في إسرائيل.

- لا تزال التشريعات الزراعية بحاجة إلى تطوير لكي تتواءم مع متطلبات القطاع الزراعي مثل الحيازات الزراعية، الأراضي العامة المملوكة للحكومة والمسجلة على أنها زراعية لكنها لا تدخل في الإنتاج الزراعي.
- ضعف التنسيق بين أطراف القطاع الزراعي حكومية وأهلية وارتباط تمويل المشاريع بالمنح الخارجية وأيضا ضعف التنسيق بين مراكز البحث والجامعات المحلية وعدم الاستفادة من البحوث في تحديث وتنمية القطاع الزراعي.
- يعتبر القطاع الزراعي المستخدم الأكبر للمياه (٦١٪ من مجموع المياه المستخدمة) يليه الاستخدام المنزلي (٣٦٪) ثم القطاع الصناعي (٣٪)، هذا يعني الاستفادة من المياه المعالجة والمياه الرمادية كمصدر من مصادر الري وإضافة قيمة كمية لتحسين وزيادة الإنتاجية إضافة إلى المحافظة على البيئة (مشروع المياه، المركز الوطني للبحوث الزراعية، ٥ آب).
- تمتلك فلسطين مخزوناً جيداً من المياه الجوفية، غير أن إسرائيل تمنع الوصول إليه، حيث يشير الكثير من الخبراء إلى أن الضفة الغربية لديها معدل عال من تغذية المياه الجوفية ومعدل منخفض من الجريان السطحي.
- لا يوجد نص صريح في اتفاقية أوسلو يؤكد سيطرة الفلسطينيين على المياه بما في ذلك المناطق التي صنفت (أ) ولا بد من الحصول على الموافقة الإسرائيلية مثلها مثل المناطق المصنفة (ب) و (ج).
- تقع ٧٠٪ من المستوطنات في الضفة الغربية على حوض الخزان الشرقي و٤٥٪ منها تقع على مناطق حساسة جداً بالنسبة لتغذية الخزان الجبلي في الضفة الغربية وتحتكر نسبة كبيرة من المياه الجوفية (المياه في فلسطين، أزمة أم قرصنة إسرائيلية، منظمة التحرير الفلسطينية، دائـرة العلاقات العربية. ٥-١٢-٢٠١٢) كما أن معدل استهلاك المواطن الفلسطيني يتراوح بين ٣٠ – ٦٠ لتراً يومياً، وذلك حسب المنطقة والفصل وقد يصل إلى ١٠٠ لتر/ يوم أحياناً بينما يبلغ معدل استهلاك الفرد في إسرائيل يومياً ٣٥٣ لتراً وتزداد هذه النسبة لتصل إلى ٩٠٠ لتر يومياً للمستوطن في الضفة الغربية (المياه. عنوان أزمة كلّ صيف، وكالة فلسطين ٢٤ الإخبارية)
- تشير بعض تقارير الأمم المتحدة إلى أن قطاع غزة يعاني من عدم تكافؤ بين كمية المياه الواردة للخزان الجوفي مع الكمية

المستهلكة بسبب إنشاء بعض السدود الإسرائيلية على المناطق الشمالية الشرقية لمنع وصول المياه من الضفة الغربية إضافة إلى قلة الأمطار وزيادة عدد المنشآت السكنية وأن مستويات الملوحة لمعظم قطاع غزة هي الآن فوق المستوى المحدد من منظمة الصحة العالمية والمقدر بـ ٢٥٠ ملغم/ لتر، مما يعرض لخطر التسمم بالنترات (تقرير للأمم المتحدة: غزة على حافة العطش، جريدة القدس، ١٤ أيلول)

- عدم التزام الجانب الإسرائيلي بما تم الاتفاق عليه في أوسلو، حيث إن نصيب الفلسطينيين من الخزان الجوفي يبلغ نحو ٣٢٪ أي نحو ٢٣٥ مليون م٣، ولا تصل الكمية التي يحصل عليها الجانب الفلسطيني إلى أكثر من ١٣٠ مليون م٣، كما لم يحصل الجانب الفلسطيني على المياه الإضافية المتفق عليها من الحوض الشرقي والمقدرة بنحو ٨٠ مليون م٣ في السنة، كما تم إيقاف العديد من مشاريع الدول المانحة المتعلقة بالمياه بسبب المعيقات الإسرائيلية مما جعلها تنفق في مشاريع مائية ذات تدخلات فنية محدودة مثل الشبكات والخزانات وغيرها.
- حجز الآبار الجوفية خلف جدار الفصل العنصري حرم الفلسطينيين من نحو ١٠ ملايين م٣ من مياه الخزان الجوفي الغربي، وهي المناطق الأساسية للمياه الإضافية في الضفة الغربية كما يؤدي إلى فصل الفلسطينيين عن مناطق إنتاجهم.
- قدمت إسرائيل في المفاوضات مع الجانب الفلسطيني أرقاماً مضللة عن قدرة الأحواض المائية الجوفية وعن الحد المسموح به في كل حوض لا سيما الحوض الشرقي والغربي وتسمية الحوض الشمالي الشرقي والحوض الغربي بالأحواض المغلقة كما تقوم شركة المياه الإسرائيلية بضخ كميات كبيرة من مياه المخزون الجوفي للضفة الغربية ثم تقوم ببيعها إلى بلديات الضفة الغربية.
- ونظراً للقيود المفروضة على حركة البضائع والأفراد واعتماد الاقتصاد على التمويل الخارجي المتناقص والتغيرات في السياسة الدولية، فإن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من الركود، مما أدى إلى زيادة معدل البطالة بين صفوف الشباب، وقد لوحظ أن الاقتصاد يعتمد على القطاع العام، الذي بدوره يعتمد على دعم موازنته من الخارج.
- كما أن الإطار القانوني غير المنسق يؤدي إلى تداخل وظيفي بين السلطات، حيث بني على تشريعات عدة بدلاً من قانون شامل يغطي كل جوانب الأمن الغذائي والتغذوي، وبسبب محدودية الموارد المالية لا توجد آلية تؤمن الاحتياجات الملحة للمواطنين، وبالتالي يكون الاهتمام بالتدخلات الآنية وأن قطاع الأمن الغذائي مخصص للاستجابة الإنسانية دون

تخطيط لأي تدخلات تتعلق بالأمن الغذائي.

- يجب أن تعالج السياسة الوطنية أهم القضايا الأساسية المتعلقة بزيادة الإنتاج الزراعي من أجل زيادة وفرة الغذاء.
- معالجة قضايا سلامة الأغذية على طول السلاسل الغذائية وتحسن البنية المؤسسية ضمن إطار قانوني شامل وزيادة التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة.
- يجب ربط الأمن الغذائي برؤية وطنية شاملة كأمن إنساني وقومي وتوزيع الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات بين وزارات الاختصاص واستحداث قيادة وطنية تنظم هذه الأدوار، والتنسيق مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة.
- يجب التعامل مع ملف الفقر والبطالة والأمن الغذائي من منظور تنموي وليس إغاثي، مما يجعلنا نتعامل مع أسباب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وليس معالجة آثارها.
- الحاجة إلى منظومة قانونية فلسطينية وإلى نصوص واضحة حول حماية الحق في الحصول على الغذاء، وفهم مشترك لمفهوم الأمن الغذائي بين وزارات السلطة والمجتمع المحلي، وبناء نظام معلوماتي حول الأمن الغذائي ونظام تسويقي منحاز لصغار المزارعين لدعم منتجاتهم المحلية.

المراجع

- البنك الدولي، "أزمة الاقتصاد الفلسطيني"، ٢٠٠٢.
- البنك الدولي: أخبار تنموية "الضفة الغربية وقطاع غزة" نيسان ٢٠٠٢.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقطاع الأمن الغذائي، النتائج الأولية لمسح الحالة الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي، ٢٠١٨
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. المسح الزراعي. أعداد متعددة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مؤشرات الحسابات القومية الرئيسة في فلسطين.
- السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي في الأغوار، معهد الأبحاث التطبيقية – أريج، القدس، http://www.poica.org/preview.php?Article=2305
- السياسات الوطنية في القطاع الزراعي، اتحاد لجان العمل الزراعي، أيلول ٢٠١٩.
- المياه في فلسطين، أزمة أم قرصنة إسرائيلية، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة العلاقات العربية. ٥-١٢-2012. http://aad.plo.ps/ar/index.php?p=-main&id=32
- المياه.. عنوان أزمة كلّ صيف، وكالة فلسطين ٢٤ الإخبارية، 24/06/2013، http://www.pal24.net/View-News.aspx?ID=6905
- خطة الاستثمار الوطنية في مجال الأمن الغذائي في فلسطين" بالتعاون مع منظمة الغذاء والزراعة (FAO)، ٢٠١٩.
- محمد رفيق أمين حمدان – الأمن الغذائي – نظرية ونظام وتطبيق – عمان دار وائل للنشر- ١٩٩٩ ص ١٦).
- مشروع المياه، المركز الوطني للبحوث الزراعية، ٥ آب – 2012. http://www.narc.ps/ar/news.php?action=view&id=15
- منظمة الأغذية والزراعة – حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم سنة ٢٠٠٠ ص ٢٦.
- نبيل السهلي، السياسات المائية الإسرائيلية إزاء الضفة والقطاع، مؤسسة القدس للثقافة والتراث، www.poica.org/preview.php?Article=2305
- وزارة الزراعة. تقرير حول الخسائر، آب ٢٠٠٢.
- وزارة الزراعة، دائرة الإحصاء ٢٠٠٢.
- يوم المياه العالمي، جمعية الحياة البرية في فلسطين، ٢٠٠٢/٣/٢٢، http://www.wildlife-pal.org/ArticleaAra5.htm

الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني: الإمكانيات والتحديات

زكريا السرهد*

مقدمة

يشكل الاستثمار عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومكوناً مهماً في الدخل الوطني، كونه يؤثر بشكل كبير على العملية الإنتاجية ومستوى الدخل وإحداث وظائف جديدة لدى أفراد المجتمع، كما أن الدخل القومي يتأثر بشكل كبير بالطلب على الاستثمارات، الذي يشكل جزءاً مهماً من الطلب الكلي، فزيادة الاستثمارات تزيد من معدلات الطلب الكلي وتؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وما يصحب ذلك من زيادة في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، كما أن الاستثمار هو المحرك الأساسي للإنتاج، وحجم الاستثمار يحدد حجم الطاقة الإنتاجية التي تعتبر عنصراً أساسياً في إحداث النمو، ذلك أن أي زيادة في الاستثمار الاقتصادي، تلازمها إضافة مشاريع إنتاجية جديدة تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

يشكل الاستثمار الزراعي أهم جوانب الاستثمار الوطني، الأمر الذي يؤدي الى إحداث تنمية زراعية، لها تأثير مباشر على مستوى تحقيق الأمن الغذائي، مما يؤدي إلى تقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، ويزيد من كفاءة استغلال الموارد المتاحة، ويساهم في تنمية القدرات الإنتاجية والبشرية، وزيادة معدلات النمو في القطاع الزراعي، ويساهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي.

* باحث في السياسات العامة.

مفهوم الاستثمار الزراعي

يعرف الاستثمار الزراعي بأنه "استخدام عوامل الإنتاج الزراعية المتوفرة من الأرض والعمل ورأس المال، بهدف إنتاج منتجات زراعية لسد حاجات المستهلكين وللحصول على أفضل النتائج الممكنة".[1] كما يعرف بأنه "تحويل رأس المال النقدي واستبداله بأصول وسلع إنتاجية زراعية". ويعتبر الاستثمار في القطاع الزراعي أكثر حساسية مقارنة بالاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى، إذ قد يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية المتعددة التي قد يكون بعضها خارج نطاق سيطرة النظم، إلى جانب تأثره بالظروف المناخية كدرجات الحرارة ومعدلات سقوط الأمطار والجفاف والصقيع والعواصف وغيرها من العوامل المناخية،[2] مما يعني أن دراسة الجدوى من الاستثمار في الإنتاج الزراعي، لا تقتصر فقط على توفر عناصر النجاح التقليدية كتوفر عوامل الإنتاج ومستلزماته وتوفر السوق، وإنما هناك حاجة أيضاً لدراسة نسبة المخاطرة في هذا الاستثمار، التي قد تنجم عن عدم السيطرة على العوامل البيئية مثلاً، وعادة ما يتم تأمين هذه الحالات الاستثنائية وفق قوانين وأنظمة حماية من التأثيرات السلبية الناجمة عن مثل تلك العوامل، حتى تلك التي تتعلق بتذبذب الأسعار.

أهمية الاستثمار الزراعي في فلسطين

الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني أمر في غاية الأهمية، ليس فقط كونه يساهم في رفع الطاقة الإنتاجية، وإنما أيضاً لما ينطوي عليه الاستثمار في هذا القطاع من قيمة وطنية مضافة، تتعلق بالتحرر والاستقلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة، إلى جانب القيمة الاجتماعية التي تبنى على تفاعل الإنسان الفلسطيني مع الأرض الفلسطينية، التي تعتبر من أهم مستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني. إلا أن هذا الأمر يحتاج إلى إقرار وتنفيذ سياسات تهدف إلى زيادة الاستثمار في هذا القطاع، وإدماج القطاعات الاقتصادية الأخرى في هذه العملية الاستثمارية، استناداً إلى خطط معدة مسبقاً وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع، واستغلال الموارد المتاحة من أجل تنمية القطاع الزراعي، وزيادة نسبته من الناتج المحلي الإجمالي، وخلق حالة من التكيف للاستثمار في هذا القطاع، تأخذ في الاعتبار الظروف السياسية والحصار الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على مقومات الاقتصاد الوطني، والتركيز على الاستثمار في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني الموجه للاستهلاك المحلي بالدرجة الأولى، مع ضرورة التوجه، أيضاً، إلى الاستثمار في الإنتاج الزراعي الموجه للتصدير.

القطاع الزراعي في فلسطين

تشير الدراسات إلى أن هناك تراجعاً في القيمة المضافة للقطاع الزراعي، حيث إن هناك ارتفاعاً في تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة، وضعفاً في آليات الاسترداد الضريبي عن تلك المستلزمات، وتدني الإنتاجية لمحدودية استخدام التكنولوجيا في الزراعة، إلى جانب القيود التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي على دخول تلك المستلزمات إلى فلسطين، وسيطرته على مصادر المياه التي تستخدم في الزراعة؛ وهذا يؤدي إلى رفع تكلفة الإنتاج الزراعي، ويضعف من القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الفلسطينية في الداخل والخارج، خاصة في ظل وجود أكثر من ٧٥٠ نقطة تهريب للمنتجات الزراعية الإسرائيلية إلى فلسطين.[٣]

ويتضمن الجدول الآتي أهم المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالقطاع الزراعي في فلسطين:

نلاحظ من خلال البيانات في الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي كانت في العام ٢٠١٥ نحو ٩,٥٪، وهي أعلى من مثيلتها في الأردن والبالغة ٤,٣٪ في العام ٢٠١٤، و٤,٧٪ في العام ٢٠١٩[٥]. وقد ارتفعت نسبة مساهمة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني عام ٢٠١٦ إلى ٩,٨٪ وهي زيادة طفيفة، إلا أنها عادت وانخفضت في العام ٢٠١٧ إلى ٩,١٪، ثم عادت إلى الارتفاع إلى ٩,٤٪ عام ٢٠١٨، بما يقارب تلك النسبة للعام ٢٠١٥. كما أن القيمة المضافة للزراعة عام ٢٠١٨ تتطابق مع تلك القيمة في العام ٢٠١٥، التي شهدت ارتفاعاً ثم انخفاضاً خلال تلك الفترة بين العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧. وتراجعت مساهمة القطاع الزراعي في نسبة العمالة من ٦,٥٪ عام ٢٠١٨ إلى ٦,٣٪ عام ٢٠١٩.[٦]

جدول رقم (١)

أهم المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالقطاع الزراعي في فلسطين ٢٠١٥-٢٠١٨[٤]

								المؤشر
النسبة من الإجمالي	القيمة مليون $	النسبة من الإجمالي	القيمة مليون $	النسبة من الإجمالي	القيمة مليون $	النسبة من الإجمالي	القيمة مليون $	
٪٩,٤	٢٤٥٨,٤	٪٩,١	٢٥٠٥,٢	٪٩,٨	٢٤٧٥,٢	٪٩,٥	٢٢٢٢,٧	الإنتاج الزراعي
٪٧,٤	١١٧٩,٩	٪٧	١١٣٥,٥	٪٧,٦	١١٧١,٤	٪٧,٤	١٠٣٥,٢	القيمة المضافة

ويتضمن الجدول الآتي البيانات الرئيسة للقطاع الزراعي في فلسطين:

جدول رقم (٢)

بيانات رئيسة حول الإنتاج الزراعي في فلسطين[٧]

البيـــــــان	٢٠٢٢-٢٠٢١	٢٠١٦-٢٠١٥	نسبة التغير
عدد الحيازات الزراعية	١٤٠٥٦٨	١١١٣١٠	٪٢١ +
مساحة الحيازات الزراعية	١,٢٢ مليون دونم	١,٢ مليون دونم	٪٢ +
المساحة المزروعة	١,١٤ مليون دونم	١,٤ مليون دونم	٪١٩ -
نسبة المساحة المزروعة من المساحة الكلية	٪١٩	٪٢٣	٪١٧-
البستنة الشجرية	٦٧٦,٨ ألف دونم	٨٦٨ ألف دونم	٪٢٢-
المحاصيل الحقلية والخضروات	٤٦٣,٢ ألف دونم	٥٣٢ ألف دونم	٪١٣-
عدد الأبقار	٦٧٧٦٠	٤٠٧٤٩	٪٤٠+
عدد الضأن	٧٧١١٦٨	٦٤٧٠٩٤	٪١٦+
عدد الماعز	٢٣٩٩٦٦	٢٣٧٢٠٦	٪١ +
عدد خلايا النخل	٦٤٣٦٠	٦٥٥٤٢	٪٢-
الدجاج اللاحم	٧١ مليون	٥١ مليون	٪٢٨ +
الدجاج البياض	٣,٦ مليون	١,٨ مليون	٪٥٠+

تشير البيانات في الجدول أعلاه إلى أن مساحة الحيازات الزراعية في فلسطين للعام الزراعي ٢٠٢٠-٢٠٢١ بلغت ١,٢٢ مليون دونم، وعدد الحيازات بلغ ١٤٠٥٦٨، وبالتالي فإن متوسط مساحة الحيازة الزراعية الواحدة يبلغ نحو ٨,٧ دونم. كما تشير البيانات إلى أن نسبة المساحة المزروعة من المساحة الكلية ١٩٪، وهذا يعني أن هناك مساحات صالحة للزراعة يمكن الاستفادة منها في توسيع الاستثمار في الزراعة النباتية.

كما أنه من خلال البيانات أعلاه، تشكل مساحة الأراضي المزروعة بأشجار البستنة ما نسبته ٥٥٪ من مساحة الحيازات الزراعية، بينما تشكل المحاصيل الحقلية والخضروات ٤٥٪ من مساحة الحيازات الزراعية. وحول الثروة الحيوانية، فإن نسبة عدد الأبقار إلى العدد الكلي للماشية تبلغ نحو ٦٪، ونسبة عدد الضأن تبلغ نحو ٧١٪، ونسبة عدد الماعز ٢٣٪.

بمقارنة بيانات العام الزراعي ٢٠٢١-٢٠٢٢ بالعام الزراعي ٢٠١٥-٢٠١٦ نلاحظ أن هناك زيادة في عدد الحيازات الزراعية للعام الزراعي ٢٠٢١-٢٠٢٢ بنسبة ٢١٪، تصاحبها زيادة في مساحة الحيازات الزراعية بنسبة ٢٪، بينما نلاحظ أن هناك تراجعاً في نسبة المساحة المزروعة تصل إلى ١٩٪. إلا أن هناك زيادة ملحوظة بفوارق كبيرة في الثروة الحيوانية بشكل عام في العام الزراعي ٢٠٢١-٢٠٢٢ مقارنة مع العام الزراعي ٢٠١٥-٢٠١٦.

أولاً- دور القطاع الخاص الفلسطيني في الاستثمار الزراعي

يجب ألا تقتصر السياسات التي تستهدف الاستثمار في القطاع الزراعي على زيادة الاستثمار في هذا القطاع فقط، وإنما يتوجب أن تسعى إلى ضمان استدامة الاستثمار في هذا القطاع. وهذا يتطلب المزاوجة بين زيادة الاستثمار في الحيازات الزراعية الصغيرة، وزيادة الاستثمار في المشاريع الزراعية الكبيرة، التي تحقق تراكماً لرأس المال الزراعي. ويعتبر استثمار القطاع الخاص في القطاع الزراعي ضرورياً إذا أريد للزراعة أن تؤدي وظيفتها الحيوية المتمثلة في المساهمة في النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، فهناك حاجة لزيادة الإنتاج الزراعي لتلبية الطلب على الغذاء الناتج عن زيادة النمو السكاني، وتحقيق مستويات دخل أعلى تتواءم مع التغيرات المستمرة في نمط المعيشة، في ظل محدودية مساحة الأراضي التي يمكن استخدامها في الزراعة،[٨] وهذا يتطلب تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في الإنتاج الزراعي اعتماداً على تقنيات حديثة تعوض نقص المساحة الأفقية بالزراعة العمودية، بمعنى زيادة كمية الإنتاج في المساحة نفسها من الأراضي، حيث إن هناك محدودية في إمكانية توسيع مساحات جديدة للزراعة.

البيئة القانونية لتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي

يتطلب تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني توفر بيئة قانونية تأخذ بالاعتبار القضايا الأساسية الآتية:

١. تخفيض مستوى مخاطر الاستثمار في القطاع الزراعي إلى الحد الأدنى، وذلك من خلال سن تشريعات من شأنها أن تؤمّن المخاطر في الإنتاج الزراعي الناجمة عن الكوارث الطبيعية ومواسم الجفاف والمخاطر السياسية، فقد أنشأت الحكومة الفلسطينية صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية استناداً إلى القرار بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٣، والتعديلات اللاحقة، ويختص في مجال إدارة المخاطر التي تعترض التنمية الزراعية في فلسطين[٩]، إلا أن دوره ما زال متواضعاً في التعويضات

التي يقدمها للمزارعين بسبب الخسائر، خاصة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية، وكذلك التعويض عن الخسائر الناجمة عن ممارسات الاحتلال والمستوطنين، وبالتالي لا يشكل غطاءً كافياً للمخاطرة بالاستثمار في القطاع الزراعي، وتبرز الحاجة الملحة إلى إشراك القطاع الخاص في تأمينات المشاريع الزراعية، بحيث تغطي الحكومة جزءاً منها، من أجل خفض كلفة تلك التأمينات، وتحييد تأثيرها على رفع كلفة الإنتاج الزراعي، وفي الوقت نفسه تؤدي وظيفتها في خفض نسبة المخاطرة بالاستثمار الزراعي.

٢. توفير الخدمات اللوجستية والبنية التحتية الجاذبة للاستثمار في القطاع الزراعي، ومنها البنية التحتية التسويقية، وذلك بتوفير إطار قانوني لحماية القطاع الزراعي، والمتمثل بقانون الزراعة رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته اللاحقة، الذي يتضمن العديد من النظم الخدماتية والحمائية، كنظام مبيدات الآفات الزراعية، ونظام منع تهريب المنتجات النباتية، ونظام الأعلاف وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة، إلا أن القانون لم يتطرق إلى بعض القضايا الحمائية المهمة، حيث لا يوجد نظام معايير لتنظيم الأسمدة العضوية وقياسها ومراقبتها، ومنع المخصبات التي يحظر استخدامها في بلد المنشأ،[١٠] وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على قدرة المنتج الزراعي الفلسطيني على المنافسة في الأسواق العالمية. كما أن القانون لم يتطرق إلى الزراعة العضوية التي تعتبر مهمة جداً في الإنتاج الزراعي، خاصة في القطاع الزراعي الفلسطيني.

٣. سياسات تشجيع الاستثمار التي يتضمنها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني وتعديلاته،[١١] حيث تضمنت التعديلات إضافة الإعفاء الضريبي بنسبة (٠٪) من ضريبة الدخل المتأتي مباشرة من زراعة الأراضي والثروة الحيوانية.

٤. سياسات الاسترداد الضريبي للمزارعين والشركات التي تعمل في القطاع الزراعي، حيث هناك إعفاء من ضريبة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي النباتي، بينما يتم استرداد ضريبة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي الحيواني البالغة (١٦٪) من مستلزمات الإنتاج، ويحول ٥٠٪ من قيمة الضريبة المستردة إلى المزارع أو الشركة، و(٢٥٪) لصالح صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، و٢٥٪ لصالح وزارة المالية، وهذا يتطلب من المسجل أن يفتح ملفاً ضريبياً، الأمر الذي يحرم الكثير من المزارعين الصغار من الاستفادة من الاسترداد الضريبي، لتخوفهم من فتح ملف ضريبي،[١٢] بينما

تكون استفادة الشركات التي تعمل في الإنتاج الزراعي بنسبة أكبر لأن لديها ملفات ضريبية، وهذا من شأنه أن يشجع على الاستثمار في القطاع الزراعي في المشاريع الزراعية الكبيرة. تتطلب سياسات الاسترداد الضريبي بعض الإصلاحات التي تتعلق بالإجراءات، وذلك بخفض المدة الزمنية للاسترداد، وخفض الحد الأدنى للمبلغ التراكمي لتنفيذ الاسترداد المحدد بخمسين ألف شيكل.

مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في الاستثمار الزراعي

تشير البيانات حول شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين إلى أن هناك شركة واحدة تستثمر بشكل كلي في مجال الإنتاج الزراعي، وهي شركة دواجن فلسطين (عزيزا)، وتقوم بإنشاء وإقامة مصانع أعلاف ومزارع دجاج وبيع البيض والعلف والحبوب الأخرى،[١٣] وهي تشكل ما نسبته ٢٪ من إجمالي عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية البالغ عددها ٤٧ شركة. وهي نسبة منخفضة جداً، بالمقارنة مع الاستثمار في قطاعات أخرى كالبنوك والخدمات والصناعة والعقارات والإنشاءات وغيرها من القطاعات، وهناك بعض الشركات مثل (باديكو) تستثمر بشكل جزئي في إنشاء بعض الشركات الزراعية التابعة للشركة الأم. إلا أنه عند إضافة الشركات التي تعمل في مجال التصنيع الغذائي الزراعي، الذي يعتبر استثماراً غير مباشر في القطاع الزراعي، فإن النسبة ترتفع، حيث هناك شركتان تعملان في هذا المجال، وهما شركة مطاحن القمح الذهبي، التي تعمل في إنتاج الطحين والنخالة والسميد وغيرها من منتجات الطحين، وشركة مصانع الزيوت النباتية، التي تعمل على معالجة وتحويل الزيوت المستوردة إلى سمنة وزيوت نباتية صالحة للاستهلاك البشري،[١٤] وبالتالي تصبح نسبة شركات المساهمة العامة التي تستثمر في القطاع الزراعي ٣ شركات من أصل ٤٧ شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أي ما يعادل ٦,٤٪. ولكن كلتا الشركتين تعتمد بنسبة كبيرة على مواد خام زراعية مستوردة، وبالتالي تكون نسبة المساهمة الحقيقية لهما في الاستثمار في القطاع الزراعي أقل بكثير.

هناك مبادرات للاستثمار في القطاع الزراعي، حيث إن صندوق الاستثمار الفلسطيني أعلن عن نيته إنشاء شركة في مجال الاستثمار الزراعي خاصة في المنطقة المصنفة (ج) برأس مال قدره ٨٠ مليون دولار، وذلك من خلال شركة "شراكات"، الذراع الاستثمارية لصندوق الاستثمار في قطاعات الزراعة والتنمية البشرية، وتهدف إلى تعزيز المنتج الزراعي الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وملء الفجوات في

كل نواحي سلسلة القيمة للقطاع الزراعي النباتي والحيواني والصناعات الغذائية. علماً أن صندوق الاستثمار لدية استثمارات في قطاع الزراعة بقيمة ٨ ملايين دولار في مشاريع عدة كإنتاج الأعلاف الحيوانية، وإنتاج العنب اللا بذري، وإنتاج الحليب.[١٥] وهذا من شأنه أن يجذب العديد من شركات القطاع الخاص من خلال الشراكة مع صندوق الاستثمار في المشاريع الزراعية، وزيادة رأس المال المستثمر في هذا المجال.

كما أن هناك العديد من الشركات التي تعمل في الاستثمار في القطاع الزراعي، ويوضح الجدول الآتي تلك الشركات التي حصلت على شهادة الجودة (الأيزو والجلوبال جاب)

جدول رقم (٣)

الشركات الفلسطينية التي تعمل في الاستثمار الزراعي والحاصلة على شهادة الجودة (الأيزو والجلوبال جاب)

#	اسم الشركة[١٦]	المنتج	النشاط الاقتصادي	قيمة الاستثمار $	الإنتاج السنوي	العمالة
	حصاد فلسطين للاستثمار والتسويق الزراعي[١٧]	التمور العضوية	زراعة وتصنيع غذائي	٤ ملايين	١٠٠٠ طن سنوياً	١٥٠
	قطاف للاستثمار والتسويق الزراعي[١٨]	التمور والعجوة	تسويق وتصنيع غذائي	١٥ مليونا	٣٠٠٠ طن	١٢٠٠
	الريف للاستثمار والتسويق الزراعي[١٩]	زيت الزيتون، زعتر، مفتول، تمر	إنتاج وتعبئة وتسويق	--	٥,٥ مليون دولار من المبيعات في الخارج، ٠,٥ مليون دولار في السوق المحلية	٨٧٥
	التكنوكيماوية الحديثة	--	--	--	--	--
	نخيل فلسطين[٢٠]	التمور	إنتاج وتعبئة وتسويق	١٤ مليوناً	٢٥٠٠ طن	٤٠٠
	حيفا للتسويق الزراعي[٢١]	فواكه وخضروات وأعشاب طبية	إنتاج وتعبئة وتسويق	--	--	--
	مزارع فلسطين لتمور المجهول[٢٢]	التمور	إنتاج وتعبئة وتسويق	١٠ ملايين	١٥٠٠ طن	١٠٠
	الأرض للمنتوجات الزراعية الفلسطينية[٢٣]	زيت الزيتون، الأعشاب، التوابل	إنتاج وتعبئة وتسويق	--	--	--

تستثمر أكثر من نصف الشركات المذكورة في الجدول أعلاه في إنتاج التمور وزيت الزيتون وتغليفهما وتسويقهما بالدرجة الأولى، وذلك لجودة هذين المنتجين، وإمكانية الاستثمار في الزراعة العضوية لزيت الزيتون.

يجب أن يلعب القطاع الخاص دوراً أساسياً في الاستثمار في القطاع الزراعي، وذلك بتوجيه هذا الاستثمار نحو الإنتاج الزراعي المستدام، والتنوع في هذا الإنتاج، وتعزيز التنسيق بين القطاع الخاص والعام والأهلي لحماية المنتجات الزراعية الوطنية، وهذا يرتبط أيضاً بتحسين جودة المنتجات الزراعية، وزيادة الإنتاجية بتكاليف أقل، وذلك اعتماداً على إدخال التكنولوجيا الزراعية.

كما أن هناك حاجة إلى توجيه السياسات نحو زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي عن طريق التحول من الاستراتيجيات الإغاثية والإنعاشية إلى استراتيجيات التنمية المستدامة، إلا أن هناك العديد من المعيقات التي تواجه تحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي:

- لا يمنح قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني الخصوصية الكافية للقطاع الزراعي، وتنطبق أحكامه في جزء بسيط جداً على القطاع الزراعي الذي يتسم بالمخاطرة، وطول دورة رأس المال مقارنة بقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات.
- صعوبة الحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعي، خاصة مدخلات الإنتاج في ظل ارتفاع أسعارها مقارنة بأسعار مدخلات الإنتاج في الدول المجاورة، مما يضعف من قدرة القطاع الزراعي على المنافسة.
- سيطرة كبار المزارعين على بعض مصادر المياه الجوفية عن طريق حفر الآبار لاستخراج المياه التي يقومون ببيعها للمزارعين الصغار ويتحكمون بكميات المياه، كما يسيطر كبار المزارعين على شركات استثمارية، كالشركات الصناعية وشركات التوريد، التي تستغل حاجة صغار المزارعين إلى مستلزمات الإنتاج الزراعي، حيث يتم بيعها لهم بثمن مرتفع نتيجة عدم قدرتهم على السداد العاجل، والتأجيل في الدفع إلى ما بعد الحصاد.[٢٤]
- الارتفاع الكبير في تكلفة مستلزمات الإنتاج مقابل قيمة الإنتاج النباتي والحيواني، وهذا يؤدي إلى تدني نسبة الأرباح في الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني، فقد بلغت نسبة تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي إلى قيمة الإنتاج نحو ٢١٪، وبلغت ٦١٪ في الإنتاج الزراعي الحيواني، وهذا يؤدي إلى نسبة ربحية منخفضة نتيجة الاستثمار في القطاع الزراعي.[٢٥]
- عدم كفاية أنواع الشتل المختلفة للزراعة الشجرية والنباتية، والنقص في عدد الفقاسات،

حيث بلغ عدد المشاتل في فلسطين نحو ١٨٦ مشتلاً، توفر أنواعاً مختلفة من الشتل، حيث يوجد ٥٧ مشتلاً للخضار، ٥٠ مشتلاً للأشجار، و٦ مشاتل لنباتات الزينة، و٤ مشاتل للأشجار الحرجية،[٢٦] بينما بلغ عدد مسالخ الطيور ١٣ مسلخاً، وعدد مسالخ الماشية ١٦ مسلخاً، وعدد الفقاسات ٤٠ فقاسة.[٢٧]

مساهمة القطاع الخاص في تمويل المشاريع الزراعية

يؤثر النقص في توفير التمويل من القطاع الخاص سلباً على تنمية القطاع الزراعي، وعلى القدرة على تنفيذ سياسات تشجع الاستثمار في هذا القطاع، حيث إن التمويل من القطاع الخاص يعتبر أكبر عامل في إحداث مثل هذه التنمية، وزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي.

إلا أن هناك إحجاماً من القطاع الخاص عن تمويل الاستثمار في القطاع الزراعي، بسبب ارتفاع المخاطرة، وضعف البيئة المتاحة لضمانات الإقراض للاستثمار في هذا القطاع، حيث تتبع البنوك سياسة تجنب تقديم التسهيلات للمشاريع الزراعية والمشاريع الإنتاجية الصغيرة، أما المصارف التي تمنح قروضاً للمشاريع الإنتاجية الصغيرة والزراعية فغالباً ما يكون ذلك من خلال اتفاقيات مع بعض الدول أو مؤسسات دولية مانحة، توفر نسبة من التمويل على شكل ضمانات للقروض.[٢٨]

وفي ظل نقص تمويل المشاريع الزراعية، هناك حاجة ماسة لتفعيل صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، كما سبق أن أشرنا، الأمر الذي قد يساهم في تشجيع المصارف التجارية على تمويل المشاريع الإنتاجية الزراعية من خلال الإقراض.

ولكن ما يتوفر حالياً من تمويل لمشاريع الإنتاج الزراعي يقتصر في أغلبه على شركات الإقراض الصغيرة التي تقدم قروضاً لمشاريع إنتاجية واستهلاكية صغيرة في مجالات متعددة، وقد بلغت قيمة الإقراض للقطاع الزراعي في العام ٢٠١٨ نحو ٢١ مليون دولار، وحازت شركات الإقراض الصغير ٩٠٪ منها، بينما كانت الـ ١٠٪ المتبقية على شكل قروض من المصارف، حيث إن الضمانات التي تطلبها المصارف للقروض الموجهة للقطاع الزراعي صعبة، فهي تتطلب امتلاك المقترض أصولاً مسجلة في سلطة الأراضي (طابو)، علماً أن نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية الفلسطينية ما زالت غير مسجلة، فيتم اللجوء إلى شركات الإقراض الصغير التي تفرض فوائد عالية تصل بين ١٥٪ - ٢٠٪ سنوياً، وأن ثلثي المقترضين هم من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والثلث الباقي من المزارعين الأفراد. كما أن جزءاً من تمويل القطاع الزراعي تتم تلبيته من خلال التجار والوسطاء، أو من خلال الاقتراض عبر العلاقات الاجتماعية من أقارب ومعارف.[٢٩]

وفي ما يلي قائمة بشركات الإقراض الصغير وما تقدمه من تمويل للمشاريع الإنتاجية الزراعية:

جدول رقم (٤)

مساهمة شركات الإقراض الصغير في تمويل المشاريع الزراعية

#	الاسم	عدد البرامج الإنتاجية	عدد برامج تمويل الإنتاج الزراعي	نسبة برامج تمويل الإنتاج الزراعي	نسبة الإقراض الفعلي للمشاريع الزراعية	الحد الأعلى لحجم القرض
١	شركة ريف لخدمات التمويل الصغير[٣٠]	٦	١	٪١٧	٪٣٦	٢٠٠٠٠ دولار
٢	شركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر[٣١]	٤	١	٪٢٥	--	--
٣	الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن[٣٢]	٨	١	٪١٣	٪١٠	٥٠٠٠٠ دولار
٤	شركة أكاد للتمويل والتنمية[٣٣]	٤	٢	٪٥٠	٪١١	١٥٠٠٠ دولار
٥	شركة أصالة للتنمية والإقراض[٣٤]	٤	٠	٪٠	٪٢٠	--
٦	شركة فيتاس فلسطين للإقراض الصغير[٣٥]	٥	١	٪٢٠	--	١٢٠٠٠٠ دولار
٧	المؤسسة المصرفية الفلسطينية[٣٦]	٩	--	--	--	--
٨	الأونروا[٣٧]	٤	٠	٪٠	--	--
٩	شركة الزيتونة للتمويل الإسلامي[٣٨]	٥	٢	٪٤٠	--	--
	المجموع	٥١	٩	٪١٩	٪١٩	٥١٠٠٠ دولار

تشير البيانات في الجدول أعلاه إلى أن مجموع البرامج الإنتاجية التي تقدمها شركات الإقراض الصغير ٥١ برنامجاً أو منتجاً مالياً، بينما تشكل البرامج والمنتجات المالية الموجهة للاستثمار في القطاع الزراعي نحو ١٩٪ فقط من إجمالي البرامج والمنتجات المالية الإنتاجية. وتشير البيانات إلى أن متوسط نسبة الإقراض الفعلي للمشاريع الزراعية لأربع مؤسسات إقراض صغير وفق تقاريرها السنوية هو ١٩٪ من إجمالي حجم القروض النشطة لديها،

كما أن متوسط الحد الأعلى للقروض الزراعية لأربع مؤسسات إقراض هو ٥١٠٠٠ دولار. كما أن شركة أصالة للتنمية والإقراض قامت بتحليل القروض المتعثرة لديها للعام ٢٠٢٠ وتوصلت الى ان نسبة التعثر تكون أعلى في القروض الشخصية، أي الاستهلاكية، وبالتالي اتخذت قـراراً بمنع القروض الشخصية، والتوجه إلى منح القروض الإنتاجية، مع التركيز على القروض الممنوحة للمشاريع الإنتاجية الزراعية.[٣٩] وهذه خطوة جيدة، تتطلب أن تصبح جزءاً من سياسات بقية مؤسسات الإقراض الصغير؛ الأمر الذي سيساهم في زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي.

ثانيـاً - مسـاهمة التصنيـع الغذائـي فـي الاسـتثمار فـي القطـاع الزراعي الفلسـطيني

تعود نشأة الصناعات الغذائية الحديثة في فلسطين إلى مطلع القرن العشرين، التي بدأت بإنشاء بعض الصناعات الغذائية، ومعامل الحلويات والسكاكر، واتسع نطاقها بحيث توفر الكثير من السلع الغذائية الأساسية للمجتمع الفلسطيني، وتنتج اليوم ما يزيد على ١٢٠ سلعة ومنتجاً غذائياً فلسطينياً. ويبلغ عدد المنشآت الصناعية التي تعمل في التصنيع الغذائي نحو ٢٣٤٣ منشأة، تمثل ما نسبته ١٤٪ من إجمالي المنشآت الصناعية الفلسطينية في العام ٢٠١٤، وتوفر أكثر من ١٥ ألف فرصة عمل، وتشكل ما نسبته ٢٤٪ من الناتج المحلي.

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن الأسرة الفلسطينية تنفق نحو ٣٦٪ من دخلها على الغذاء، وهذا يتيح لقطاع التصنيع الغذائي فرص النمو والتطور في ظل ازديـاد الطلب المحلي على المنتجات الغذائية. والذي يزيد من أهمية هذا القطاع ارتباطه بقطاع الزراعة بشكل مباشر، حيث تعتمد أغلب الصناعات الغذائية على المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية، الأمر الذي يحفز من نمو القطاع الزراعي وتطوره، ويزيد من القيمة المضافة لهذا القطاع، كما يساهم نمو قطاع الإنتاج الغذائي في الطلب على تنويع الحاصلات الزراعية، ويزيد من دخل المزارعين المتأتي من الإنتاج الزراعي.[٤٠] كما تشير البيانات إلى أن الصناعات الغذائية تأتي في المرتبة الثانية من حيث الإنتاج بنسبة تصل إلى ١٩,٦٪ من مجمل الصناعات التحويلية،[٤١] وهذا مؤشر على أن تلك الصناعات مهمة جداً، وبالإمكان زيادة إنتاجها، والاستفادة من انعكاس ذلك على زيادة الاستثمار في قطاع الزراعة، الذي يعتمد عليه التصنيع الغذائي بشكل أساسي. كما أن هناك نحو ٢٦ شركة تعمل في مجال الصناعات الغذائية حاصلة على شهادة الجودة الفلسطينية من مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، ونحو ٥٠ شركة حصلت على شهادة المنتجات الآمنة.[٤٢] حيث إن تلك الشهادات تعزز من

تحسين سمعة المنتج الوطني الفلسطيني خاصة في الأسواق المحلية، وتساهم في زيادة نسبة تسويق منتجات التصنيع الغذائي في الأسواق الخارجية.

ويتضمن الجدول الآتي الصناعات الغذائية في فلسطين التي تعتمد على الإنتاج الزراعي:

جدول رقم (٥)

بيانات أساسية حول الصناعات الغذائية التي تعتمد على الإنتاج الزراعي[٤٣]

الصناعة	عدد المصانع	عدد العاملين	حجم الاستثمار	الحصة السوقية	الفرص
تصنيع منتجات اللحوم	١٧	٥٥٩	٢٥ مليوناً	٩٠٪	الاستثمار في مزارع ومسالخ الحبش
تصنيع وتعليب الخضار والفواكه	١٨	٥٤٥	٣٠ مليوناً	٢٠٪	الاستثمار في بيوت التعبئة ومخازن التبريد
الزيوت والدهون النباتية	١٣	٢٩٥	٧٠ مليوناً	٢٠٪	الاستثمار في المنتجات العضوية لزيت الزيتون
منتجات الحليب والألبان	٤١	١٧٥٤	٦٧ مليوناً	٤٥٪	تنويع المنتجات وإدخال أصناف جديدة
دقيق القمح ومنتجات الحبوب	٩	٢٣٦	٤٥ مليوناً	٣٠٪	الاستثمار في الوجبات الغذائية الجاهزة
الأعلاف	٢٢	٣٢٩	٣٥ مليوناً	٣٠٪	تنويع المنتجات وإدخال أصناف جديدة
منتجات المخابز	١٤٩٨	٥٨٤٨	١٠٠ مليون	٩٠٪	الاستثمار في المنتجات من المأكولات التراثية (المطبق)، إدخال أصناف جديدة، الخبز مع القرحة، والخبز مع الزعتر.
السكاكر والحلويات	٢٧	١٢١٣	٢٢ مليوناً	٢٥٪	الاستثمار في التعبئة والتغليف.
المعكرونة والشعيرية	٥	٨٩	٣٤ مليوناً	٣٠٪	تنويع المنتجات وتنويع أشكال المعكرونة
منتجات غذائية أخرى	٣١	٨٦٠	١٢ مليوناً	--	الاستثمار في المنتجات العضوية
المجموع	**١٦٥٥**	**١١٧٢٨**	**٤٤٠ مليوناً**	**٤٢٪**	

يلاحظ أن أعلى حصة سوقية لمنتجات الصناعات الغذائية كانت في مجالي تصنيع منتجات اللحوم ومنتجات المخابر، التي تصل إلى ٩٠٪، بينما كانت أقل حصة سوقية في مجال تصنيع الخضار والفواكه وتعليبهما، وفي مجال إنتاج الزيوت والدهون النباتية التي تصل إلى ٢٠٪ فقط، بينما بلغ المتوسط الإجمالي للحصة السوقية لمنتجات التصنيع الغذائي نحو ٤٢٪، ويشغل هذا القطاع نحو ١١٧٢٨ عاملاً بشكل مباشر، من خلال ١٦٥٥ منشأة تعمل في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى الوظائف الأخرى المتعلقة بهذا الإنتاج، كوظائف التسويق والنقل والخدمات الأخرى، التي تخلق وظائف غير مباشرة. إلا أن الصناعات الغذائية تواجه منافسة كبيرة، وهو ما أظهرته دراسة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ووزارة الاقتصاد، حيث أشارت إلى أن ٩١,٩٪ من إجمالي أصحاب ومديري شركات تعمل في مجال الصناعات الغذائية يواجهون منافسة من منافس واحد على الأقل، ويمكن أن يصل عدد المنافسين إلى عشرة.[٤٤] وهذه المنافسة تعد واحدة من أهم التحديات التي تواجه الصناعات الغذائية.

وعلى الرغم مما سبق، تبقى المساهمة الحقيقية لدور الصناعات الغذائية في تنمية القطاع الزراعي متواضعة، حيث يتم استخدام ٨٤٪ من المواد الخام والوسيطة المستوردة.[٤٥] أي أن التصنيع الغذائي لا يستخدم إلا نسبة قليلة من المنتجات الزراعية المحلية لا تتجاوز ١٦٪ من المواد الخام المستخدمة في الصناعات الغذائية، وهناك حاجة ماسة لزيادة نسبة المواد الخام الأولية والوسيطة المحلية من المنتجات الزراعية في التصنيع الغذائي؛ لفتح آفاق جديدة لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، خاصة أن إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في القطاع الزراعي يعود في أغلبه لزيادة نسبة المخاطرة بالاستثمار في هذا القطاع، وبالتالي، يمكن أن تشكل الصناعات الغذائية التي تعتمد على المواد الأولية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني بديلاً تكون فيه نسبة المخاطرة أقل، ويكون ذلك مجالاً جاذباً للاستثمار.

تشير البيانات إلى أن الحصة السوقية لبعض مجالات التصنيع الغذائي منخفضة جداً، كما في تعبئة الخضار والفواكه وتعليبهما، وفي الزيوت والدهون النباتية، إذ إنه عن طريق زيادة الحصة السوقية يمكن أن يزيد الطلب على استخدام المواد الأولية المحلية، خاصة في منتجات زيت الزيتون المتوفرة في فلسطين.

كما يمكن أن تتوفر الفرص الاستثمارية في مجال تصنيع منتجات اللحوم، حيث إن الحصة السوقية عالية، ولكن، بالإمكان البحث عن بدائل لمواد خام محلية، بزيادة إنتاج

مزارع تربية طيور الحبش على سبيل المثال، والاستثمار في هذا المجال، حيث تفتقر فلسطين إلى وجود مزارع تربية طيور الحبش، كون هذا النوع من اللحوم ليس شائعاً في السلة الغذائية. وبالتالي، يمكن أن تكون تربية طيور الحبش موجهة لغاية التصنيع الغذائي.

ثالثاً: مساهمة صادرات المنتجات الزراعية الفلسطينية

في العام ٢٠١٧ بلغت قيمة الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل ٦٤ مليون دولار، منها نحو ٥٦,٨ مليون دولار من المنتجات النباتية الطازجة بنسبة بلغت ٨٨,٧٪، و٧,٢ مليون دولار من المنتجات الحيوانية بنسبة بلغت ١١,٣٪، بينما بلغت قيمة الواردات من المنتجات الزراعية الإسرائيلية ٣٦٢,١ مليون دولار، منها نحو ١٥٢,٩ مليون دولار من المنتجات الزراعية النباتية بنسبة بلغت ٤٢,٢٪ من إجمالي الواردات من المنتجات الزراعية الإسرائيلية، و٢٠٩,٣ مليون دولار قيمة الواردات من المنتجات الزراعية الحيوانية من إسرائيل، وبنسبة ٥٧,٨٪.[٤٦]

لا توجد صادرات لمنتجات زراعية حيوانية من فلسطين إلى الخارج، بينما تبلغ قيمة الواردات من الحيوانات الحية عام ٢٠١٧ نحو ١٠٨,٣ مليون دولار. وبلغت قيمة الصادرات من منتجات الأسماك إلى خارج فلسطين نحو ١٨ مليون دولار، بينما بلغت قيمة الواردات نحو ١٠ ملايين دولار.[٤٧] ونلاحظ هنا أن الميزان التجاري يرجح بشكل إيجابي لصالح الصادرات من منتجات الأسماك، بقيمة ٨ ملايين دولار. وبلغت قيمة الصادرات من منتجات الألبان والبيض والعسل ٤,٨٤٧ مليون دولار، مقابل ٩١,٩٤ مليون دولار من الواردات، وبلغت قيمة الصادرات من اللحوم والأحشاء والأطراف القابلة للأكل نحو ١,٦ مليون دولار، مقابل ١٠ ملايين من الواردات للأنواع نفسها من المنتجات.[٤٨]

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن زيت الزيتون البكر كان في المرتبة الثالثة من حيث اول عشر سلع تصدر للخارج للعام ٢٠١٨، بقيمة ٥٣ مليون دولار تقريباً، بينما احتلت التمور المرتبة الخامسة، بقيمة ٣٨ مليون دولار تقريباً، من إجمالي ٤٧٦ مليون دولار لأول عشر سلع من حيث القيمة،[٤٩] أي أن المنتجات الزراعية من زيت الزيتون والتمور تشكل ما نسبته ١٩٪، وهو مؤشر على أن الصادرات الزراعية الفلسطينية تشكل نسبة مهمة ليس فقط من حيث الكمية، وإنما أيضاً من حيث القيمة المالية.

كما أشارت بيانات (بال تريد) إلى أن هناك تحسناً طفيفاً طرأ على الحركة التجارية الفلسطينية عام ٢٠٢٠، وذلك يعود لارتفاع

المبيعات الخارجية بنسبة ١٣٪، خاصة مبيعات المنتجات الزراعية.[٥٠]

وقد تشكلت رؤية من بعض الاقتصاديين الفلسطينيين أنه في حالة التوجه نحو الزراعة التصديرية، فلا بد من الاخذ بعين الاعتبار ثلاث قضايا أساسية:

١. يجب ألا يكون هناك توجه نحو تصدير المنتجات الزراعية قبل تلبية الاحتياجات الغذائية من الإنتاج المحلي الفلسطيني.
٢. يجب أن تستند الزراعة التصديرية إلى تنوع الإنتاج من أجل تقليل المخاطر.
٣. التوجه نحو تكثيف الزراعة العضوية الخالية من المواد الكيماوية، وذلك لازدياد الطلب على ذلك النوع من المنتجات الزراعية في الأسـواق العالمية، ويمكن للمزارع الفلسطيني المنافسة في الأسواق الخارجية.

لا تستطيع المنتجات الزراعية الفلسطينية التي تستخدم الأسمدة الكيماوية في إنتاجها المنافسة في الأسواق الخارجية؛ بسبب المنافسة الناجمة عن إغراق الأسواق الخارجية بكميات كبيرة من المنتجات الزراعية المماثلة الأكثر جودة والأرخص ثمناً.

تواجه عملية تصدير المنتجات الزراعية إلى الخارج العديد من المعيقات، أهمها:[٥١]

١. وجود الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي تحد من انتقال البضائع إلى إسرائيل، بينما يتاح انتقال المنتجات الزراعية الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية بلا معيقات.
٢. الفحوص الأمنية التي يجبر فيها التجار الفلسطينيون على إفراغ بضائعهم من المنتجات الزراعية في ظروف سيئة تحت الشمس فترات طويلة؛ مما يزيد من التكلفة ويقلل من جودة تلك المنتجات.
٣. الإجـراءات الإسرائيلية المتعلقة بفحص درجة سمية المنتجات الزراعية الفلسطينية، حيث يضطر المزارعون الفلسطينيون إلى أخذ عينات للفحص، أما السماح والمنع فيعود لإجراءات سياسية إسرائيلية، وليس لنتائج الفحوص، وأحياناً يتم رفض نتائج العينات مع كونها جيدة، هذا إلى جانب تكاليف الفحوص العالية التي تكون على حساب المزارع الفلسطيني؛ مما يزيد من تكاليف التصدير.
٤. ضعف القدرة على الالتزام بالروزنامات الزراعية واتفاقيات التبادل السلعي بين فلسطين والـدول العربية، بسبب عدم سيطرة الجانب الفلسطيني على المعابر، مما يتسبب بعدم قدرة الجانب الفلسطيني على الإيفاء بالتزاماته؛ مما يضعف من موقفه التفاوضي على تصدير المنتجات الزراعية.

٥. ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الفلسطينية في الأسواق الخارجية بسبب الافتقار إلى مراكز التعبئة والتدريج والفرز، حيث تحتاج هذه المراكز إلى عملية تحديث وأن تجهز بمواصفات عالمية آمنة.

٦. ضعف مواكبة الأسواق العالمية ونقص الدراسات حولها، حيث إن التعرف إلى احتياجات تلك الأسـواق من المنتجات الزراعية يساهم في مواءمة الزراعة نحو الاحتياج، مما يسهل من عملية التسويق ويزيد من نسبة ربحية الصادرات الزراعية.

مساهمة الزراعة العضوية في زيادة الصادرات الزراعية

كما سبق وذكرنا، فإن منافسة المنتج الزراعي الفلسطيني في الأسواق الخارجية محدودة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، وضعف الجودة... وبالتالي، يمكن أن تشكل الزراعة العضوية وسيلة لزيادة الصادرات من المنتجات الزراعية، حيث إن هذه المنتجات لا تخضع لقوانين المنافسة السعرية، وإنما تكون محمية وفق مبادئ التجارة العادلة، والأسعار العادلة، وعدم وجود وسطاء في عملية تسويق تلك المنتجات، كما أنها أصبحت أكثر رواجاً، ويتوقع أن يزيد الطلب عليها. حيث تسعى التجارة العادلة إلى منح المزارعين أسعاراً أفضل وظروفاً تجارية أسهل، مما يسمح لهم بتحسين معيشتهم وخططهم المستقبلية. علماً أن منح شهادة المنتج العضوي تتضمن قواعد الاستدامة الاجتماعية،[٥٢] حيث تهدف التجارة العادلة العضوية إلى مساعدة المنتجين في الدول النامية على تحقيق ظروف تجارية أفضل، والترويج للاستدامة.[٥٣]

يمكن من خلال منظمة التجارة العادلة في فلسطين، العمل على الاستفادة من الترويج للمنتجات الزراعية العضوية، وتسويقها في الخارج، وتطوير الزراعة العضوية لتكون ضمن عمل منظم، وموجه بشكل مدروس نحو منتجات زراعية نباتية وحيوانية عضوية، والحصول على وسم خاص من منظمة التجارة العادلة العالمية على أنها منتجات عضوية يمكن تسويقها في الخارج. فقد قدر حجم مبيعات التجارة العادلة الفلسطينية عام ٢٠١٥ بنحو ٥ ملايين دولار، وتشكل ما نسبته ٠,٠٥٪ من حجم المبيعات في الخارج،[٥٤] وأغلب هذه السلع هي منتجات زراعية عضوية. حيث تقوم منظمة التجارة العادلة الفلسطينية بالترويج للعديد من المنتجات الزراعية العضوية، التي تقوم بتصديرها لما يزيد على ٢٠ دولة حول العالم،[٥٥] وذلك عبر شركة كنعان للتجارة العادلة.[٥٦]

كما أن توفر البيئة التنظيمية للزراعة العضوية والتجارة العادلة يساهم في جذب الاستثمار في الزراعة العضوية. وفي هذا السياق،

تشكل جمعية فلسطين للتجارة العادلة، الجهة التنسيقية العليا للزراعة العضوية والتجارة العادلة، بحيث يمكن للمزارعين أن يكونوا أعضاء فيها، وبالتالي يمكن أيضاً لتجمعات من المزارعين الانضواء كجمعية او شركة في عضوية هذه الجمعية، للاستثمار في مجال الزراعة العضوية. كما أن هناك جهة فنية قادرة على توجيه الاستثمار في مجال الزراعة العضوية، وتحقيق الشروط اللازمة لوسم سلع المنتجات الزراعية، وهي الشركة الفلسطينية للزراعة العضوية، هذا إلى جانب وجود شركة كنعان للتجارة العادلة، وشركة ريف كشركات متخصصة بتسويق المنتجات العضوية؛ مما يساهم في الترويج للزراعة العضوية وتسويقها في الداخل والخارج،[٥٧] وبالتالي تتوفر العملية التنظيمية لجميع مراحل الاستثمار في الزراعة العضوية، من لحظة ما قبل الإنتاج (الزراعة) ولغاية تسويق تلك المنتجات.

صادرات المنتجات الغذائية الفلسطينية

بلغت حصة المنتجات الغذائية من إجمالي الصادرات الفلسطينية ٢٢٪، ويأتي ثاني قطاع تصديري بعد الحجر والرخام. وبلغ حجم الصادرات من صناعة منتجات اللحوم نحو ٦ ملايين دولار سنوياً، كما أن ٤ مصانع للصناعات الغذائية من أصل ١٧ مصنعاً حاصلة على شهادة الجودة العالمية، وبلغ حجم الصادرات من صناعة الخضار والفواكه وتعليبهما نحو ٢١ مليون دولار سنوياً، وبلغ حجم الصادرات من صناعة الزيوت والدهون النباتية ما يزيد على ٣١ مليون دولار سنوياً، وهناك ٣ مصانع حاصلة على شهادة الجودة العالمية، والمؤهلة للمنافسة في الأسواق الخارجية، وبلغ حجم الصادرات من صناعة منتجات الحليب والألبان نحو ٥ ملايين دولار سنوياً، وهو من أقل القطاعات تأهيلاً من حيث شهادة الجودة العالمية، ومن حيث القدرة على التصدير. بشكل عام، بلغت نسبة الشركات التي تعمل في مجال التصنيع الغذائي والحاصلة على شهادة الجودة ٤,٨٪ من إجمالي الشركات التي تعمل في هذا القطاع،[٥٨] التي تعتبر نسبة منخفضة جداً، وهناك حاجة ماسة لإجراءات إضافية من قطاع تصنيع المنتجات الغذائية لتحسين الإنتاج والالتزام بالجودة؛ مما يرفع من حصته السوقية في الأسواق العالمية، حيث إن الجودة عنصر أساسي من عناصر المنافسة.

إلا أن صناعة المنتجات الغذائية تعتمد بشكل كبير على السوق المحلية في تسويق إنتاجها، حيث أشار أصحاب ومديرو شركات للتصنيع الغذائي إلى أن ٩٤,٢٪ من منتجاتهم تسوق محلياً، وأن ٤,٣٪ تصدر إلى إسرائيل، و ١,٥٪ إلى باقي دول العالم.[٥٩] أي أن الحصة السوقية لصناعة المنتجات الغذائية الفلسطينية

في الخارج منخفضة جداً، ويتوجب العمل على زيادة هذه الحصة السوقية.

ويتضمن الجدول الآتي لأكبر ٦ أسواق للصادرات الفلسطينية:

جدول رقم (٦)

أكثر ٦ أسواق للصادرات الزراعية والصناعات الغذائية للعام ٢٠٢٠ [٦٠]

الدولة	الكمية (طن)	النسبة
الإمارات	١٥٢٤,٣٧	٣٠٪
السعودية	١٠٦٨,٨٤	٢١٪
تركيا	٩٢٧,٢٥	١٨٪
الكويت	٧٠١,٩٦	١٤٪
المملكة المتحدة	٤٦٨,٨	٩٪
الولايات المتحدة	٤٢٣,٠٨	٨٪
المجموع	٥١١٤,٣	١٠٠٪

يلاحظ من خلال البيانات في الجدول أعلاه أن دولاً عربية تشكل ما نسبته ٥٠٪ من أسواق الصادرات الزراعية والمنتجات الغذائية الفلسطينية، إلا أنها تشكل ٦١٪ من إجمالي كمية تلك الصادرات، مما يعني أن السوق العربية تبقى هي الأولى كسوق للمنتجات الزراعية والصناعات الغذائية الفلسطينية.

كما يتضمن الجدول الآتي أكثر السلع الزراعية وسلع الصناعات الغذائية تصديراً إلى الخارج:

جدول رقم (٧)

أكثر ٦ سلع زراعية وصناعات غذائية تصديراً للخارج ٢٠٢٠ [٦١]

السلعة	الكمية (طن)	النسبة
التمور	٣١٤٩,٨٢	٤٥٪
زيت الزيتون	٣٠٣٣,٧٣	٤٣٪
الزيتون	٤٦٧,١٨	٧٪
أفوكادو	١٧٠,٤١	٢٪
فريكة	١١٥,٩٦	٢٪
مرتديلا	٩٥,٥١	١٪
المجموع	٧٠٧٧,٦١	١٠٠٪

يتضح من الجدول أعلاه أن التمور وزيت الزيتون تحظى بأعلى نسبة من صادرات المنتجات الزراعية ومنتجات الصناعات الغذائية وتصل إلى ٨٨٪ من إجمالي تلك الصادرات. وهذا يتطلب أيضاً التنويع في صادرات المنتجات الزراعية ومنتجات الصناعات الغذائية، وتوسيع السوق الخارجية لمنتجي التمور وزيت الزيتون.

رابعاً: دور شركات التسويق في زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني

مفهوم التسويق وأهميته في القطاع الزراعي

عرف معهد (تشارترد) للتسويق التسويق بأنه "عملية إدارية لتوقع وتحديد وتلبية متطلبات العملاء بشكل مربح". كما تعرفه جمعية التسويق الأميركية بأنه "نشاط لمجموعة من المؤسسات والعمليات لتوفير وتبادل المنتجات التي لها قيمة لدى العملاء والشركاء والمجتمع ككل"، كما يعرفه (ليندريفي وآخـرون) بأنه "السعي لتكييف الشركات مع أسواقها التنافسية من التأثير على سلوك العملاء لصالحها، مع بذل الجهود من أجل إيجاد المنتجات القادرة على المنافسة التي تلبي متطلبات العملاء بشكل دائم".[٦٢]

يشكل التسويق عنصراً مهماً في استكمال دورة الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، والوسيط بين عملية الإنتاج الزراعي والمستهلك النهائي، بما يكفل للمزارع بيع منتجاته الزراعية وتحقيق الربح المأمول من الاستثمار في الإنتاج الزراعي.[٦٣]

يقوم تسويق المنتجات الزراعية على عدد من العناصر المهمة، كدراسة درجة طلب المستهلك وديناميكيته، واتخاذ القرارات بناء على البيانات المتعلقة بذلك، وأن يتلاءم الإنتاج الزراعي مع السوق، مما يزيد من كفاءة شركات التسويق، وجمع المعلومات حول المنتجات المنافسة في السوق، ودراسة أوضاع سوق المنتجات الزراعية وتحليلها؛ مما يسمح بتوفير آليات تبادل المنفعة بين الأسواق المختلفة، وفق مستويات طلب المستهلكين ودرجة الرضا عن المنتجات الزراعية، إلى جانب الأخذ بعين الاعتبار الفروق بين المنتجات الزراعية من حيث قابليتها للتلف، وقدرتها على الاستمرار فترات زمنية محددة، وإمكانية تحملها ظروف النقل مسافات بعيدة، حيث إن هذا الأمر هو الذي يحدد بيعها في أقرب وقت وسوق، أو وضعها في مستودعات مبردة للتخزين.[٦٤]

يساهم تسويق الإنتاج الزراعي في تحفيز الإنتاج والاستهلاك، ويسرع من وتيرة التنمية الاقتصادية، وهو ملائم في عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، حيث هناك فائض في المنتجات الزراعية تنتج عن هذا التحول، ويؤدي نظام التسويق الزراعي الفعال إلى تحسين استخدام الموارد وإدارة المخرجات، ويساهم في التعامل مع زيادة الفائض القابل للتسويق وتقليل الخسائر المحتملة الناجمة عن المعالجة والتخزين والنقل، وهو بديل عن نظام تعدد الوسطاء في تسويق المنتجات الزراعية، إذ يمكن التعامل مع شركات التسويق مع تكلفة أقل لخدمة التسويق، وضمان ممارسات تسويق جيدة لهذه المنتجات؛ ويقلل من تعدد

الوسطاء، مما يضمن أسعاراً أفضل وعائد ربح أعلى للمزارعين، كما أن وجود شركات تسويق يحفز المزارعين على زيادة الإنتاج لاطمئنانهم إلى أن الفائض من هذه المنتجات سوف يتم تسويقه بهذه الشركات التي لديها قدرة على النفاذ إلى الأسواق أكثر بكثير من قدرة المزارع منفرداً.[٦٥]

كما أن وجود شركات متخصصة بتسويق المنتجات الزراعية، يوفر للمنتجين من المزارعين إمكانية تسويق منتجاتهم في أماكن بعيدة عن موقع الإنتاج سواء داخل الدولة أو خارجها، كما تلعب تلك الشركات دوراً مهماً في تسويق المنتجات الزراعية كمواد خام أولية للصناعات الغذائية، وهذا يؤدي إلى استقرار أسعار المنتجات الزراعية في حال الوفرة،[٦٦] إذ إن المنتجات التي لا يتم بيعها، يمكن أن تستخدم في الصناعات الغذائية، وبالتالي، لا يواجه المزارعون حالات كساد لمنتجاتهم.

أساليب تسويق المنتجات الزراعية في فلسطين

هناك العديد من الأساليب المتبعة في تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية:[٦٧]

١. تسويق المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية المركزية، وهي من الطرق الشائعة عالمياً، وهي تمكن المستهلك من الحصول على منتجات زراعية طازجة.
٢. بيع المنتجات الزراعية داخل المزرعة للمستهلك النهائي أو لصغار التجار، حيث توفر من تكاليف التعبئة والتغليف والنقل.
٣. تسويق المنتجات الزراعية من خلال الوسطاء الذين يقومون بشراء المنتجات الزراعية من المزارع، ومن ثم بيعها للتجار.

اما حول تسويق المنتجات الزراعية الحيوانية، فتشير الإحصائيات إلى أن إنتاج الحليب السنوي في فلسطين يقدر بنحو ١٨٢ ألف طن سنوياً، ويتم إنتاجه إما بالطريقة التقليدية التي تضم صغار المزارعين والمتوسطين والمشاريع العائلية، ويقدر بنحو ٢٧ ألف طن سنوياً، وإما من خلال المصانع التي يقدر إنتاجها السنوي بنحو ١٥٥ ألف طن سنوياً. بينما تشير الإحصائيات إلى أن الإنتاج المحلي من لحوم الأبقار يغطي فقط ما نسبته ١٦٪ من الاستهلاك المحلي الذي يقدر بنحو ٢٠ ألف طن سنوياً، وأن الإنتاج المحلي من لحوم الضأن يغطي ما نسبته ٦١٪ من حاجة السوق الفلسطينية، لذا يتم اللجوء إلى استيراد هذين الصنفين من المنتجات الزراعية الحيوانية لتغطية النقص في الطلب. بينما يتجاوز الإنتاج المحلي من اللحوم البيضاء حاجة السوق المحلية بنحو ٢٠٪، ويتم تسويق هذا الفائض من خلال السوق الإسرائيلية، كما أن الإنتاج المحلي من البيض يزيد على حاجة السوق بنحو ١١٪.[٦٨]

الإنتاج الزراعي الفلسطيني بين التسويق المباشر واستخدام الوسطاء

إن أغلب الإنتاج الزراعي الفلسطيني يتم تسويقه من خلال وسطاء، وقليلاً ما يتم التسويق من المزارع إلى المستهلك النهائي، أي باستخدام التسويق المباشر، الذي يعد واحداً من استراتيجيات التسويق المهمة، إذ إن التسويق المباشر يمكّن المزارعين من الحصول على عائد أعلى من بيع منتجاتهم الزراعية، مقارنة ببيعها إلى بائع تجزئة، وفي الوقت نفسه تمكن العملاء من الحصول على منتجات زراعية طازجة، بسبب قصر الوقت بين الإنتاج والاستهلاك، لكن الوصول إلى أسواق جديدة بالتسويق المباشر يبقى محدوداً، ويتطلب أن يتم التسويق بشكل جماعي، والعمل على الاتحاد ضمن مجموعات من أجل تحسين القدرة على المنافسة في السوق.[٦٩]

في السياق نفسه، فإن الصناعات الغذائية التي تعتمد على الإنتاج الزراعي تواجه مشكلة في عملية التسويق، حيث أشار ٥٣,٧٪ من أصحاب ومديري مصانع للمنتجات الغذائية الفلسطينية إلى أنهم يقومون ببيع المنتجات عن طريق التجزئة، ويبيع ٤٣٪ منهم تلك المنتجات بالجملة، ويبيع ١٪ منهم منتجاتهم عن طريق شبكات توزيع محددة، ويبيع ١,٣٪ منتجاتهم عبر وكيل، ويبيع ٠,١٪ منتجاتهم عن طريق الإنترنت، ويستخدم ١٪ طرقاً أخرى مختلفة.[٧٠] وهـذا مؤشر على وجـود ضعف في أنظمة تسويق المنتجات الزراعية ومنتجات الصناعات الغذائية، إذ يفترض أن تتمكن تلك المصانع من تسويق المنتجات بالجملة بنسبة عالية.

تشير الدراسات إلى أن نظام تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية يواجه مشكلة العشوائية في العمل وعدم التنظيم، وعدم توفر مرجعية واضحة لتنظيم هذه العملية؛ مما يتسبب بانخفاض نسبة الأرباح، ويؤثر سلباً على نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، ويؤثر بشكل سلبي على المزارع.[٧١] حيث يقوم المزارعون بالتوجه بشكل فردي نحو تسويق منتجاتهم، وهذا يزيد من تكلفة الإنتاج والنقل والتسويق، ويقلل من هامش ربح المزارع، ويثير الشكوك حول الجدوى الاقتصادية من الإنتاج الزراعي، وهذا يتطلب أن يكون هناك توجه لدى المزارعين للتسويق بشكل جماعي، وعقد صفات تجارية جماعية مع التجار أو الوسطاء؛ مما سيكون له الاثر في زيادة الجدوى المالية من عملية التسويق نتيجة تقليل تكاليف النقل والتسويق، ومنحهم قدرة تفاوضية أعلى وحصولهم على أسعار أكثر عدالة،[٧٢] حيث إن هذه الآليات قد تكون ناجعة في ظل غياب شركات تسويق المنتجات الزراعية.

شركات التسويق الزراعي

ساهمت الجمعيات التعاونية الزراعية منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ٦٧ في تطوير القطاع الزراعي وتنميته، ومن ضمنها تقديم خدمات تسويق المنتجات الزراعية، ومنتجات التصنيع الزراعي، وما زالت هذه الجمعيات تساهم في عملية تسويق تلك المنتجات، حيث بلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية في الضفة الغربية ١٠٧ جمعيات، تعمل في مختلف مجالات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، وبلغ عدد الجمعيات التي تقدم خدمة تسويق المنتجات الزراعية نحو ١٣ جمعية، أي ما نسبته ١٢٪ من إجمالي عدد تلك الجمعيات، علماً أن جزءاً منها يقوم بنشاطات أخرى كالإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي.[٧٣] إلا أن قدرة تلك الجمعيات على تنظيم عملية التسويق تبقى محدودة، خاصة أنها تركز في نطاق عملها على المحافظة التي تقع في نطاق عملها، نظراً لإمكانياتها المحدودة، ونوع تشكيلها الأساسي، حيث إن تلك الجمعيات تتشكل من أعضاء في تجمعات ريفية محددة، كما أنها تعتمد نهج التنويع في طبيعة عملها، وبالتالي، تكون الجمعيات المتخصصة فقط في التسويق قليلة جداً، وهذا يؤثر على قدرتها التسويقية بسبب تشتت مجالات نشاطها.

بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوسع نطاق العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، برزت حاجة ملحة لتنظيم القطاع الزراعي أسوة بالقطاعات الأخرى، وتطورت عملية تسويق المنتجات الزراعية على النطاق المحلي والخارجي أيضاً، وخلق هذا الأمر الحاجة إلى وجود شركات تسويق زراعي متخصصة، إلا أن الاستثمار في هذا النشاط بقي محدوداً جداً، حيث توجد العديد من شركات التسويق الزراعي في فلسطين، إلا أن غالبيتها تعمل في أكثر من مجال، كالإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي إلى جانب التسويق، وهو ما أشير إليه في مجال الإنتاج الزراعي، خاصة الزراعة العضوية، مثل شركة حيفا للتسويق الزراعي، وشركة حصاد فلسطين للاستثمار والتسويق الزراعي، وشركة قطاف للاستثمار والتسويق الزراعي، وشركة الريف للاستثمار والتسويق الزراعي... وبالتالي، يمكن القول إنه لا تتوفر شركات تسويق متخصصة فقط في تسويق المنتجات الزراعية.

يقوم مركز التجارة الفلسطيني (بال ترید) بدور فعّال في ما يتعلق بتقديم بعض الخدمات الفنية المتعلقة بالتسويق، خاصة في مجال الصادرات، ومن ضمنها صادرات المنتجات الزراعية، وتوفير معلومات حول السوق، والمعلومات التجارية، وإجراء أبحاث حول السوق الداخلية والخارجية، لزيادة

نمو الصادرات، وقام بتطوير حزمة خدمات واسعة النطاق تقدم للمصدرين المحتملين والحاليين، وتشمل تلك الخدمات الإحصاءات التجارية والاقتصادية وأبحاث السوق والتسعير وفرص الأعمال، ومتطلبات الوصول إلى السوق، وشهادات المنتج والمطابقة، والمعلومات التجارية الشخصية عند الطلب.[٧٤] هذا الدور يساهم في ملء الفراغ والفجوة الناجمة عن النقص في شركات متخصصة في تسويق المنتجات الزراعية.

وحول عمليات التدخل الرسمي في هذا الأمر، فإن وزارة الزراعة من خلال الإدارة العامة للتسويق الزراعي وضعت أهدافاً من أجل تنفيذ خطط الوزارة في ما يتعلق بتصدير المنتجات الزراعية وتسويقها،[٧٥] وتضمن لاحقاً التخطيط لإنشاء شركة لتسويق المنتجات الزراعية، وبتكلفة إجمالية تقدر بنحو ٢٠ مليون دولار،[٧٦] إلا أن هذا المشروع لم يتم تنفيذه حتى الآن، واتجهت الوزارة في خططها اللاحقة للقطاع الزراعي ٢٠١٧-٢٠٢٢ فيما يتعلق بالتسويق إلى تدخلات أخرى كتطوير أنظمة المعلومات المتعلقة بالتسويق، والترويج للمنتجات الزراعية الوطنية، وتطوير البنية التحتية في التسويق، مع التركيز على أسواق الجملة، ورفع كفاءتها وتطوير بنيتها التحتية.[٧٧]

كما تم التباحث مع الجانب الأردني بخصوص إنشاء شركة تسويق زراعي أردنية فلسطينية مشتركة، وذلك خلال لقاء وزير الزراعة الأردنية مع الرئيس الفلسطيني، وقد أعلن عن الاجتماع التأسيسي في رام الله سنة ٢٠٢١، وتم افتتاح المقر الرئيس للشركة في مدينة عمان سنة ٢٠٢٢،[٧٨] حيث يشكل إنشاء هذه الشركة مساهمة كبيرة في توفير البنية التحتية التسويقية، إذ إنها بالإضافة إلى الخدمات اللوجستية التي من الممكن توفيرها للقطاع الخاص في عملية التسويق الزراعي، فهي ستوفر أيضاً إمكانية التوسع في الأسواق العالمية؛ الأمر الذي سيساهم في زيادة الإقبال على الاستثمار في القطاع الزراعي.

هناك حاجة ماسة لعملية تنظيم السوق الداخلية بشكل عام، وتنظيم ومأسسة التسويق الخارجي، خاصة تسويق المنتجات الزراعية، وتحويل هذا القطاع إلى قطاع جاذب للاستثمار، بحيث يصبح مجالاً يمكن أن يشكل عائداً مجزياً في الاستثمار من خلال إقامة شركات متخصصة في التسويق الزراعي، تستطيع أن تقدم خدمات متكاملة ومتوائمة مع طبيعة الاستثمار في القطاع الزراعي، وتشمل هذه الخدمات المعلومات والبيانات حول السوق والشركات المنافسة، والمواصفات والجودة، والتعرف بشكل مستمر إلى الروزنامات الزراعية. بالإضافة إلى عمليات النقل والشحن، وتوفير كامل المستندات والوثائق والإجراءات اللازمة لاكتمال عملية التصدير إلى الخارج.

الهوامش

١ محمود، ياسين. "الاستثمار الزراعي"، مجلة الموسوعة العربية، ع ٢٢، مجلد ٢، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٩١.

٢ مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والتدريب للدول. "التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، أنقرة، ٢٠١٠، ص ٥١.

٣ شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، "سياسات القطاع الزراعي الوطني وتقرير تحليل الوضع، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٠، ص ١٧.

٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "أهم المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالقطاع الزراعي ٢٠١٣-٢٠١٥"، الموقع الإلكتروني: www.pcbs.gov.ps ، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٨/٣.

٥ وزارة الزراعة الأردنية، "الحكومة تسعى لزيادة الناتج الزراعي بما يزيد على ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٣"، الموقع الإلكتروني: www.moa.gov.jo ، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٨/٤.

٦ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "التغيرات الأساسية على العمالة الزراعية في فلسطين ٢٠٠٦-٢٠١٩"، الموقع الإلكتروني: www.pcbs.gov.ps ، ٢٠٢١/٣/٢٢.

٧ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة يعلنان النتائج الأولية للتعداد الزراعي ٢٠٢١ في دولة فلسطين"، الموقع الإلكتروني: www.pcbs.gov.ps ، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٨/١.

٨ The Organization for Economic Cooperation and Development, "A framework of Agricultural Investment Policies", p:3

٩ وزارة الزراعة الفلسطينية، "الإستراتيجية القطاعية للزراعة ٢٠٢١-٢٠٢٣"، رام الله، فلسطين، ٢٠٢١، ص ٢٨.

١٠ المرجع السابق، ص ٢٩.

١١ الوقائع الفلسطينية، ع (٠)، المنشور بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٠، ص ١٦.

١٢ اتحاد لجان العمل الزراعي، "دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي"، ٢٠١٩، رام الله، فلسطين، ص٥٩

١٣ بوابة اقتصاد فلسطين، الموقع الإلكتروني: www.palestineeconomy.ps، ٢٠٢٢/٥/٢٥.

١٤ بوابة اقتصاد فلسطين، الموقع الإلكتروني: www.palestineeconomy.ps، ٢٠٢٢/٥/٢٥.

١٥ ملحم، أحمد، "استثمارات واعدة واهتمام حكومي قد ينعشان القطاع الزراعي في فلسطين"، الموقع الإلكتروني: www.al-economy.com، ٢٠١٩/٥/٢٢

١٦ بوابة اقتصاد فلسطين، الموقع الإلكتروني: www.palestineeconomy.ps، ٢٠٢١/١٢/٢٨.

١٧ شركة حصاد للاستثمار والتسويق الزراعي، الموقع الإلكتروني: www.hasad.ag.ps، ٢٠٢٠/١٠/٢١.

١٨ شركة قطاف للاستثمار والتسويق الزراعي، الموقع الإلكتروني: www.qitafco.com، ٢٠٢١/١١/١٢.

١٩ شركة الريف للاستثمار والتسويق الزراعي، الموقع الإلكتروني: www.alreeffairtrade.ps، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٨/٤.

٢٠ شركة نخيل فلسطين المحدودة، الموقع الإلكتروني: www.nakheelpal.com،تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٨/٤.

٢١ شركة حيفا للتسويق الزراعي، الموقع الإلكتروني: www.haifa-group.com، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٨/٤.

٢٢ شركة مزارع تمور فلسطين، الموقع الإلكتروني: www.palestinedates.com، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٨/٤.

٢٣ شركة الأرض للمنتجات الزراعية الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: www.alard.ps، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٨/٤.

٢٤ شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٧٨.

٢٥ وزارة الزراعة، "إستراتيجية القطاع الزراعي – صمود وتنمية ٢٠١٤-٢٠١٦ "، رام الله، فلسطين، ٢٠١٤

٢٦ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "أعداد المشاتل الزراعية المرخصة من وزارة الزراعة"، رام الله، فلسطين، ٢٠١٩.

٢٧ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "عدد المسالخ والفقاسات العاملة في فلسطين"، رام الله، فلسطين، ٢٠١٩.

٢٨ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، "إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية"، الموقع الإلكتروني: www.info.wafa.ps، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٨/٤.

٢٩ وزارة الزراعة الفلسطينية، "الإستراتيجية القطاعية للزراعة ٢٠٢١-٢٠٢٣"، رام الله، فلسطين، ٢٠٢١، ص ٢٧-٢٨.

٣٠ مؤسسة ريف لخدمات التمويل الصغير، الموقع الإلكتروني: www.reef.ps ، تاريخ زيارة الموقع

٢٠٢٢/٨/٤.
٣١ شركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر، الموقع الإلكتروني: www.alibdaa.ps ، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٨/٤.
٣٢ الفلسطينية للإقراض والتنمية، الموقع الإلكتروني: www.faten.org ، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٨/٤.
٣٣ مؤسسة أكاد للتمويل والتنمية، الموقع الإلكتروني: www.acad.ps ، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٨/٤.
٣٤ مؤسسة أصالة للتنمية والإقراض، الموقع الإلكتروني: www.asala.ps ، تاريخ زيارة الموقع، ٢٠٢٢/٨/٤.
٣٥ مؤسسة فيتاس فلسطين للإقراض الصغير، الموقع الالكتروني: www.vitas.ps تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٢/٨/٤.
٣٦ المؤسسة المصرفية الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: www.palpanking.ps، تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٢/٨/٤.
٣٧ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (٢٠١٨)، الإقراض البسيط في الضفة الغربية، الموقع الإلكتروني: www.unrwa.org ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٨/٤.
٣٨ مؤسسة الزيتونة للتمويل الإسلامي، الموقع الإلكتروني: www.zaytonah.ps ، تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٢/٨/٤.
٣٩ شركة أصالة للتنمية والإقراض، "التقرير الإداري ٢٠٢٠"، رام الله، فلسطين، ٢٠٢١، ص ١١.
٤٠ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، الموقع الإلكتروني: www.info.wafa.ps
٤١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وآخرون، "مسح الصناعة ٢٠٢٠" مرجع سابق، ص ١٧.
٤٢ مؤسسة المواصفات والمقاييس، الموقع الإلكتروني: www.psi.pna.ps، تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٢/٨/١.
٤٣ اتحاد الصناعات الغذائية، الموقع الإلكتروني: www.pfiu.org ، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٨/١.
٤٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وآخرون، "نتائج المسح الصناعي، نتائج أساسية ٢٠١٩"، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٠، ص ٧٥.
٤٥ نصر الله، عبد الفتاح، وعواد، طاهر. "واقع القطاع الصناعي في فلسطين"، وزارة الاقتصاد الوطني، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٤، ص ٣١، ٣٣، ٥٦، ٦٠.
٤٦ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة ٢٠١٧"، رام الله، فلسطين، ٢٠١٨، ص ٤٩.
٤٧ اتحاد لجان العمل الزراعي، "دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي"، ٢٠١٩، رام الله، فلسطين، ص٢٠.
٤٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة ٢٠١٧، مصدر سابق، ص٤٩.
٤٩ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة ٢٠١٩"، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٠، ص ١٥١.
٥٠ مركز التجارة الفلسطيني - بال تريد، "التقرير السنوي ٢٠٢٠"، رام الله، فلسطين، ٢٠٢١، ص ٢٢.
٥١ فارس، أحمد فارس، "دور المؤسسات المحلية في تسويق المحاصيل الزراعية في محافظة أريحا والأغوار"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين، ٢٠١٣، ص ١٧-١٩.
٥٢ www.natureandmore.or: "What is connection between organic and fair trade" تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٢/٨/٢
٥٣ www.trustedclothes.com. "Fair trade organic certified, what does the label mean?", تاريخ زيارة الموقع: ٢٠٢٢/٨/٢
٥٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة للسلع والخدمات ٢٠١٦، نتائج أساسية، رام الله، فلسطين، ٢٠١٧.
٥٥ منظمة التجارة العادلة الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: www.palestinefairtrade.org، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٨/٢.
٥٦ سروجي، فتحي، "آفاق استخدام الزراعة غير التقليدية مع التركيز على الزراعة العضوية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، القدس، فلسطين، ٢٠١٢، ص ٧٤.
٥٧ سروجي، مرجع سابق، ص ٨٨.
٥٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وآخرون، "المسح الصناعي ٢٠١٩، نتائج أساسية"، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٠، ص ٤٤.
٥٩ المرجع السابق، ص ٥٣.
٦٠ مركز التجارة الفلسطيني - بال تريد، "نشرة تجارة الأغذية الزراعية الربعية ٢٠٢٠"، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٠، ص ٢.
٦١ المرجع السابق، ص ٣.
٦٢ Schwartz, Raphael, "Role and Scope of Marketing

in Agriculture", Dublin Business School, Dublin, 25-2014, p: 24.

٦٣ اتحاد لجان العمل الزراعي، مصدر سابق، ص ٧٢.

٦٤ Timur, Nurimbetov and others, "The Importance of Agricultural Marketing Services in The Development of Agriculture", Journal of Critical Reviews, vol.7, issue 10, Karakalpak State University, Karakalpakstan, 2020

٦٥ S.S, Acharya, and N.L. Agrawal,"Agricultural Marketing in India", Oxford and IBH Publishing Company, Pvt Ltd,2011, pp.152 -164

٦٦ S. Hardeep, M.K. Goel, and A.K. Singhal, "Challenges in Rural and Agriculture Market", VSRD International Journal of Business and Management Research", Vol. 2, Issue 6, 2012, pp. 304-299

٦٧ مرار، رابح، والبيطاوي، وفاء، "القطاع الزراعي الفلسطيني ما بعد جائحة كورونا: التحديات واستراتيجيات المواجهة الفعالة"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، فلسطين، ٢٠٢٢، ص ٣٠-٣١.

٦٨ وزارة الزراعة الفلسطينية، "الإستراتيجية القطاعية للزراعة ٢٠٢١-٢٠٢٣"، رام الله، فلسطين، ٢٠٢١، ص ٢٥

٦٩ p:26, S. Hardeep ,

٧٠ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وآخرون، "المسح الصناعي ٢٠١٩، نتائج أساسية"، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٠، ص ٤٦.

٧١ معهد الأبحاث التطبيقية – أريج، "الإنتاج والتسويق الزراعي بين الواقع والتحديات"، القدس، فلسطين، ٢٠١٥

٧٢ مركز العمل التنموي، معاً، الموقع الإلكتروني: www.maan-ctr.org، ٢٠١٣/٦/١.

٧٣ اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية في فلسطين، الموقع الإلكتروني: www.pacu.org.ps، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٨/٥.

٧٤ مركز التجارة الفلسطيني – بال تريد، الموقع الإلكتروني: www.paltrade.org، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٨/٢.

٧٥ الموقع الإلكتروني لوزارة الزراعة: www.moa.gov.ps، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٧/٢٢.

٧٦ وزارة الزراعة، "إستراتيجية القطاع الزراعي – صمود وتنمية ٢٠١٤-٢٠١٦"، رام الله، فلسطين، ٢٠١٤، ص ٢١.

٧٧ وزارة الزراعة، "إستراتيجية القطاع الزراعي – صمود وتنمية مستدامة ٢٠١٧-٢٠٢٢ "، رام الله، فلسطين، ٢٠١٧، ص ١٧-١٨.

٧٨ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، "افتتاح المبنى الرئيس للشركة الأردنية الفلسطينية للتسويق الزراعي"، الموقع الإلكتروني: www.info.wafa.ps، ٢٠٢٢/٤/٩.

التعاونيات الزراعية دورها وفعاليتها: تحولات في الفكر التعاوني

محمود أبو شنب *

مقدمة

يُعد العمل التعاوني رافعةً حقيقيةً في تنمية اقتصادات البلدان، ولاعباً أساسياً في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، وتحقيق متطلبات صمود الفئات المجتمعية، خاصة الهشة منها، لذلك تولي البلدان اهتماماً بهذا القطاع، الذي يُعد أداة مهمة في تعزيز المشاركة الاقتصادية، وخلق فرص عمل جيدة، والحفاظ على الأمن الغذائي والاستثمار المحلي.

لعبت التعاونيات، خلال ستينيات القرن الماضي، دوراً استراتيجياً في تعزيز صمود المواطنين في مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته، نتجت عنها حركة نشطة في تشكيل التعاونيات في ظل غياب مؤسسات الدولة آنذاك، الأمر الذي ساهم في مساعدة الفقراء وصغار المنتجين والمزارعين على تلبية احتياجاتهم، والصمود أمام عمليات التهجير والاستيطان ومصادرة الأرض الفلسطينية.

في ظل التحولات التي شهدتها القضية الفلسطينية، شهد العمل التعاوني تحولات فكرية واقتصادية واجتماعية، تركت آثارها العميقة على الفكر التعاوني للجمعيات، وهذا مدعاة للبحث في دور التعاونيات الزراعية في تنمية الاقتصاد الوطني، والأمن الغذائي، في ظل الأزمة الاقتصادية والصحية العالمية، وماهية التحولات التي طرأت على الفكر التعاوني

* باحث في السياسات العامة

للتعاونيات، وهل فعلاً نحن بحاجة إلى هذه التعاونيات في فلسطين؟

تفترض الدراسة أن عمل التعاونيات وفق القيم التعاونية "المساعدة الذاتية، والاعتماد على النفس، والمسؤولية الذاتية، والاستقلالية، والديمقراطية، والمساواة، والعدالة، والتضامن، والانفتاح"، يضمن نجاحها وديمومتها في تحقيق أهدافها لصالح المزارعين، وأن وجود قطاع تعاوني قوي يعزز فرص التنمية الاقتصادية المحلية. ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي للإجابة عن السؤال المركزي للبحث: ما مدى فعالية الجمعيات الزراعية في تعزيز صمود المزارعين؟

الحركة التعاونية في فلسطين

يعود تأسيس أول جمعية تعاونية في فلسطين إلى العام ١٩٢٤،[١] حيث تم تسجيل أول جمعية عربية في عكا لمنتجي التبغ، في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، وبدأ انتشار العمل التعاوني المنظم في فلسطين حتى صدور أول قانون للتعاون، وهو قانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٣، حيث تم تسجيل ٢٤٤ جمعية تعاونية بين العام ١٩٣٣ و١٩٤٨ في الوسط العربي، منها نحو ٨٠٪ في قطاع الزراعة والتنمية الريفية و١٠٪ في قطاع النقل و١٠٪ جمعيات استهلاكية، وقد كان للحركة التعاونية آثار إيجابية في تحقيق احتياجات عدة في ما يتعلق بتوفير الاحتياجات الأساسية من ماء وكهرباء ونقل، وغيرها.[٢]

المراحل التاريخية لتطوير الجمعيات

مرت الجمعيات التعاونية بمراحل متعددة ومتغيرات تبعاً لتحولات القضية الفلسطينية، منذ وقوع الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين، وصولاً إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد رافق ذلك تحولات في الفكر التعاوني، وهنا نستعرض المراحل التاريخية لتطور الجمعيات:

١. المرحلة الأولى: (١٩٤٨-١٩٦٧) استمرت زيادة تسجيل الجمعيات المختلفة منذ العام ١٩٤٨ حتى حرب عام ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ عدد التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية ١٦٩ جمعية تضم في عضويتها ٨٩٠ مزارعاً، أما في قطاع غزة، فقد بلغ عددها ١٧ جمعية تضم ١١٦٦ مزارعاً، وبعد الاحتلال تمت إعاقة كبيرة في تسجيل الجمعيات وتطورها نتيجة سياسة الاحتلال التي تتعارض مع المبادئ التعاونية العالمية من استقلالية وباب العضوية[٣] المفتوحة، كما أسس إبان الحكم الأردني عدد من الاتحادات، كالاتحاد التعاوني المركزي العام، واتحاد مدققي الحسابات التعاوني، ثم اتحاد جمعيات عصر الزيتون العام عام ١٩٦٦.[٤]

٢. المرحلة الثانية: (١٩٦٧-١٩٩٥): استمرت التعاونيات بالعمل تحت مظلة المنظمة التعاونية الأردنية، على الرغم من ضغوط الاحتلال، فقد بقي تسجيلها محدوداً حتى أوائل الثمانينيات، وبعد ذلك لوحظ ارتفاع في عدد الجمعيات بتشجيع من المنظمة المذكورة وعملت تلك الجمعيات في مشاريع الإسكان التعاونية وبناء معاصر الزيتون والإقــراض الزراعي القادم من منظمة التحرير الفلسطينية وعبر اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لتعزيز صمود السكان بأرضهم، وكذلك تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية.[٥]

٣. المرحلة الثالثة (١٩٩٥-٢٠١٧): بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤، بدئ العمل على تنظيم عمل الجمعيات من خلال وزارة العمل الفلسطينية ضمن الإدارة العامة للتعاون، وقامت بالعمل على إعادة تصويب عمل الجمعيات ووضعت عدداً من الخطط والسياسات لتطوير القطاع التعاوني، وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية الفاعلة (أي التي يوجد لديها نشاط تعاوني وملتزمة بشروط تسجيلها القانونية) ٢٥١ جمعية، منها ٢٣٠ جمعية في الضفة الغربية و٢١ جمعية في قطاع غزة. شكلت الجمعيات التعاونية ما نسبته ٤٧٪ من إجمالي الجمعيات التعاونية المسجلة لدى الإدارة العامة للتعاون البالغة ٦١٠ جمعيات.

٤. المرحلة الرابعة (٢٠١٧-٢٠٢٠): أقر أول قانون فلسطيني خاص بالجمعيات التعاونية رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧ وبموجبه أنشئت هيئة العمل التعاوني، وجسمان مهمان لقطاع العمل التعاوني، وهما صندوق التنمية التعاوني والمعهد التعاوني، وجاء ذلك استجابة لآراء مجموعة من الخبراء الوطنيين والدوليين بهدف توحيد المنظومة التشريعية للقطاع التعاوني وتعزيز استقلالية التعاونيات.

دراسات سابقة

أجمعت الدراسات السابقة المتخصصة في مجال التعاونيات على وجود خلل في تطبيق مبادئ وقيم التعاونيات، وضعف بنيوي، سواء على مستوى التخطيط الإداري أو التنفيذي، إلى جانب النمطية في ممارسة مهامها، وأظهرت كيف كان للتمويل الخارجي أثر كبير في تحول الفكر التعاوني للجمعيات، من فكر طوعي وتنموي إلى فكر غايته الربحية وتحقيق مكاسب تمويلية تحد من ديمومة واستمرارية الجمعيات وتقوض نشاطها وأدوارها الرئيسة.

هناك ضعف للفهم التعاوني، وضعف لدور القطاع التعاوني في التوظيف والتشغيل

وانخفاض في العمل التطوعي سواء من أعضاء الهيئة العامة أو من المجتمع المحلي، إلى جانب تدني مشاركة المرأة ومساهمتها في العمل التعاوني الزراعي، وضعف في بنية الأعمال الاقتصادية، ووجود نسبة عالية من التعاونيات التي لا تمتلك أي مشروع اقتصادي على المستوى الخاص أو بالشراكة مع مؤسسات أخرى، وانخفاض في السيولة المالية في التعاونيات ومعاناتها من العجز المالي وقلة الأرباح، وضعف لجان الرقابة وخدمات البناء والتطوير المؤسسي وبرامج بناء القدرات، وضعف مستوى التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي.[٦]

وفي ما يخص التمويل، يمكن توظيف التمويل في خدمة أنشطة التعاونيات القائمة وزيادة فعاليتها. لكن إنشاء التعاونيات بهدف الحصول على تمويل يتناقض مع المبدأ الأساسي في العمل التعاوني، الذي يقضي بأن تنشأ التعاونيات بناء على مساهمات الأعضاء للوصول إلى حاجاتها أو تحقيق مصالحهم المشتركة. إذ يمكن أن يؤدي التمويل إلى إقبال الأفراد على إنشاء تعاونيات تعتمد على تمويل وليس على مساهمة الأعضاء، كما أن سهولة الحصول على التمويل تؤدي إلى انخفاض مستوى الاهتمام بإدارة الموارد المالية وتنميتها. وبالنتيجة، فإن ذلك سيسهم في إخفاق التعاونيات في أداء أهدافها، ويزيد من النماذج غير الناجحة أمام المجتمع المحلي.[٧]

وعلى الصعيد الدولي، أثبتت دراسة (2005, Dogarawa) أن التعاونيات على مدار ١٦٠ عاماً الماضية كانت وسيلة فعالة لإيجاد طريقة للتحكم في الظروف الاقتصادية، حيث إنها تساعد بجدارة في إيجاد فرص عمل وزيادة النمو الاقتصادي. وهناك دراسات توضح دور التعاونيات كمشاريع ريادية ومشاريع ذات نشاطات اقتصادية.

هناك إشكاليات وتحديات تعصف بالجمعيات التعاونية الزراعية، الأمر الذي يهدد بقاءها واستمرارها، خاصةً في مجال الفاعلية والكفاءة في العمل، ومؤشر ذلك أن العجز المالي في القطاع التعاوني أكبر من الفائض، وإجراءات الاحتلال بحق القطاع الزراعي، وتواضع الدعم الحكومي، وعدم توفر حماية حقيقية لمدخلات الإنتاج الزراعي ومخرجاته؛ فاقم المشكلة، إلى جانب إشكاليات الحوكمة داخل التعاونيات، ووجود إشكالية في مفهوم العمل التعاوني، وفلسفته، حيث اعترى هذا المفهوم تشوه بعد العام ١٩٤٨.[٨]

كذلك، لعبت الحركة التعاونية دوراً كبيراً ومؤثراً في بناء اقتصادات دول، تعتبر اليوم من الدول المتقدمة في الترتيب العالمي لقوة الاقتصاد، مثل ماليزيا تحت قيادة مهاتير محمد،

فقد نجحت باعتمادها على النهج التعاوني، أن تضع حلولاً ثابتة ومستقرة، للانتقال من واقع الاقتصاد المتخلف إلى واقع الاقتصاد النامي والمتطور، الذي حقق ويحقق حياة كريمة لأبناء ماليزيا. وتجربة الهند على هذا المستوى، أيضاً، فقد استطاعت بهذا الأسلوب حل مشاكل أساسية في اقتصادها، وأنشأت اقتصاداً استطاع أن يبني الاقتصاد الوطني في الجمهورية الهندية، ذات التعداد السكاني الكبير، إذ كان للحركة التعاونية الدور الأكبر في مواجهة الفقر. وتتيح التعاونية إمكانية مقاومة الفقر ومتانة أكثر وصموداً أطول مقارنة بالمشاريع التقليدية المملوكة للقطاع الخاص.[٩]

أبرزت الدراسات وجود أزمة ثقة في هذه الجمعيات، حيث لا يكون الهدف من عملية تأسيس بعض التعاونيات تحقيق مصالح عامة سواء للجمعية أو أعضائها أو المجتمع الذي توجد فيه، بل لتحقيق مصالح شخصية، وهو ما أطلق عليه العضوية الزائفة وضعف الشعور بجدوى الحركة التعاونية والانضمام إلى التعاونيات، وذلك لعدم وجود العدد الكافي من الجمعيات التعاونية الناجحة على مستوى الوطن، أو عدم نشر قصص النجاحات التي حققتها بعض هذه التعاونيات.[١٠]

الإطار القانوني والمؤسساتي

كانت الجمعيات التعاونية تحتكم إلى قوانين قديمة تعود إلى الانتداب البريطاني والحكم الأردني، بالاستناد إلى القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٣ النافذ في قطاع غزة؛ والقانون الأردني رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ النافذ في الضفة الغربية، إلى أن تم تحديث البيئة القانونية الناظمة لعمل الجمعيات بعد صدور القرار بقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٧ بشأن الجمعيات التعاونية (قانون الجمعيات التعاونية[، الذي بموجبه أنشئت هيئة العمل التعاوني، وأنشئ جسمان مهمان لقطاع العمل التعاوني، هما: صندوق التنمية التعاوني والمعهد التعاوني، بهدف توحيد المنظومة التشريعية للقطاع التعاوني وتعزيز استقلالية التعاونيات.[١١]

تعتبر هيئة العمل التعاوني هي الجهة المسؤولة عن تنظيم القطاع التعاوني والإشراف عليه من خلال القيام بمجموعة من المهام والصلاحيات التي حددتها مواد القرار بقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٧ بشأن الجمعيات التعاونية.[١٢]

التعاونيات عام ٢٠٢٠

حقائق وأرقام:[١٣]

١. بلغ عدد التعاونيات المسجلة في سجلات هيئة العمل التعاوني لعام ٢٠٢٠ (٦٦٧) تعاونية، منها ٣٣٩ تعاونية عاملة، ٣٢٨ تعاونية غير عاملة.

٢. بلغ عدد التعاونيات العاملة والمصنفة ذكور (٦٣) تعاونية، والإنـــاث (٤١) تعاونية، والمختلطة (٢٣٥) تعاونية.

٣. بلغ عدد التعاونيات غير العاملة والمصنفة ذكور (١٢٣) تعاونية، والإناث (٢١) تعاونية، والمختلطة (١٨٤) تعاونية.

٤. بلغ عدد التعاونيات العاملة موزعة على القطاعات: (١٣٩) زراعية، (١٠٢) إسكانية، (٦٣) خدماتية، (٢٢) حرفية، (١٣) استهلاكية.

٥. بلغ عدد التعاونيات غير العاملة موزعة على القطاعات: (١٢٧) زراعية، (١٣٠) إسكانية، (٥١) خدماتية، (١٠) حرفية (١٠) استهلاكية.

٦. بلغ عدد التعاونيات النسوية العاملة مصنفة على القطاعات: (٥) زراعية، (١) إسكانية، (١٩) خدماتية، (١٣) حرفية، (٣) استهلاكية.

٧. بلغ عدد الأعضاء في التعاونيات العاملة (٦٧٢,٤١) وفي التعاونيات غير العاملة (٩٤٠,١٥).

٨. بلغ إجمالي أصول والخصوم في ميزانيات التعاونيات العاملة في جميع القطاعات (٩٥٢,٣٦٢,١٨٨) ديناراً أردنياً.

٩. مع نهاية العام ٢٠٢٠ تم تسجيل اتحاد جديد، هو الاتحاد التعاوني لتسويق المنتجات التعاونية و١١ تعاونية جديدة.

١٠. في العام ٢٠٢٠ ألغي تسجيل٧ جمعيات وتنشيط ١١ جمعية تعاونية وإصدار ٩ قرارات تحقيق لجمعيات تعاونية و٨٩ قراراً لتصفية تعاونيات.

ووفق بيانات هيئة العمل التعاوني للعام ٢٠٢٠، بلغ إجمالي التعاونيات المسجلة في فلسطين والمنظمة للاتحادات ١٥٩ تعاونية من إجمالي ٦٦٧ تعاونية مسجلة في المحافظات الشمالية، أي ما نسبته ٢٤٪ فقط من التعاونيات المسجلة في فلسطين منتسبة إلى الاتحادات، وتعتبر هذه النسبة ضئيلة.

تشير البيانات إلى أن ١٣٧ تعاونية مصنفة كتعاونيات عاملة منضمة للاتحادات، وأن عدد التعاونيات العاملة في المحافظات الشمالية ٣٣٩، مما يعني أن نسبة انضمام التعاونيات العاملة للاتحادات: ٤٠,٤٪ بالإضافة إلى ٢٢ تعاونية غير عاملة تعمل في القطاعين

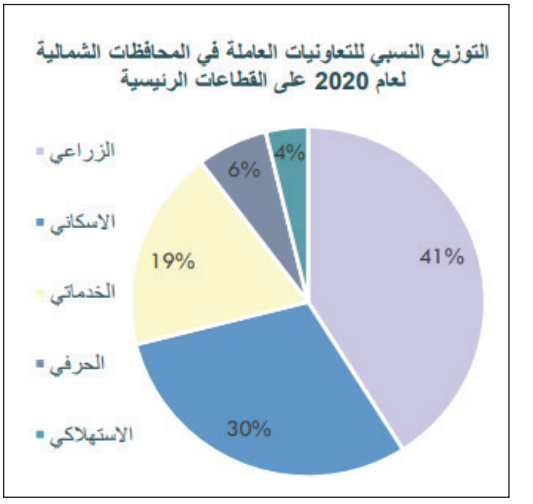

شكل رقم (٨): التوزيع النسبي للتعاونيات العاملة في المحافظات الشمالية لعام ٢٠٢٠ على القطاعات الرئيسية.

الزراعي والخدماتي، وأن ما نسبته ٢,٧٢٪من التعاونيات تم تسجيلها خلال فترة دولة فلسطين، وما نسبته ٨,٢٧٪ من التعاونيات تم تسجيلها خلال فترتي الاحتلال الإسرائيلي والإدارة المدنية.

في ما يلي التوزيع النسبي للتعاونيات المصنفة على القطاعات التعاوني الرئيسة. ويوضح الشكل الآتي أن القطاع الزراعي يمثل أعلى نسبة، وهي ٤١٪، يليها القطاع الإسكاني بما نسبته ٣٠٪، ثم القطاع الاستهلاكي ٤٪ بأقل نسبة. [١٤]

عالمياً: ينتمي ما يزيد على ١٢٪ من سكان العالم إلى واحدة من ٣ ملايين مؤسسة تعاونية في العالم؛ ووصل إجمالي مبيعات أكبر ٣٠٠ تعاونية إلى ما يزيد على ملياري دولار أميركي، كما توظف التعاونيات ٢٨٠ مليون شخص حول العالم (أي ١٠٪ من مجموع العاملين في العالم). وظهرت أولى التعاونيات في أسكتلندا في ١٤ آذار ١٧٦١. وفي العام ١٨٤٤ أنشئت مجموعة من ٢٨ حرفياً من العاملين في مصانع القطن في شمال إنجلترا مؤسسة تعاونية حديثة. [١٥]

احتفلت التعاونيات في جميع أنحاء العالم، في ٢ حزيران ٢٠٢٢، باليوم الدولي المائة للتعاونيات، وركز شعار هذا العام على أهمية دور "التعاونيات في بناء عالم أفضل". [١٦]

الإطار التحليلي للتعاونيات:

١. التمويل

أظهرت الدراسات والأدبيات والمقابلات التي أجريتها، أن الحركة التعاونية قبل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، كانت نشطة ولعبت دوراً مهماً في تعزيز صمود المزارعين، وتم تأسيس جمعيات استجابةً لحاجة المزارعين للممارسة الجمعية في تلبية احتياجاتهم ومستلزمات الصمود أمام سياسات الاحتلال وإجراءاته، وقد شكلت نجاحاً في مساعدة الفلاحين، خاصة أن مواردها ذاتية ولم تعتمد على مصادر أخرى، وكانت فكرة تأسيسها نابعة من حاجة ضرورية لمعالجة الإشكاليات التي تواجه المزارعين، مما حافظ على ديمومة

الجمعية واستمراريتها.

وبعد تأسيس السلطة الوطنية، ووصول الجمعيات إلى مصادر التمويل، تشكلت مرحلة جديدة في بلورة فكر الجمعية التعاونية القائم على اعتبار الجمعية أداة في جذب التمويل على حساب المنفعة العامة، حيث تم تأسيس جمعيات بهدف الحصول على التمويل في منطقة ما بصرف النظر عن احتياجها للتمويل، ووصل الأمر إلى أن بعض أعضاء الجمعيات لا يدفعون مساهمات بحجة الوضع الاقتصادي السيئ، وتداعياتها على المزارعين، الأمر الذي يتطلب الحصول تمويلات خارجية دون ذلك لا تعمل الجمعية.[١٧]

لوحظ أنه تم دمج عدد من التعاونيات ضمن مشاريع المنظمات غير الحكومية عبر اشتراطات التمويل الأجنبي، الذي أدى في بعض الحالات، إلى حرف اهتمام التعاونيات الزراعية عن تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع المحلي، والتوجه أكثر إلى التركيز على الإنتاج الزراعي الموجه بعقلية الربح الخالص من خلال التصدير للأسواق العالمية، أو العمل على الزراعة البيئية دون إدراك إمكانياتها من عدمه.[١٨]

ينظر إلى الجمعيات على أن هدفها تحقيق مكاسب مادية على حساب حاجة المزارعين ومعالجة مشاكلهم وقضاياهم، لذلك هناك بعض الجمعيات التي تم تأسيسها ضمن مخرجات مشاريع المانحين، بصرف النظر عن مدى الحاجة إليها، من باب تسجيل نجاح للمشروع، وبالتالي تم تأسيس هذه الجمعيات لغرض التمويل. "بعد انتهاء المشروع تقوم الجمعية ببيع المعدات وهناك مجموعات شبابية ظهرت، مؤخراً، بفكر تعاوني وبالاعتماد على الذات تعمل بشكل أفضل من الجمعيات التعاونية".[١٩]

٢. الشفافية

هناك خلل يشوب عمل التعاونيات الزراعية - التي تم التدقيق عليها، حيث تعاني التعاونيات من تطبيق أسس الحوكمة السلمية، لذلك نجد أن عدد التعاونيات المسجلة في سجلات هيئة العمل التعاوني للعام ٢٠٢٠ بلغ (٦٦٧) تعاونية، منها ٣٣٩ تعاونية عاملة، و٣٢٨ تعاونية غير عاملة، وهناك انخفاض في عدد الميزانيات التي تمت المصادقة عليها، إذ صادقت الهيئات العامة على ٢٩٦ ميزانية سنوية للتعاونيات في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام ٢٠١٩، الذي صادقت فيه على ٤١١ ميزانية، مما يعني انخفاضاً بـ١١٥ ميزانية. وتعود أسباب ذلك إلى تداعيات جائحة كورونا التي عطلت مختلف الأنشطة الاقتصادية. [٢٠]

في العام ٢٠١٩، عمل ديوان الرقابة الإدارية والمالية على التدقيق على تعاونيتين زراعيتين، وكانت هناك مخالفات قانونية وإدارية ومالية عديدة، وتم تحويل الجمعيتين التعاونيتين الزراعيتين إلى هيئة مكافحة الفساد، لوجود مخالفات ترتقي لمستوى "شبهات فساد"، الأمر الذي يشير إلى خلل في منظومة النزاهة ودرء مخاطر الفساد ومكافحته.[٢١]

يستدعي وجود ٣٢٨ تعاونية غير عاملة من هيئة العمل التعاوني الإسراع في تصفية الجمعيات غير الفعالة، "في العام ٢٠٢٠ قامت الهيئة بإلغاء تسجيل ٧ جمعيات وتنشيط ١١ جمعية تعاونية وإصدار ٩ قرارات تحقيق لجمعيات تعاونية و٨٩ قرار لتصفية تعاونيات".[٢٢]

٣. مساعدة المزارعين

يعد الفكر التعاوني عاملاً استراتيجياً في معالجة الأزمات الاقتصادية وتداعياتها وخياراً مهماً في معالجة التحديات التي تواجه المزارعين، خاصة في ما يتعلق بمواجهة سياسات الاحتلال وإجراءاته بما فيها منعه الوصول إلى الأراضي، إلى جانب توفير الأدوات الزراعية، وعملية تسويق وترويج المنتجات، لمسنا أهمية ذلك خلال الجائحة الصحية (فيروس كورونا- كوفيد-١٩) التي أنتجت ظواهر تعاونية إيجابية سواء من خلال الجمعيات التعاونية أو مجموعات شبابية لتسويق المنتجات خاصة خلال فترة الإغلاق، كما هو الحال في منطقة صفا، وقيام مجموعة من الشباب بالمبادرة إلى حماية الأرض من الاستيطان من خلال زراعة الأرض وإقناع أهالي البلدة بأهمية عدم ترك الأرض بوراً، وهذا حقق نجاحاً كونه قائماً على الفكر التعاوني الذاتي.[٢٣]

تلعب الجمعيات القائمة على الفكر التعاوني دوراً مهماً في تعزيز صمود المواطنين، خاصة في المناطق المسماة (ج)، وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي للعائلات، والحفاظ على الإنتاج الزراعي للمزارعين، وهذا النوع من الجمعيات الذي استفاد من التمويل استطاع أن يوظفه بطريقة إيجابية تعود بالنفع على المستفيدين، وهناك جمعية أسست مصنعاً متخصصاً في إنتاج الألبان والأجبان.[٢٤]

من المهم التطبيق الفعلي لقانون التعاونيات، الذي يعد عصرياً ومتطوراً، والترجمة الفعلية للاسترداد الضريبي بأسرع وقت ممكن حتى يستمر المزارع في الإنتاج، وبالتالي، فإن الدعم الحكومي وتوفير الإمكانيات خاصة في وضع السياسات مهم في تنمية القطاع التعاوني، لذلك لابد من تعزيز الفكر التعاوني، وألا ينظر إلى الجمعيات التعاونية على أنها جمعيات خيرية،

مع أهمية النظر في اللوائح التنفيذية لقانون التعاونيات.

٤. استجابة التعاونيات للأزمات

تأثرت معظم المؤسسات الاقتصادية خلال فترة الجائحة الصحية، ومعظم التعاونيات العاملة من الجوانب المالية، أو من الجوانب الإداريـــة والتنظيمية أو في جوانب تقديم الخدمات التعاونية للأعضاء، أو جوانب التوسع والتطوير.[٢٥]

وعلى الرغم من الجائحة، فقد ساهمت ٧١ تعاونية في تنفيذ ١٠٦ مبادرات مجتمعية، تقدر قيمة هذه المبادرات بنحو مليون شيكل، وقد استفاد منها مجموعة من الأسر المحتاجة بشكل مباشر، وصندوق وقفة عز، ولجان الطوارئ وغيرها من اللجان، والمحجور عليهم ومرضى كورونا، بالإضافة إلى أعضاء التعاونيات وأسرهم. [٢٦]

عمل اتحاد الجمعيات التعاونية على التخفيف من قرارات الحد من انتشار فيروس كورونا عبر إطلاق مجموعة من المبادرات، منها شراء منتجات الجمعيات التي كانت مكدسة لديها، وتم بيعها في الأسواق المحلية، وهناك جمعيات لم تعمل، استطاعت الانسجام مع الأزمة وعملت على تسويق المنتجات، لكن بالمجمل العام تركت الجائحة الصحية آثاراً عميقة على الجمعيات، فهناك جمعيات اضطرت إلى إتلاف منتجاتها.[٢٧]

المزارعة ميساء الخطيب من قرية كفر نعمة، قامت بتأسيس مشروع زراعي خلال الجائحة الصحية في منطقتها، واعتبرت الجائحة فرصة للاعتماد على الـذات، والانتقال من الحاجة إلى الإنتاج، وحالياً تتم زراعة الأـرص بمحاصيل زراعية متنوعة وفي مجال التصنيع الغذائي الطبيعي ويتم تسويقها بالتعاون مع الجمعيات التعاونية والمراكز الثقافية وبلدية رام الله التي تنظم سوق الحرجة، حيث ضم مؤخراً نحو ١٨٠ مشتركاً ويعد نافذةً مهمةً لتسويق المنتجات واستقطاب الزائرين خاصة من فلسطينيي ٤٨. [٢٨]

منى خالد عبد القادر "أم عمر" عضو في جمعية ترمسعيا الزراعية، مضى على تأسيسها سبع سنوات: "نواجه مشكلة في عدم الوصول إلى الأرض نتيجة منع الاحتلال الإسرائيلي الفلاحين من الاستثمار فيها خاصة في موسم القطاف والحراثة، ونقدم خدمات في مجال توفير الأشتال بمبالغ رمزية، وأيضاً حراثة الأرض المهددة بالاستيطان"، والجمعية تلعب دورا مهما في تعزيز صمود الفلاحين، لكن تبقى خدماتها محدودة نتيجة عدم وجود الدعم الكافي للجمعية.[٢٩]

أظهرت أم عمر تداعيات الجائحة الصحية على أداء التعاونية، نتيجة الإغلاق وعدم التمكن من تسويق منتجات الجمعية، وعلى الرغم من

ذلك فقد استمرت الجمعية بتقديم المساعدات للمزارعين في مجال الحراثة والأشتال، وتسويق المنتجات.[٣٠]

٥. تسويق المنتجات

تحتاج عملية تسويق منتجات الجمعيات الزراعية وترويجها، إلى معرفة بالمواصفات والمقاييس المعتمدة، والاستخدام الأمثل لعملية التعبئة والتغليف الجيد التي تعلب دوراً مهماً في جذب وإقناع المستهلك بهذا المنتج، وهناك عدد محدود من الجمعيات التي تهتم بهذا الجزء، وهذا ما لمسناه خلال الزيارة الميدانية لسوق مـوارس (الاسـم التجاري والعلامة التجارية الرسمية لمنتجات الجمعيات التعاونية الزراعية) التي تسوق تحت مظلة اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية.[٣١]

والتسوق الجيد للمنتجات له متطلبات تحتاج إلى تحسين وتطوير وتحديثات مستمرة في مختلف مكونات الإنتاج، والانتقال من الطرق التقليدية التي تقلل فرص إقناع المستهلك بالمنتج، وقد كان واضحاً على بطاقة البيان للمنتجات وأسلوب التغليف، وهذا يعكس ضعف الجمعيات في عملية الترويج والتسويق الجيد وكيفية تقديمه بأسلوب عصري وحديث "أغلبية منتجات الجمعيات بحاجة إلى عملية تطوير وتحسين حتى نتمكن من عرضها في سوق موارس وهذا ما نقوم به في الاتحاد".

وفي إطار تعزيز قدراتها التسويقية، حصلت تعاونيات على شهادات علامات تجارية تنشط في المجال الزراعي منها جمعية كفر لاقف النسائية الخيرية، وبيتا التعاونية للتصنيع الغذائي، وباقة الشرقية التعاونية الزراعية، والسنابل التعاونية، والعقبة التعاونية الزراعية، وجمعية تراثنا الأصيل النسائية، و"استطاعت ست جمعيات منتصف العام ٢٠٢٢ تصدير زيت الزيتون والمفتول والصابون وغيرها بحيث بلغ حجم صادراتها نحو ١٢٦ ألف دولار، ويتوقع أن يرتفع الرقم إذا شمل باقي الجمعيات".[٣٢]

أيمن حجازي، مدير دائرة المعارض في وزارة الزراعة: "هناك العديد من الجمعيات التعاونية التي تنشط في المجال الزراعي وتنظم معارض متخصصة في مختلف القطاعات ونعمل على مساعدتها بهدف الترويج لهذه المنتجات خاصة في المواسم الزراعية، ويتم التعاون مع الجمعيات المسجلة رسمياً وتقديم دعم لهذه الجمعيات وهناك دائرة مختصة في الوزارة تتابع الجمعيات والتنسيق معها وتنفيذ مشاريع متنوعة".[٣٣]

يرى حجازي أن الفكر التعاوني في فلسطين غير متطور بحيث يصل إلى مرحلة متقدمة، و"نحاول تغيير هذا هذا الفكر بحيث لا يكون قاصراً على التمويل خصوصاً، أن هناك انتقادات لأن بعض الجمعيات تأسست كمخرج

للمشاريع وبعد انتهاء المشروع ينتهي دورها، لذلك نسعى إلى مساعدة الجمعيات وتطويرها والتشبيك مع مختلف المؤسسات، حتى تقدم الخدمات لمنتسبيها كما يجب".[٣٤]

٦. أزمة ثقة

المزارع أحمد دنون من مدينة رام الله، وعضو سابق في جميعة مربي النحل، انسحب من الجمعية قبل ست سنوات لأن نشاطها محدود، ووقته لا يسمح بالتفرغ للعمل التطوعي في الجمعية، حيث إن واقع عمل الجمعيات لا يؤدي الحد الأدنى المطلوب، وهناك معيقات تحد من ذلك كونها بحاجة إلى دعم حكومي وتنسيق كامل بين الجمعيات ووزارة الزراعة، ولابد من عمل جماعي لمواجهة المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي بشكل عام وقطاع النحل على وجه الخصوص وهذا بحاجة إلى التنسيق بين الأطراف ذات الصلة خاصة مكافحة العسل المستورد الذي يكون على حساب العسل الوطني.[٣٥]

تراجع أداء جمعية مربي النحل نتيجة عدم توفر الحاضنة الحكومية، مما أدى إلى الإحباط لدى الهيئة الإدارية للجمعية وبالتالي انعكس سلباً على أداء الجمعية، الأمر الذي يستدعي تفعيلاً حقيقياً للجمعيات القائمة ودعمها، للأسف هذا غير موجود، وصوت الجمعيات غير مسموع، نتيجة الفجوة الكبيرة بين الحكومة وجمعية مربي النحل، وتم رفع مذكرات مطلبية ولم يتم تحقيقها، بالمجمل "تعد الجمعيات التعاونية المتخصصة في مجال النحل تمثيلاً حقيقياً للمزارعين كونها أنشئت من رحم المعاناة وأغلب منتسبي الجمعية هم من مربي النحل".[٣٦]

"هناك أزمة ثقة في الجمعيات التي تمثلهم أمام الحكومة، وبعض مربي نحل لم يشاركوا في فعاليات الجمعيات لأنهم لم يلمسوا أثراً إيجابياً من هذه الجمعيات والمهرجانات.[٣٧]

استطاعت بعض الجمعيات - التي تحافظ على منتسبيها من خلال تقديم الخدمات في مجال عملها، والربط بين الإنتاج والتصنيع - إقناع المواطنين بأهمية دور التعاونيات عبر الانتقال من الحاجة إلى الإنتاج، وفي السياق، تحدثت المواطنة وفاء عاصي من بلدة بيت لقيا، غرب مدينة رام الله، عن تجربتها مع جمعية مربي النحل، التي انطلقت إلى سوق العمل من خلال دورة تخصصية وفرتها الجمعية في تعلم صناعة مخرجات العسل في مجال العلاج الطبيعي، وبعد هذه الدورة تمكنت من تصنيع علاجات طبيعية بالاعتماد على مختلف منتجات العسل.

اليوم وفاء لديها القدرة على تصنيع نحو ٤١ صنفاً إلى جانب صابونات علاجية، وتسويقها

عبر صفحة إلكترونية والمشاركة في المعارض، بعد مرور خمس سنوات من العمل في هذا المجال، هناك إقبال على هذه العلاجات من مختلف محافظات الضفة الغربية، والفضل في كل ذلك يعود إلى جمعية مربي النحل والخدمة التي قدمتها والمساعدة أيضاً في تسويق المنتجات، و"نسعى حالياً إلى ترخيص المنتج بالتعاون مع الجمعية، والمطلوب من كل الجمعيات الترويج للمشاريع والخدمات التي تقدمها في مختلف المجالات".[٣٨]

البيئة القانونية

يلعب توفير بيئة قانونية محفزة لبيئة العمل دوراً استراتيجياً في تطوير القطاع التعاوني، ومعالجة الإشكاليات التي تواجه التعاونيات، وبالتالي استمرار تحديث الأنظمة والقوانين المعمول بها في هذا القطاع مهم، خاصة بعد توحيد القوانين وصدور قرار بأول قانون فلسطيني خاص بالجمعيات التعاونية رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧، الذي ينظم عمل التعاونيات وإدماجها في المشاركة الاقتصادية.

لا يعبر قانون الجمعيات التعاونية عن الهدف الأساسي وجوهر العمل التعاوني وأبعاده السياسية والاجتماعية كأداة للمواجهة والمقاومة على صعيدين، الأول السياسات الاقتصادية الرأسمالية والنيوليبرالية، وما ينتج عنها من تهميش للفئات الفقيرة وزيادة تردي أحوالها وظروف معيشتها والفروق في المجتمع، والثاني كأداة مقاومة في ظل السياسات التي يفرضها الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي في الظرف الفلسطيني الذي يستهدف السيطرة على الأرض والمياه والموارد والتضييق على الفلسطينيين.[٣٩]

ستساهم التعديلات المقترحة على قانون الجمعيات التعاونية من هيئة العمل التعاوني (في حال اعتمادها)، في تفعيل عدد أكبر من الجمعيات التعاونية، وتجاوز بعض العقبات التي تواجه التعاونيات، على الرغم من أن بعض التعديلات المقترحة بحاجة إلى تعديل عليها، وتخلق نوعاً آخر من الإشكاليات القانونية.[٤٠]

على مدار ثلاث سنوات طالبنا بتعديل قانون التعاونيات، وبعد الاستجابة، أصدر قرار لتعديل القانون، لكن تفاجأنا مؤخراً بأن مجلس الوزراء قرر عدم تعديل القانون طبعاً لم ينشر ذلك، لمسنا ذلك من خلال مراجعة الجهات المختصة.[٤١]

استنتاجات

يلعب وجود تعاونيات زراعية فاعلة وقوية تستند في عملها إلى القيم التعاونية دوراً استراتيجياً في مساعدة الفلاحين وصغار المنتجين، ومساعدة الفقراء، وأثبت جل الدراسات أن البلدان المتقدمة تحرص على تطوير ودعم قطاع التعاونيات كونها تلعب دوراً في تنمية الاقتصاد والمحافظة على الروابط المجتمعية التي تتعرض إلى اختلالات خاصة في الأزمات، لكن في الحالة الفلسطينية نجد أن التعاونيات تعاني من إشكاليات عدة تحد من تطورها والقيام بمهامها كما يجب، والصمود أمام مواجهة الأزمات والتحديات.

أظهرت المعطيات ضعف الوعي بأهمية التعاونيات في المجتمع، الأمر الذي عزز من تهميش دورها في المشاركة الفاعلة في العملية الاقتصادية التنموية والاجتماعية، وبات وجود هذه التعاونيات معرضاً للتصفية حال لم يتم تصويب أوضاع التعاونيات وفق القيم والمبادئ التعاونية، وبالتالي فإن ظهور مبادرات شبابية بعيداً عن هذه التعاونيات يعطي مؤشراً على ضعفها وعدم الثقة بدورها في المجتمع، وعدم قدرة العديد من التعاونيات على تقديم خدمات ذات نوعية للأعضاء.

يلعب الاستغلال الأمثل للطاقات الكامنة في التعاونيات دوراً مهماً في توفير متطلبات الأمن الغذائي، ويعزز من إمكانيات مواجهة الأزمات والتحديات، خاصة سياسات وإجـراءات الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي، فإن الحفاظ على وجود هذه التعاونيات مهم واستراتيجي، يجب قيادة برنامج إصلاح شامل لهذه التعاونيات، وإعادة تركيبها على أسس القيم ومبادئ العمل التعاوني وصولاً إلى تقديم خدمات نوعية ذات جودة عالية لمنتسبيها بحيث يساهم في تطوير القطاع الزراعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

تعاني التعاونيات من ضعف في الإمكانيات والـقـدرات، لاسيما في مجالات التسويق والتشبيك، وبناء تحالفات قوية ومتينة، لذلك نجد أن المنتجات تفتقر إلى التغليف الجيد والاهتمام ببطاقة البيان، والحصول على علامات تجارية بما فيها الجودة، لتعزيز الثقة والمنافسة في الأسواق المحلية والدولية، وبالتالي لابد من الاهتمام بهذا الجانب في عمليات التسويق والترويج، ولابد أيضاً من تكثيف المعارض الترويجية بحيث لا تكون مقتصرة على منطقة جغرافية واحدة بل تشمل جميع محافظات الوطن.

هناك توجهات حكومية لدعم القطاع الزراعي وتم تصميم عنقود زراعي، بغية استغلال الطاقات الكامنة في المحافظات، وتوسيع القاعدة الإنتاجية الزراعية، وتنفيذ مشاريع زراعية، إلا

أن ذلك يحتم تكثيف الجهود لتصمم مشاريع زراعية واعدة واستراتيجية تصب في مصلحة القطاع الزراعي، من جهة وتعزيز قدرات وإمكانيات التعاونيات من جهة أخرى، حتى تتمكن من المشاركة الفاعلة في عملية تطوير وإصلاح القطاع الزراعي وزيادة المساهمة في الناتج الإجمالي.

لقد تأثرت التعاونيات بشكل كبير خلال فترة كورونا، خاصة في مجال تسويق المنتجات مثل تسويق العسل، ووقف أنشطة التصدير خاصة منتجات زيت الزيتون، الأعشاب الطبية وبعض الخضروات ومنتجات التعاونيات النسوية مثل المفتول والمخللات ومنتجات الألبان كما تراجع إنتاج التعاونيات الحرفية وتعاونيات التصنيع الغذائي نتيجة القيود على الحركة ونقل المنتجات أثناء الإغلاق، إضافة إلى تراجع مبيعات معظم التعاونيات خاصة الزراعية والاستهلاكية نتيجة ضعف القدرة الشرائية.

التوصيات

١. إعادة الاعتبار للفكر التعاوني، عبر إطلاق حوار مجتمعي شامل قائم على مبدأ "التعاون لصناعة مستقبل أفضل" وتكثيف النشاطات والفعاليات التوعوية حول أهمية العمل التعاوني المجتمعي.
٢. وضع مزيد من السياسات الحكومية المشجعة والمحفزة على تطوير القطاع التعاوني وتنميته، وتوفير كل الإمكانيات وأوجه الدعم اللازمة لتحقيق هذا الهدف.
٣. إصلاح البيئة القانونية بمختلف مكوناتها، خاصة القوانين القديمة، وتحديث القوانين الحالية بما فيها قانون التعاونيات لسنة ٢٠١٧. نتيجة "اكتمال المنظومة التشريعية للقطاع التعاوني: خاصة تلك التي تتعلق باللوائح الملحقة بالقرارات بقانون، والأنظمة الخاصة بكل من صندوق التنمية التعاوني ومعهد التدريب التعاوني، بالإضافة إلى بعض جوانب القصور أو عدم الوضوح في بعض مواد القرار بقانون".[٤٢]
٤. تكريس مفاهيم العمل التعاوني الفكري في المؤسسات المجتمعية بمختلف مكوناتها خاصة في المناهج التعليمية بحيث تكون منهج حياة، يعزز الوعي المجتمعي.
٥. الاستفادة الفاعلة من تجارب الدول

الناجحة في مجال التعاونيات، التي استطاعات أن تجعل من هذه الجمعيات أدوات قوية في تحسين الاقتصاد ومواجهة الأزمات.

٦. تعزيز وبناء قدرات التعاونيات، وتقديم الدعم الفني والاستشاري للتشجيع على الانتقال من العمل النمطي التقليدي في تنفيذ مهامها إلى العمل المتطور والأدوات الحديثة خاصة في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق والترويج الناجح.

٧. إنشاء بنوك متخصصة تعاونية تهدف إلى دعم القطاع التعاوني بمختلف مكوناته ولعب دور في تعزيز التنمية المجتمعية والاقتصادية.

٨. تشديد الرقابة على التمويلات الخارجية للتعاونيات على الرغم من أهمية هذا التمويل شريطة ألا يكون على حساب الفكر التعاوني ومبادئ وقيم التعاون.

٩. دعم وتشجيع المبادرات التعاونية في مجال تسويق المنتجات الزراعية وتقديم كل أوجه الدعم للتعاونيات الفاعلة في المناطق المسماة (ج)، التي تلعب دورا في تعزيز صمود المزارعين ومواجهة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي.

١٠. توفير الحماية لمنتجات الجمعيات التعاونية والمنتجات الزراعية الوطنية بشكل عام خاصة التي لديها قدرة على تغطية احتياج السوق، وتسهيل عمليات تسويقها من خلال إقامة المعارض الترويجية في مختلف محافظات الوطن.

١١. تشجيع التعاونيات في الحصول على شهادات العلامة التجارية والجودة، والترويج للمنتجات الحاصلة على جلوبال جاب.

١٢. تشجيع الشباب على تأسيس تعاونيات عصرية ومتطورة قائمة على التجديد والتنوع وفق مبادئ العمل التعاوني.

١٣. تعزيز قدرات هيئة العمل التعاوني في متابعة العمل التعاوني، والعمل على مأسسة التعاونيات الزراعية وترجمة استراتيجتها بالشراكة مع المؤسسات المجتمعية كافة.

١٤. وضع حوافز تشجيعية للتعاونيات وتقديم تعويضات نتيجة سياسات وإجراءات الاحتلال.

١٥. تعزيز الشراكة بين التعاونيات واتحاد التعاون الزراعي والمؤسسات الحكومية ومختلف المؤسسات المجتمعية لإيلاء اهتمام بمعالجة الإشكاليات والتحديات التي تحد من تطور التعاونيات.

١٦. الاهتمام بالعمل البحثي وإجراء الدراسات المتخصصة لتطوير التعاونيات.

المصادر والمراجع

١. التعاونيات في فلسطين، بطالة الشباب، والفقر، واللامبالاة والتعليم العالي، دراسة ضمن سلسلة تقارير دورية، حزيران ٢٠٢١
٢. حوكمة التعاونيات الزراعية في فلسطين، ائتلاف أمان، كانون الأول، ٢٠٢١
٣. نحو الحماية الاجتماعية الشاملة: تقييم لأرضية الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منظمة العمل الدولية، تشرين الأول ٢٠٢١
٤. التعاونيات: ظل جائحة كورونا، ورقة حقائق، برنامج تعزيز المشاركة المدنية والديمقراطية للشباب الفلسطيني، مركز مسارات، تشرين الثاني ٢٠٢٠
٥. تعزيز التعاونيات، دليل معلومات توصية منظمة العمل الدولية "التوصية" رقم ١٩٣، منظمة العمل الدولية ٢٠١٤
٦. فتحي السروجي، إصلاح وتطوير القطاع التعاوني الفلسطيني، دراسة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ٢٠١٥
٧. الدور الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات التعاونية في الضفة الغربية، دراسة تحليلية، وزارة العمل، ٢٠١٢
٨. يوسف عدوان، سارة نوفل، دراسة: الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠١٠
٩. مهند حامد، دراسة: سياسات لتفعيل الحركة التعاونية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠١٢
١٠. التوسع والإصلاح: حوار الشركاء من أجل تحديد التدخلات المطلوبة، المؤتمر التعاوني السنوي، هيئة العمل التعاوني ٢٠١٩

مقابلات مسجلة:

١. مقابلة مع المدير التنفيذي لاتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية ادلين كراجة، آب، يوم ٢٠٢٢/٨/٨ في تمام الساعة العاشرة صباحاً.
٢. مقابلة مدير دائرة المعارض في وزارة الزراعة أيمن حجازي يوم ٢٠٢٢/٨/٦ في تمام الساعة ٢:٠٠
٣. مقابلة منى خالد عبد القادر "أم عمر" عضو في جمعية ترمسعيا الزراعية يوم ٢٠٢٢/٨/١٣ في تمام الساعة ١٢:٠٠
٤. مقابلة صاحبة مشروع زراعي ميساء الخطيب من قرية كفر نعمة، يوم ٢٠٢٢/٨/١٣ في تمام الساعة ٣:٠٠
٥. مقابلة المزارع أحمد دنون من مدينة رام الله، يعمل في قطاع العسل، يوم ٢٠٢٢/٨/٦ في تمام الساعة ١٠:٠٠ صباحاً
٦. مقابلة الريادية وفاء عاصي من بلدة بيت لقيا، يوم ٢٠٢٢/٨/٦ في تمام الساعة ١٢:٠٠
٧. مقابلات شفوية مع الجمعيات التعاونية خلال المشاركة في سوق الحرجة رام الله، وفي ساحة مركز البيرة الثقافي.
٨. مقال حول أثر جائحة كورونا على القطاع التعاوني الفلسطيني، يوسف الترك، الرئيس التنفيذي لهيئة العمل التعاوني.

مواقع إلكترونية:

- هيئة العمل التعاوني http://www.cwa.pna.ps
- اتحاد الجمعيات التعاونية https://www.pacu.org.ps/
- التحالف التعاوني الدولي https://www.ica.coop/
- منظمة العمل الدولية https://www.ilo.org/global/lang--en/index.htm
- وزارة الزراعة الفلسطينية https://www.moa.pna.ps/
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني https://www.pcbs.gov.ps/
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني https://mas.ps/
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا https://www.wafa.ps/
- وكالة وطن للأنباء، https://www.wattan.net/ar/

الهوامش

١ الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية، معهد ماس، ٢٠١٠
٢ إستراتيجية الاتحاد التعاوني الزراعي الفلسطيني، (٢٠٢٥-٢٠٢١)
٣ المصدر السابق
٤ حوكمة التعاونيات في فلسطين، مؤسسة أمان، ٢٠٢١
٥ إستراتيجة الاتحاد التعاوني الزراعي الفلسطيني، (٢٠٢١-٢٠٢٥)
٦ اصلاح وتطوير القطاع التعاوني الفلسطيني، معهد ماس، فتحي سروجي، ٢٠١٥ .
٧ سياسات لتفعيل الحركة التعاونية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، مهند حامد،٢٠١٢
٨ حوكمة التعاونيات في فلسطين، مؤسسة أمان، ٢٠٢١
٩ حوكمة التعاونيات في فلسطين، مؤسسة أمان، ٢٠٢١
١٠ إصلاح وتطوير القطاع التعاوني الفلسطيني، معهد ماس، فتحي سروجي، ٢٠١٥
١١ هيئة العمل التعاوني، موقع إلكتروني، http://www.cwa.pna.ps/
١٢ المصدر السابق
١٣ تقرير هيئة العمل التعاوني، ٢٠٢١
١٤ تقرير هيئة العمل التعاوني ٢٠٢١
١٥ الأمم المتحدة، دور التعاونيات في بناء عالم أفضل
١٦ المصدر السابق
١٧ مقابلة مع المدير التنفيذي لاتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية ادلين كراجة، آب ٢٠٢٢
١٨ التعاونيات في فلسطين، فريق معهد مواطن، حزيران ٢٠٢١
١٩ مقابلة مع المدير التنفيذي لاتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية ادلين كراجة، آب ٢٠٢٢
٢٠ تقرير هيئة العمل التعاوني،٢٠٢١
٢١ حوكمة التعاونيات الزراعية في فلسطين، أمان، ٢٠٢١
٢٢ تقرير هيئة العمل التعاوني، آب ٢٠٢١
٢٣ مقابلة مع المدير التنفيذي لاتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية ادلين كراجة، آب ٢٠٢٢
٢٤ المصدر السابق
٢٥ أثر جائحة كورونا على القطاع التعاوني الفلسطيني، رئيس هيئة العمل التعاوني، يوسف
٢٦ المصدر السابق
٢٧ مقابلة مع المدير التنفيذي لاتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية ادلين كراجة، آب ٢٠٢٢
٢٨ مقابلة، آب ٢٠٢٢
٢٩ مقابلة،٢٠٢٢
٣٠ المصدر السابق
٣١ زيارة ميدانية لسوق موارس
٣٢ تسلم جمعيات تعاونية شهادات العلامات التجارية، ٢٠١٦
٣٣ مقابلة مسجلة، آب ٢٠٢٢
٣٤ مقابلة مسجلة، آب ٢٠٢٢
٣٥ مقابلة مسجلة، آب ٢٠٢٢
٣٦ مقابلة مسجلة، آب ٢٠٢٢
٣٧ المصدر السابق
٣٨ مقابلة مسجلة، آب ٢٠٢٢
٣٩ التعاونيات في فلسطين، فريق معهد مواطن، حزيران ٢٠٢١
٤٠ التعاونيات في فلسطين، فريق معهد مواطن، حزيران ٢٠٢١
٤١ مقابلى مسجلة، آب ٢٠٢٢
٤٢ استراتيجية هيئة العمل التعاوني (٢٠١٢-٢٠٢٣)

دور جمعية حماية المستهلك في مقاطعة منتجات المستوطنات

صلاح هنية*

أطلقنا في جمعية حماية المستهلك، منذ العام ١٩٩٨، مع مجموعة من مؤسسات العمل الأهلي مبادرةً لمقاطعة منتجات المستوطنات تحت مسمى "المرصد"، وبدأنا خطوات عملية في الخصوص، تمثلت بتحديد قائمة بهذه المنتجات كانت طويلة جداً بحيث تغطي مختلف الأصناف، ومن ثم حددنا المنتجات الموجودة في السوق أو التي بالإمكان أن توجد، ومن ثم انطلقنا إلى الميدان لنسج تحالفات مع المؤسسات في المحافظات، فبدأنا من مدينة القدس المحتلة في "بيت الشرق" بحضرة أمير القدس فيصل الحسيني، ومن ثم انتقلنا إلى بقية المحافظات من رفح حتى جنين، ونسقنا مع أهلنا في النصف الآخر من البرتقالة، وتعاونا مع المحافظين والقوى السياسية والنقابات العمالية والبلديات والجمعيات، وشكلنا نواةً في كل محافظة تعمل وتتابع واستطعنا حشد طاقات كامنة.

حققنا إنجازات مميزة، حيث أخرجنا من السوق منتجات كانت حاضرةً بقوةً ولها موزعون مثل (EIDN) وهي مياه منتجة في مستوطنات الجولان المحتل، ومياه "عين جدي" التي تراجعت مؤخراً بشكل واضح، وأغلق مصنع عصائر "عرطول" (الذي وجه صاحبه مناشدة للقائد المؤسس ياسر عرفات آنذاك لرفعه عن قائمة المقاطعة)، وأخرجت (AHA-

* رئيس جمعية حماية المستهلك.

VA) مستحضرات مواد البحر الميت رغم أننا نجدها في مواقع سياحية إلى اليوم، وتابعنا مع المنشآت السياحية منع منتجات المستوطنات سواء المشروبات الكحولية، خصوصاً نبيذ المستوطنات، أو والمنظفات ومستحضرات البحر الميت، وتفاعل الكثير منهم معنا.

واصلنا العمل وتواصلنا مع المؤسسات غير الحكومية الأوروبية التي حظرت منتجات المستوطنات، وضغطت على برلماناتها لتثبيت هذا الموقف.

انطلقت، في العام ٢٠٠٠، انتفاضة الأقصى إثر اقتحام شارون المسجد الأقصى، فاستمر نشاطنا وتحولنا إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، فأصدرنا منشورات توضح المنتجات الإسرائيلية وبدائلها الفلسطينية لتعزيز منتجاتنا.

عملنا خلال انتفاضة الأقصى ضمن إطار الحملة الشعبية لدعم المنتجات الفلسطينية (الراصد الاقتصادي) وأطلقت كل محافظة لجنةً للمقاطعة، وعقدت سلسلة لقاءات مع قطاعات صناعية والمستفيدين من هذا القطاع للتشبيك واللجوء إلى المنتج الفلسطيني بدل الإسرائيلي.

تشكلت جمعية حماية المستهلك الفلسطيني، في العام ٢٠٠٩، تزامناً مع إطلاق الحكومة الفلسطينية حملتها لمقاطعة منتجات المستوطنات وعملنا مع الحكومة آنذاك في هذا الإطار، ورصدنا قوائم بمنتجات المستوطنات وعملنا على متابعتها ضمن جهد حكومي، وجرى تشكيل المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك برئاسة وزير الاقتصاد الوطني آنذاك، ومن ثم شكلت سكرتارية لمتابعة ملف المقاطعة، وفي نيسان ٢٠١٠ صدر مرسوم بقانون بحظر منتجات المستوطنات ومكافحتها، وعقدنا سلسلة لقاءات شعبية كتفاً بكتف مع الوزارة والقطاع الخاص والنقابات.

اليوم أين نقف؟

- غياب منتجات المستوطنات عن أسواقنا بعد تعريفها ومعرفة المستهلك بها، باستثناء مرض المهربين في مواسم زراعية، وإصرارهم غير المبرر على تهريب التمور والبطيخ والبطاطا والدواجن... حيث تقوم الضابطة الجمركية بجهد مضاعف في ضبط هذه المسائل إلا أن التهريب لا ينتهي، والمؤلم أننا نراه ولا نرى عقاباً له.
- ضرورة إعادة تفعيل الجسم التنسيقي المتخصص بموضوع المستوطنات، بحيث يضم وزارات الاختصاص والقطاع الخاص وجمعية حماية المستهلك ونقابة المحامين والنقابات العمالية لمعالجة موضوع (العمل في المستوطنات).

- لا نزال نواجه تحديات، أبرزها "تكميل الإنتاج" في المستوطنات أو الإنتاج لصالح المستوطنات أو كلاهما، وهذا عمل خفي، وفي أيام كثيرة يكون واضحاً، حتى إذا ناقشت أحد المنتجين للمستوطنات يجادل بأن "هناك شركات كبرى تعمل مع المستوطنات، لكن لا يذكر إلا أنا".
- تحديث قائمة منتجات المستوطنات وخدماتها لتشكل مرجعيةً في حملة إعادة الاعتبار لمقاطعتها ومنعها وإنفاذ القانون بحق من يروجها ويسوقها استناداً إلى القرار بقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ بشأن حظر منتجات المستوطنات ومكافحتها، الذي يعتبر منتجات المستوطنات كافة سلعاً غير شرعية يحظر على أي شخص تداولها.
- الموضوع الرئيس تعديل المرسوم بقانون، خصوصاً أنه لا يتضمن بند عقوبات ولا يمتلك تعريفاً شاملا للمستوطنات، فالتعريف الحالي يُخرج مستوطنات الجولان ومستوطنات القدس. متابعة جاهزية وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الزراعة لمهمة إصدار دليل محدث لمنتجات المستوطنات، والجهد باتجاه تحديث القانون، وضمان عدم ترك هذه المهمة لموظفي الوزارات دون إسناد قانوني وسياسي وفني وجعلها فقط بنداً على جدول أعمال اجتماع المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك. نتطلع إلى أن يلقى هذا البند اهتماماً أكثر فالقانون ينص مثلاً على أن (المستوطنات: التجمعات السكنية والصناعية والزراعية والخدماتية الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م.).
- ضرورة الاتفاق على الرقم الحقيقي للعمال في المستوطنات بين الأجهزة المختصة في السلطة الوطنية كعنصر مهم في عملية التخطيط وصياغة التوجه المستقبلي.
- بداية عملنا في مقاطعة منتجات المستوطنات، أعلن فيصل الحسيني أن قلنديا الصناعية منطقة التوسع الوحيدة لأهالي القدس بالتالي هي ليست مستوطنة للفلسطينيين أما الإسرائيليون هناك فهم مقاطعون، وهذا تم اعتماده في اجتماعات القيادة في عهد الرئيس ياسر عرفات.
- من خلال التجربة الميدانية في هذا الفعل الشراكة متاحة ومطلوب تفعيلها والركون على الجهد الشبابي والنسوي كروافع لمثل هذه النشاطات، مع التركيز على التجار بشكل خاص كونهم صمام الأمان في هذا الملف وهم الأقدر على رفض تلك المنتجات خصوصاً قطاع الخضار والفواكه والمبيدات الزراعية.
- ضرورة تزامن هذه الفعاليات مع دعم المنتجات الفلسطينية لأننا لا نريد أن نقاطع ونقطة، نريد منتجاً فلسطينياً عالي الجودة

حاضراً بقوة في السوق.

- يجب أن نقف أمام السؤال الملح (العمل في المستوطنات) في العام ٢٠١٠ تركنا هذا السؤال دون جواب، تابعنا مع وزارة العمل وظل الموضوع مؤجلاً، حتى أن أرقام العمال الذين يعملون في المستوطنات (تخيلوا أنها تراوحت بين ١٢ ألف و٢٢ ألفاً) وهذا فرق كبير لا يمكن الركون إليه.
- عمل النساء في المستوطنات وإخفاء أنهن يعملن هناك وكأنهن يعملن في سوق العمل الفلسطينية.
- بينما تعج أسواقنا بالمنتجات الإسرائيلية وبعضها يعاد تغليفه في الشركات الإسرائيلية وهي مستوطنات أصلاً، كنا نتوقع عوائق غير جمركية ضمن سياسة الانفكاك الاقتصادي تركز على المواصفات الفلسطينية وعدم انطباق المنتجات الإسرائيلية مع المواصفات، وهذا ما طلبه رئيس الوزراء عند افتتاحه مختبرات مؤسسة المواصفات والمقاييس منذ عام على الأقل.
- عدم الدخول في نقاشات قد تفضي إلى استحالة إنجاز المهمة من عيار «ماذا سنفعل بمنتجات المستوطنات التي يتم ضبطها؟!»، «هل يشمل القانون مستوطنات هضبة الجولان عندما نقول الأراضي الفلسطينية؟!".
- نحن مثلاً في موسم التمور لم نستخلص العبر من (تبييض تمور المستوطنات وجعلها فلسطينية في ظل هذا الفراغ) ولم نستخلص العبر من منتجات تنتج خصيصاً للمستوطنات علاوة على التزود بالمبيدات والبذور منها، ولم نحسم قضايا العمل في المستوطنات، ولم نحسم قضايا الاستثمار في المستوطنات.
- محاولة التلاعب الذي لا ينطلي على البعد الجماهيري في مقاطعة منتجات المستوطنات عبر ادعاء بعض ملاك مصالح في المستوطنات في ليلة واحدة أنهم باعوا تلك المنشأة ولم تعد لهم "فأزيلوا عنا أننا مستوطنة فيسارع الكل للتجاوب".

مداخلات برنامج خلق فرص عمل بهدف دعم الأمن الغذائي في قطاع غزة

م. جهاد شرف*

لا تنبع أهمية القطاع الزراعي للاقتصاد الفلسطيني من كونه يمثل نسبة معينة في الناتج المحلي الإجمالي فحسب، وإنما من مقدار مساهمته في تلبية الاحتياجات الغذائية للشعب الفلسطيني بهدف تحقيق الأمن الغذائي، ومدى مساهمته في تغطية ميزان المدفوعات التجاري، والأهم من هذا وذاك ارتباطه بالأرض والماء، جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

أوضحت الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي الصادرة عن وزارة الزراعة محاور الزراعة الرئيسة في فلسطين وأهمها الزراعة المستدامة والمجدية المنافسة في الأسواق المحلية والأجنبية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد كجزء من التنمية الشاملة وتدعيم أواصر سيادة الفلسطينيين على أرضهم وتحقيق الأمن الغذائي.

يعيش أكثر من ٨٠٪ من سكان قطاع غزة تحت خط الفقر، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة البطالة بين فئة الشباب إلى ٧٠٪، وهي نسبة مرتفعة، كانت السبب الرئيس وراء ازدياد نسب انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة وعدم امتلاك الأفراد والأسر داخل القطاع القدرة على تأمين احتياجاتهم، حيث بلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي في غزة، في العام ٢٠١٩، أكثر من ٧٠٪، وفي العام ٢٠١٨ نحو ٦٥٪، وفقاً للبيانات الصادرة عن مكتب الأمم

* مدير برنامج خلق فرص عمل

المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في فلسطين، وفي العام ٢٠١٧ اقتربت النسبة من ٥٠٪، وكما يلاحظ، فإنّ نسبة المعاناة من انعدام الأمن الغذائي تتفاوت بين الحادة والمتوسطة، والسبب في ذلك يرجع بشكلٍ أساسي إلى الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ نحو ١٤ عاماً، الذي أدى لتدهور الأوضاع الاقتصادية بالإضافة إلى تداعيات فيروس كورونا.

على الرغم من تلقي الأسر داخل القطاع مساعدات محدودة من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونـــروا)، أو المؤسسات الإغاثية العربية والدولية، أو الجهات الوطنية المتمثلة بوزارة التنمية الاجتماعية وغيرها، فإن الوضع لم يتحسن خلال الفترة الماضية، بسبب عدم كفاية تلك المساعدات ونقص تمويل (أونروا)، بعدما أوقفت الولايات المتحدة الأميركية دعمها لها، "وتعرضت للظرف نفسه كثير من المؤسسات الفلسطينية الأخرى".علاوة على أنّ نحو ٣٠٠ ألف عامل مُتعطل عن العمل، بينما أغلق ٥٢٠ مصنعاً أبوابه خلال العام الماضي، إلى جانب ٥٠٠ محل تجاري.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة لأهالي غزة بشكل عام اتجه برنامج خلق فرص عمل التابع لديوان الرئاسة إلى المساهمة في إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي الذي أصبح حاجة ماسة لتحسين الأمن الغذائي وإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

لقد تأُسس برنامج خلق فرص عمل في العام ١٩٩٤ وألحق بديوان الرئاسة بتاريخ ٤ شباط ٢٠٠١ بقرار من الرئيس الراحل ياسر عرفات، كما أصدر الرئيس محمود عباس بتاريخ ٢٤ أيار ٢٠٠٦ القرار رقم (٢٨٧) للتأكيد على تبعية برنامج خلق فرص عمل لديوان الرئاسة، ليشرف الديوان مباشرةً على برنامج خلق فرص عمل، ويدير البرنامج في قطاع غزة مدير عام البرنامج بالإضافة إلى طاقم إداري وفني يتكون من ٢٠ موظفاً، إضافة إلى "وحدة الإشراف والمتابعة اللامركزية التي تضم ٣٠ موظفاً" موزعين على محافظات قطاع غزة الخمس.

أهـداف اسـتراتيجية برنامـج خلـق فـرص عمـل ورؤيتـه:

- المشاركة الفعالة والواسعة في عملية التنمية المستدامة المبنية على أساس الخطة الوطنية الشاملة، حيث يقوم البرنامج بتدخلات تهدف إلى تنشيط الاقتصاد الفلسطيني المحلي من بينها (تنفيذ العديد من المشاريع الإغاثية والتنموية في مجالات البنية التحتية والإعمار والزراعة والمياه وبناء القدرات وتأهيل الكوادر البشرية).
- العمل على تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين خاصة في المحافظات الجنوبية، من خلال خلق فرص عمل للمتعطلين عن العمل وتنفيذ المشاريع ذات العلاقة.

- إعطاء الأولوية لإصلاح الأضرار التي تعاني منها البنية التحتية والقطاعات الأخرى، مثل إصلاح الأضرار الزراعية وتأهيل الآبار وشبكات المياه والري وإصلاح الطرق، التي تصب بشكل مباشر في عملية التنمية الشاملة في القطاعات كافة.
- المساهمة في تخفيف حدة الفقر عن طريق توفير فرص عمل وخلقها، وتنفيذ مشاريع ذات صيغة مزدوجة تنموية وإغاثية في آن واحد.
- مساندة المؤسسات الرسمية ودعمها في تنفيذ أو استكمال نشاطاتها والتكامل في ما بينها من خلال تنفيذ مشاريع ريادية وتنموية لصالح المؤسسات الحكومية أو المؤسسات العامة التي تقوم بالتخطيط للسياسات.
- تبني الكثير من برامج التوعية الجماهيرية لأهميتها في رفع المستوى اللازم لإنجاح المشاريع.

قام البرنامج منذ إنشائه بالتنسيق الكامل مع وزارة الزراعة وسلطة المياه والمؤسسات غير الحكومية والعديد من المؤسسات المانحة وعلى رأسها وكالة التعاون الإسباني وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) بتنفيذ المشاريع الطارئة والطويلة الأجل في مجال الزراعة والأمن الغذائي بمبلغ إجمالي ٢٥ مليون دولار لنحو ٤٥,٠٠٠ مستفيد، كما قام البرنامج بتشغيل الشباب غير المؤهلين والعاطلين عن العمل وتوفير نحو ٦١٥,٠٠٠ يومية عمل من خلال تنفيذ تدخلات وأنشطة في المشاريع ذات الصلة التي تهدف إلى:

- تعزيز الأمن الغذائي بشكل عام من خلال إصلاح القطاع الزراعي وتنميته ودعم الإنتاج الزراعي.
- توفير فرص عمل فورية من خلال مجموعة من التدخلات كثيفة العمالة.
- تنمية المـوارد البشرية وتأهيل العاملين الرئيسين في قطاع الزراعة.
- إعادة تأهيل البنية التحتية للقطاع الزراعي.
- تجديد مصادر الدخل لعدد كبير من المزارعين.
- توفير مصادر مياه دائمة للمزارعين.
- تمكين المزارعين المحتاجين والمتضررين من الصمود في أراضيهم.

مداخلات برنامج خلق فرص عمل بهدف دعم الأمن الغذائي في قطاع غزة

■ إعادة تأهيل الآبار الزراعية وصيانتها

دمرت قوات الاحتلال مئات الآبار الفلسطينية خلال عدوانها المتواصل على الشعب الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى المبارك في أيلول من العام ٢٠٠٠، الأمر الذي مس بشكل مباشر حياة الإنسان الفلسطيني إضافة إلى تدميرها

البنية التحتية لقطاع المياه والزراعة التي تعتمد بشكل أساسي على هذه الآبار. وتؤكد التقارير أن قوات الاحتلال كانت تستهدف آبار المياه الجوفية المستخدمة لأغراض الشرب والزراعة بشكل منظم ومتـعمد، إضافة إلى انتهاكات قوات الاحتلال الصارخة بسرقة ثروات الشعب الفلسطيني، خاصة المياه المستنزفة من آبار المستوطنات الإسرائيلية التي كانت مقامة على أراضي قطاع غزة، بالإضافة إلى الخسائر الأخرى الملحقة مثل تجريف خطوط المياه الرئيسة.

قام برنامج خلق فرص عمل بتأهيل ١١٥ بئراً "نظراً" لأهمية توافر المياه لإنعاش الاقتصاد الزراعي

■ تركيب خطوط مياه رئيسة

خدمات ومرافق المياه على شفا الانهيار في قطاع غزة بعد سنوات متتالية من الحروب والحصار. وفي هذا السياق، يشكل تعميم طرق الري الحديثة وتركيب الأنابيب الرئيسة عنصراً مهماً من أجل البقاء في الأرض خاصة في المزارع الجماعية والمشتركة التي تعتمد أساساً على إمدادات المياه لأغراض الري المتبادل دون إعادة تأهيل الآبار والبنية التحتية ذات الصلة مثل الأنابيب الرئيسة.

قام برنامج خلق فرص عمل بتوريد ٣٣,٢٠٠ متر طولي من خطوط المياه الرئيسة وتركيبها.

■ تركيب شبكات الري الحديثة

من أهم العقبات والمشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في المنطقة محدودية مصادر المياه بشكل عام، ومعدلات الأمطار السنوية المنخفضة بالإضافة إلى درجـات الحرارة المرتفعة وانخفاض الرطوبة النسبية، وبالتالي تكمن أهمية الري كمصدر أساسي في توفير المياه الضرورية لنمو النباتات. ويعتبر الماء في فلسطين موضوعاً استراتيجياً ومهماً كونه ثروة وطنية لا تعوض.

وهناك حاجة ماسة لتحسين جودة استخدام مصادر المياه خاصة لأغراض الري والزراعة من خلال صيانة شبكات الري المهترئة والقديمة وتغيير نمط الري التقليدي في مزارع الحمضيات والزيتون التي تتمركز بشكل أساسي في مناطق شرق مدينة غزة والمنطقة الوسطى من قطاع غزة وهي جميعها مناطق ريفية تشتهر بزراعة الحمضيات والزيتون، ويقدر معدل استهلاك المياه في محاصيل الحمضيات بنحو ١,٠٠٠ متر مكعب في الموسم الزراعي الواحد لكل دونم حمضيات، أما الزيتون فيتراوح استهلاكه للمياه بين ٣٠٠-٧٠٠ متر مكعب في الموسم الزراعي الواحد لكل دونم، وهذا المعدل يزداد في حالة عدم وجود شبكات ري حديثة أو اهتراء الشبكات الموجودة أو عدم عملها بكفاءة عالية.

قام برنامج خلق فرص عمل بتوريد

شبكات ري حديثة وتركيبها على مساحة ٢٩,٠٠٠ دونم بهدف تعزيز تكنولوجيا الري الحديثة الموفرة للمياه وتحسين الإنتاج الزراعي مما يساهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

■ تأهيل الدفيئات الزراعية في قطاع غزة

تعد الدفيئات الزراعية في قطاع غزة ركيزة أساسية في الزراعة لتوفيرها الوقت في عملية النضوج وضمان سلامة الإنتاج عبر توفير الجو الملائم للزراعة، ويرجع ازدهار الدفيئات إلى قدرة أصحابها على زراعة مختلف أنواع الخضروات في غير موسمها وقد ساهمت الدفيئات في توفر الخضروات على مدار العام.

يزرع في قطاع غزة نحو ١٣ ألف دونم من أصل ١٧٠ ألف دونم صالحة للزراعة، مع العلم أن "زراعة الخضروات تبدأ في شهر أيلول، وكل نوع له وقت محدد للحصاد ويحتاج إلى درجة حرارة عالية قد تصل إلى ٤٠ درجة مئوية، وتعمل الدفيئات على توفير هذه الدرجة في موسم الشتاء.

قام برنامج خلق فرص عمل بإنشاء ٦٨ ٧٣٢ دفيئة زراعية أو إعادة تأهيلها

■ تأهيل مزارع العنب المدمرة

يعتبر العنب من المحاصيل التاريخية في قطاع غزة، وعلى الرغم من أن المساحة الإجمالية للعنب لا تتجاوز ٤٢٠٠ دونم، فإن جيش الاحتلال اقتلع ٢٠٠٠ دونم منها في منطقة الشيخ عجلين في مدينة غزة التي تنتج نحو ٩٥٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي.

قام برنامج خلق فرص عمل بإعادة تأهيل ٣٧٧ دونماً مزروعة بالعنب واستصلاحها. وتركيب شبكات الري الحديثة وتوريد وتركيب ركائز من الحديد المجلفن لمزارع العنب على شكل حرف T لزيادة الإنتاج.

■ زراعة فسائل النخيل

تتميز معظم محافظات قطاع غزة بزراعة النخيل. تشير الإحصاءات الرسمية لوزارة الزراعة إلى وجود ٢٧ ألف نخلة في قطاع غزة. تشكل أشجار النخيل ثروة وطنية ثمينة للعديد من المزارعين الذين يعتمدون بشكل أساسي على زراعتها كدخل رئيس.

قام برنامج خلق فرص عمل بتوريد ١٧٣٥٠ فسيلة نخيل وزراعتها. وتشغيل عمالة مؤهلة ذات خبرة عالية في التعامل مع أشجار النخيل لأنها تحتاج إلى رعاية وخدمات خاصة في وقت محدد على مدار الموسم.

■ **التدريب والتوعية**

يعتمد تطوير القطاع الزراعي بشكل أساسي على الكوادر والقادة الزراعيين المؤهلين في مختلف المجالات الذين يجب أن يكونوا قادرين على تطوير المؤسسات الزراعية وتمكينها من تقديم الخدمات وتنفيذ المهام الموكلة إليها بطريقة مختصة.

ولكي تتحقق هذه السياسة، فإن برنامج خلق فرص عمل قام بتنفيذ جميع نشاطاته بالتوازي مع عقد حملات التدريب والتوعية للمستفيدين ذوي الصلة من المشاريع الزراعية في المجالات الآتية:

- توفير المياه والحفاظ عليها
- استخدام أجهزة قياس الشد
- مراقبة الأسمدة
- التسميد
- إدارة المبيدات
- وضع معايير معيارية لمشاريع الري
- الإدارة المتكاملة للآفات والإنتاج (IPPM)
- صيانة شبكة الري
- إنتاج البستنة
- استخدام أجهزة قياس الشد

أخيرا... يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول - من الناحيتين المادية والاقتصادية - على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية.

العدالة المناخية في فلسطين

عماد موسى*

بدأ التفكير في توظيف العدالة المناخية في فلسطين، حديثاً، من أجل توثيق الجرائم الإسرائيلية المرتكبة بحق البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإمكانية بناء دعاوى على إسرائيل، وتقديمها إلى المحاكم الدولية المختصة، على اعتبار أنها تشكل انتهاكاً للحقوق البيئية الفلسطينية، وكذلك للمناخ، الذي يعد جزءاً من منظومة حقوق الإنسان.

من هنا، بادرت اثنتا عشرة مؤسسة محلية فلسطينية مهتمة بالبيئة والتغير المناخي إلى العمل على موضوع العدالة المناخية وهذه المؤسسات (هي: اتحاد لجان العمل الزراعي، شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية – أصدقاء الأرض فلسطين، اتحاد جمعيات الإغاثة الزراعية، معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، جمعية حماية المستهلك، جامعة النجاح الوطنية، مركز العمل التنموي/ معاً، مركز أبحاث الأراضي، مركز بيسان للبحوث والإنماء، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، اتحاد جمعيات المزارعين، مؤسسة لجان التنمية والتراث، بالإضافة إلى عدد من المتخصصين، والاستشاريين، والناشطين في مجال البيئة والتغير المناخي) بادرت إلى تشكيل الائتلاف الفلسطيني أجل العدالة المناخية، الذي يهدف إلى توحيد الجهود، وتعزيز التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني، وصولاً إلى مشاركة فلسطينية حقيقية في مؤتمرات المناخ القادمة.[1]

* باحث في الشؤون البيئية.

نرى أنه من الضرورة بمكان الإشارة إلى أن المؤسسات الأهلية الفلسطينية أطلقت الائتلاف من أجل العدالة المناخية نتيجة بروز قضية المناخ كأولوية مهمة لدى عدد من المؤسسات الدولية في العالم، من خلال مشاركاتهم في مؤتمرات الأمم المتحدة التي تعقد كل سنة لمناقشة قضية التغير المناخي، وإقرارها إجراءات للحد من هذه الظاهرة. ضعف المشاركة الفلسطينية لم يعكس حقيقة ما يعانيه الشعب الفلسطيني بسبب التغير المناخي لذا بدأ التفكير في العدالة المناخية في فلسطين بعد دراسة للبيئة الفلسطينية من المؤسسات المهتمة بالبيئة والمناخ والعدالة الاجتماعية، وتحققا من حجم الضرر الذي أحدثته انتهاكات الاحتلال الإسرائيلية بالبيئة أرضا وموارد، الأمر الذي أدى إلى حرمان الشعب الفلسطيني من الوصول إلى العدالة المناخية، مما تطلب توحيد جهود المؤسسات الفلسطينية تحت مظلة واحدة، تسعى لمواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي، وانتهاكاته، وتعديل الممارسات الفلسطينية الخاطئة بحق البيئة وصولاً إلى عدالة مناخية حقيقية. لذلك يسعى "الائتلاف الفلسطيني من أجل العدالة المناخية إلى رفع مستوى الاهتمام العام تجاه مسألة التغير المناخي، والتناغم مع الحراك العالمي حول العدالة الذي يتضاعف أثره (التغير المناخي) في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي.[٢]

العدالة المناخية[٣]

تاريخ مصطلح العدالة المناخية

سيكتشف الباحث في تاريخ المصطلح أن "أول ظهور لمصطلح العدالة المناخية كان في العام ٢٠٠٠م أثناء توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، وقد عقدت أول قمة للعدالة المناخية في لاهاي. حيث سعت تلك القمة إلى «التأكيد على أن التغير المناخي مسألة حقوق» وكذلك إلى «بناء تحالفات عابرة للدول والحدود» ضد التغير المناخي في سبيل النمو المستدام.

ومن ثم التقت مجموعات البيئة الدولية في جوهانسبرغ بين شهري آب وأيلول عام ٢٠٠٢م، لحضور قمة الأرض، التي عرفت باسم Rio+10، لأنها عقدت بعد عشر سنوات من العام ١٩٩٢م، وقد (دُعيت بقمة ريو)،لأن الجماعات الحاضرة تبنت ما عُرف بمبادئ "بالي" للعدالة المناخية.

أما في العام ٢٠٠٤م، فقد شُكلت مجموعة دوربان للعدالة المناخية في اجتماع دولي في مدينة دوربان في جنوب إفريقيا. حيث ناقش ممثلو المنظمات غير الحكومية وحركات الناشطين السياسات الواقعية لمواجهة مسألة الاحتباس الحراري في تلك القمة.[٤]

وعلينا أن نلفت النظر إلى أن ما تدور العدالة

المناخية حوله هو فهم مسألة أن التغير المناخي ليس ظاهرة طبيعية فحسب، يمكن التعامل معها من خلال إصلاحات علمية مبتكرة. لكنه مفهوم يُرجع جذور الأزمة المناخية إلى تاريخ الأنظمة الاقتصادية التي لا تزدهر إلا باستغلال ممنهج للموارد الطبيعية، وتجريد المجتمعات الكبرى (سواء من البشر أو غير البشر) من منازلها، وأراضيها، ومنظوماتها الإيكولوجية.

في حين أننا نشهد في الوقت ذاته، أن الوضع الحالي قد يتفاقم فيه تغير المناخ، لأن "الإدارة الدولية للمناخ لا تزال تعطي مساحة للحلول القائمة على فلسفة السوق، متجاهلة الظلم السياسي والاقتصادي الذي ترتكبه العديد من الحكومات (التي يصادف أنها طرف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)، فمن المحتمل أن تصبح معاهدات المناخ دون أي جدوى. فما نحتاج إليه فعلياً هو إستراتيجية تتحدى العوامل السياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري والظلم المناخي.[٥]

في السياق نفسه، يرى بعض المتخصصين أن "العدالة المناخية تعني أن تتحمل الدول الأكثر تلويثاً للبيئة والمناخ تكاليف خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والملوثة للمياه، وتهدف إلى فرض سياسات تنموية صديقة للبيئة والقطع مع السياسات الحكومية السابقة التي لم تحقق النتائج المنتظرة وتوفير الإمكانيات المالية بشكل متوازن بين جميع المدن لمواجهة المخاطر البيئية.[٦]

مفهوم العدالة المناخية

ظهر مفهوم العدالة المناخية في السنوات الأخيرة، بعد أن قامت مجموعة من الحركات البيئية الراديكالية أو ما يسمى بالإيكولوجية العميقة، وأيضا الإيكولوجية السياسية بتبني المصطلح. وهي حركات تربط الأزمة المناخية بالأزمة النظامية (crisesystémique) التي يعاني منها نظام الإنتاج، والاستهلاك الرأسمالي اليوم. وهي حركات تتبنى الاقتصاد السياسي من أجل شرح التناقضات البيئية، والاستغلال المفرط، وغير المبرر للبشر، وللطبيعة غير-البشرية التي تميز عالمنا اليوم..

لذا، أصبحت العدالة المناخية مفهوماً يعتبر أن التغيرات المناخية التي يعيشها العالم اليوم بفعل الأنشطة الاقتصادية، هي ظلم مناخي ينضاف إلى أشكال الظلم والحيف التي تعيشها الأغلبية العظمى خاصة في دول الجنوب التي تعاني الأمرين من تغيرات المناخ التي تتحمل مسؤوليتها التاريخية شركات عالمية معظمها متمركز في دول الشمال والمقصود هنا أنه لا يمكن فصل النضال من أجل الحفاظ على البيئة عن النضال من أجل عدالة اجتماعية.[٧]

وجدنا أن بعض المختصين يشير إلى أن

"العدالة المناخية هي مصطلح يُستخدم لتأطير مسألة الاحتباس الحراري ضمن إطار القضايا والمشاكل السياسية والأخلاقية، بدلاً من كونه قضية بيئية أو فيزيائية بحتة في الطبيعة، يحدث ذلك عبر ربط تأثيرات الاحتباس الحراري مع مبادئ العدالة، تحديداً العدالة البيئية والعدالة الاجتماعية، وعن طريق استكشاف بعض القضايا الناجمة عن الاحتباس الحراري مثل المساواة، وحقوق الإنسان، والحقوق الجماعية، والمسؤوليات التاريخية. هي إحدى الأمور الأساسية التي تطرحها العدالة المناخية، ومن أبسط النتائج أن الأشخاص الأقل اهتماماً بالاحتباس الحراري سيعانون من أشد العواقب وأخطرها. وكما يُستخدم مصطلح العدالة المناخية للإشارة إلى الدعاوى القانونية الحقيقية التي تعالج مشاكل الاحتباس الحراري.[٨]

وهنا تتساءل حنان كمال أبو سكين عن "المقصود بالعدالة المناخية"؟ هل هو ذاك المصطلح القابل لأن "يتحقق فقط بين الدول، أم ينسحب إلى الأشخاص والنوع والأجيال؟ وكيف يمكن أن تقبل الدول المتقدمة الالتزام الأخلاقي لتحقيق العدالة المناخية.[٩]

في ضوء هذه التساؤلات المشروعة حول العدالة المناخية، التي تهدف إلى وضع إطار معرفي قانوني اجتماعي بيئي للعدالة المناخية، لجعل إمكانية تعريف العدالة المناخية على النحو الاتي: "إنها معالجة العبء المتناسب لتأثيرات تغير المناخ على المجتمعات الفقيرة والمهمشة، والسعي إلى تعزيز توزيع أكثر عدالة لأعباء هذه الآثار على المستويات المحلية، والوطنية، والعالمية، من خلال المبادرات الاستباقية التفاعلية التي تعتمد على نظريات حقوق الإنسان والعدالة البيئية المحلية.[١٠] وتؤكد الباحثة حنان كمال أبو سكين ما أوردناه سابقاً حول فهم التغير المناخي من أنه ليس ظاهرة طبيعية فحسب، يمكن التعامل معها من خلال إصلاحات علمية مبتكرة. لكنه مفهوم يُرجع جذور الأزمة المناخية إلى تاريخ الأنظمة الاقتصادية التي لا تزدهر سوى باستغلال ممنهج للموارد الطبيعية، وتجريد المجتمعات الكبرى (سواء من البشر أو غير البشر) من منازلها، وأراضيها، ومنظوماتها الإيكولوجية، في الوقت ذاته الذي يتفاقم فيه تغير المناخ. وإذا كانت الإدارة الدولية للمناخ لا تزال تعطي مساحة للحلول القائمة على فلسفة السوق، متجاهلة الظلم السياسي والاقتصادي الذي ترتكبه العديد من الحكومات (التي يصادف أنها طرف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)، فمن المحتمل أن تصبح معاهدات المناخ دون أي جدوى. فما نحتاج إليه فعلياً هو إستراتيجية تتحدى العوامل السياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى ظاهرة الاحتباس

الحراري والظلم المناخي [١١]

وأخيراً يمكننا القول: "إن العدالة المناخية تظل رهناً بإرادات الدول، فمن الصعب على أي حكومة اتخاذ سياسات من شأنها تقويض تنافسية قطاع ما مهم لاقتصادها وإن كان على حساب المناخ والبيئة.[١٢] لذلك، فإن" العدالة المناخية لا تهدف إلى معاقبة الجناة، لأنها سوف تكون مقاربة محدودة الأثر في الزمن والمكان علاوة على كيفية تقدير الأضرار، وسوف لن تعالج ما أصاب الطبيعة، والشعوب من آثار بنيوية بالنسب للأولى والثانية. فالعدالة المناخية تقضي ألا يتكرر ما حدث للإنسان والطبيعة، وأن يتم تعويض البلدان عن طريق تمويل مشاريع التكيف والتخفيف. [١٣]

معيقات تطبيق العدالة المناخية في فلسطين

أولاً- غياب السيادة.

يرى الفقيه الألماني جورج يلينك: "أن الدولة ذات السيادة لا يمكن أن تخضع لإرادة أعلى من إرادتها لأنها تفقد بذلك كيانها واعتبارها، وتتكون الدولة باجتماع ثلاثة عناصر (شعب وإقليم وحكومة) وأي جماعة لا يتوافر فيها حد أدنى من التنظيم السياسي لا ترقى إلى مستوى الدولة لعجزها عن الوفاء في ما يقرره القانون الدولي العام من التزامات، لكن اجتماع العناصر الثلاثة لا يكفي بحد ذاته لقيام الدولة، إذ قد تتوافر هذه العناصر في التقسيمات الإدارية أو الفدرالية ومع ذلك لا يعترف لها بشخصية الدولة، إذن لابد من أن يكون هناك معيار قانوني يميز الدولة عن غيرها من الوحدات السياسية والإدارية والإقليمية وعلى هذا الأساس ذهب الفقه التقليدي إلى أن هذا المعيار هو السيادة.[١٤]

من الواضح أن "السلطة الفلسطينية لا تملك أي ولاية سيادية على مواردها الطبيعية أو مساحات شاسعة من أراضيها، ولا تملك الإرادة السياسية المستقلة لتقرر طريقة إدارة المخاطر المناخية، إلا أن المفارقة، أنها مطالبةٌ بالتصدي للتغير المناخي، وهذا يجعل جهود السلطة الفلسطينية المبذولة للتكيف مع تغير المناخ غير مؤثرة وذات نتائج عكسية.[١٥]

السلطة الفلسطينية لا يتوفر لها أي من مظاهر السيادة والتي لها مظهران يتمثلان في: "مظهر داخلي مبناه حرية الدولة بالتصرف في شؤونها الداخلية وفرض سلطانها على كل ما يوجد في إقليمها من أشخاص وأشياء، ومظهر خارجي مبناه استقلال الدولة بإدارة علاقاتها الخارجية دون أن تخضع لأي هيمنة.[١٦]

ثانياً - ظاهرة الانقسام السياسي: تُعد واحدة من أكبر المعيقات التي تواجه جهود التعامل مع تغير المناخ في فلسطين إلى المشهد السياسي المُجزأ في فلسطين.

ثالثاً - سياسات الاحتلال الإسرائيلي

وممارساته التي تفضي إلى عـدم قدرة الفلسطينيين على التكيف مع التطورات التي تفرضها قوة الاحتلال على أرض الواقع، وتضعف من قدرتهم على الصمود أمام تهديد التغير المناخي.

رابعاً - يحول الاحتلال الإسرائيلي دون وصول الفلسطينيين إلى الموارد واتخاذ تعديلات في النظم البشرية أو الطبيعية استجابة للتدابير التي تدعم تكيف الفلسطينيين مع تغير المناخ.

خامساً - استنزاف الاحتلال الموارد المائية يفضي إلى تأثيرات سلبية في مجالات الزراعة والصحة والبيئة بشكل عام.

سادساً - جدار الضم والتوسع.

سابعاً - المنطقة العازلة في قطاع غزة، وقد "أقامت إسرائيل منطقة عازلة على طول الحدود عام ٢٠١٤ لحماية نفسها من الهجمات الصاروخية وتسلل المسلحين، وقد قلص هذا الإجراء مساحة الأراضي المتاحة للعيش أو الزراعة.[١٧]

"وتكلف المنطقة العازلة الاقتصاد الفلسطيني نحو ٥٠,٢ مليون دولار كدخل مفقود سنوياً نتيجة تعطل إنتاج ٧٥ ألف طن من الإنتاج الزراعي، ونحو ٢٦ مليون دولار كدخل سنوي مفقود نتيجة تعطل إنتاج ٧٠٠ ألف طن من الثروة السمكية.[١٨]

لا تقتصر المنطقة العازلة التي فرضها الاحتلال على البر فقط، بل تشمل حظراً بحرياً، فرض الاحتلال بموجبه قيداً على الصيادين من الوصول مسافة ٢٠ ميلاً من المياه الإقليمية الممنوحة للفلسطينيين بموجب القانون الدولي.

"تحول إسرائيل دون دخول ما يكفي من المياه النظيفة إلى قطاع غزة، وتعمل كذلك على عرقلة أي محاولة لبناء أو صيانة البنية التحية المائية مثل الخزانات، من خلال فرض القيود على الواردات من مواد البناء الأساسية. ونتائج ذلك مهلكة، حيث باتت ٩٠-٩٥٪ من المياه في غزة ملوثةً وغيرَ صالحة للشرب أو الري. وتتسبب المياه الملوثة بأكثر من ٢٦٪ من الأمراض المبلغ عنها في غزة، وتعد سبباً رئيساً لوفيات الأطفال حيث إنها مسؤولة عن ما يزيد على ١٢٪ من وفيات الأطفال. وفي غزة، هناك ٢٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة محظورة الاستخدام لأنها تقع داخل المنطقة الأمنية العازلة التي أنشأتها إسرائيل قرب السياج الحدودي. وفي معظم الأحيان، يُضطر المزارعون والرعاة إلى شراء المياه من مناطق بعيدة، ما يكبدهم تكاليف نقل أعلى ويهدر وقتاً ثميناً. علاوة على ذلك، يعاني الفلسطينيون من محدودية الوصول إلى الأسواق الدولية والحصول على المعدات الحديثة والأسمدة.[١٩]

ثامنًا - الولاية الجغرافية على كامل التراب الوطني لدولة فلسطين في حدود الرابع من

حزيران وعاصمتها القدس الشريف التي خدعت الفلسطينيين والعالم بالعبور الآمن بدلاً من الممر الآمن بين الضفة وغزة.

"فالقيود المفروضة على حرية حركة الناس والبضائع، وجدار الضم والتوسع، والاستيلاء على الأراضي، وعنف المستوطنين، وسوء إدارة السلطة الفلسطينية جميعها عوامل تهدد أمن الفلسطينيين المائي والغذائي، وبالتالي تزيد قابليتهم للتأثر بتغير المناخ. ومع ذلك فقد طوَّر الفلسطينيون أساليبَ قصيرة الأجل للتعامل مع هذه السيطرة الإسرائيلية المتفشية. ففي غزة، مثلًا، أخَّرَ الفلسطينيون كارثةً وشيكة من خلال حفر الآبار واستخدام مياه الصرف غير المعالجة في ريّ المزروعات، لكن على حساب الاستدامة بعيدة الأمد وعلى حساب الصحة العامة التي باتت تواجه خطراً كبيراً. [٢٠]

أصبح أمرا غير قابل للشك تأثير التغير المناخي على أغلب قطاعات الاقتصاد في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما قطاع المياه، الذي سيكون من بين أكبر المتأثرين من حيث وفرة المياه وجودتها.

لأن موارد المياه العذبة – السطحية والجوفية – سوف تصبح أكثر شحاً بسبب تناقص معدلات هطول الأمطار، الأمر الذي سيزيد من صعوبة تعويض المياه الجوفية أثناء فترات النمو السكاني المرتفع تزامناً مع احتدام التنافس على المياه بين الزراعة الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية، وقطاع الصناعة، كما سيؤدي تراجع الهطول المطري أيضاً إلى زيادة تكلفة استخراج المياه وزيادة كميات الطاقة المستخدمة في استخراجها. علاوةً على ارتفاع درجات الحرارة ومعدلات الترسيب الزائدة التي قد تهدد جودة مياه الشرب، بالنظر إلى محدودية مرافق المعالجة. [٢١]

ويرجع ذلك إلى أن "إسرائيل تمارس سيطرتها على المياه من خلال لجنة المياه المشتركة، التي تحظر صدور أي قرار متصل بالمياه دون موافقة إسرائيلية. وتأتي المياه السطحية (من الأنهار والجداول والأغادير والبحيرات والخزانات) من وادي الأردن والبحر الميت ونهر الأردن، وتمنع لجنة المياه المشتركة الفلسطينيين من الوصول إليها، ويُقدَّر أن يتناقص تدفُقها بدرجةٍ كبيرة على مدار السنوات القادمة.[٢٢]

وفي تناقض صارخ، يستهلك ٦٠٠,٠٠٠ مستوطن إسرائيلي غير شرعي ستة أضعاف كمية المياه التي يستهلكها السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية كافة – البالغ عددهم نحو ثلاثة ملايين نسمة.[٢٣]

وتوصي هذه الورقة بضرورة وضع تصورات عملية لبناء إستراتيجية وطنية فلسطينية لمعالجة التحديات وإيجاد حلول للمعيقات

الناتجة عن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، وممارساته ضد الإنسان والبيئة التي تساهم مع التغير المناخي في تدمير البيئة الفلسطينية، وعدم تحقيق العدالة المناخية.

لأن "العدالة المناخية تشكل فرصة للحد من الفوارق السوسيواقتصادية ومن العنف الذي تتعرض له الطبيعة، كما أنها تفتح آفاقا على المستوى النظري والسياسي والتشريعي لإحقاق العدالة التي لم تعرف طريقها حتى الآن في حيواتنا اليومية. فهي تهدف إلى إرساء اقتصاد الاستدامة في كل سلاسل قيمته، بل وأيضاً بناء مجتمع الاستدامة في أنماط استهلاكه وفي سلوكياته تجاه الطبيعة، وذلك في تناغم مع استمتاعه بكل حقوقه الأساسية."[٢٤]

ومن الأجدر التأكيد "أن العدالة المناخية تهدف إلى ضمان ولوج المواطنات والمواطنين للحقوق الأساسية، وإلى الإنصاف بين البلدان في التمكين من أجل التكيف ضد الآثار السلبية، والإنصاف بالنسبة للأجيال المستقبلية، وكذلك الإنصاف تجاه الطبيعة."[٢٥]

الهوامش

1 https://www.maan -ctr.org/magazine/article/1251
2 https://www.wattan.net/ar/video/187774.html
3 https://www.wattan.net/ar/video/187774.html
4 https://ar.wikipedia.org/wiki
٥ البحث عن العدالة لمناخية في الاتفاقات الدولية، منصة العدالة الاجتماعية، https://sjplatform.org/
٦ قضايا البيئة والمناخ خارج حسابات الحكومات في تونس https://alarab.co.uk
٧ حول مفهومي التنمية المستدامة والعدالة المناخية، https://attacmaroc.org
8 https://ar.wikipedia.org/wiki
٩ حنان كمال أبو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن، تشرين الأول، ٢٠٢٠، صفحة ١٤٢.
١٠ حنان كمال أبو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن، تشرين الأول، ٢٠٢٠، ص ١٤٨-١٤٩.
11 https://sjplatform.org
١٢ حنان كمال أبو سكين، مقاربات تحقيق العدالة المناخية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن، تشرين الأول، ٢٠٢٠، ص ١٥٨.
١٣ حكيمة ناجي، العدالة المناخية مفهوم لا يزال يتلمس طريقه نحو النقاش العمومي، أي قيمة للكوب ٢٢ إذا لم يجعل من العدالة المناخية في قمة مخرجاته؟ https:// ae.linkedin
١٤ جبار محمد مهدي السعدي، https://law.uodiyala. edu.iq/pages?id=1033
15 https://al-shabaka.org/briefs
١٦ جبار محمد مهدي السعدي، https://law.uodiyala. edu.iq/pages?id=1033
17 https://www.bbc.com/arabic/ middleeast-57199417
18 https://al-shabaka.org/briefs
١٩ المرجع نفسه.
٢٠ المرجع نفسه.
٢١ المرجع نفسه.
٢٢ المرجع نفسه.
٢٣ المرجع نفسه.
٢٤ حكيمة ناجي ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٦ https://www. linkedin.com/puls e
٢٥ المرجع نفسه.

مصير التسوية التفاوضية بيد الرئيس بايدن

محمد هواش*

إنه قدر الفلسطيني أن يظل مقاوماً ما دام محروماً من العدالة، وما دام الغرب لا يرى ربيبته دولة الاحتلال ولا يسمعها إلا بعين وأذن إسرائيليتين. المقاومة لا يختزلها تيار سياسي ولا عقائدي في فلسطين والإقليم. المقاومة هي حرب إرادات. بدأها الفلسطيني للتحرر من الاحتلال، وإنجاز الاستقلال وبناء مركز جديد لتطوره على الأرض الفلسطينية، لا في عواصم العرب، مع كل الاحترام لتلك العواصم، في ضعفها الحالي كما في قوتها سابقاً. العروبة هوية أوسع من الجغرافيا، حتى وإن توهم البعض أنها ماتت، اعتقاداً بهويات قومية أخرى متخفية بهويات عابرة للقوميات والجغرافيا.

مناسبة ذلك أن مقاومة الفلسطيني بأشكالها المتعددة لن تتوقف ما لم يحصل على حقوقه الطبيعية المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة وفي قرار إنشاء دولة إسرائيل ذاتها، أي حق تقرير المصير في دولة واستكمال تحصيل حقوق أخرى.

الفلسطيني اليوم في ضائقة من ضغوط الواقع وانسداد الأبواب، ومحاولات تنميطه وتيئيسه وربط روحه التحررية - التي عمّت المنطقة في النصف الثاني من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي - بالرومانسية واللاواقعية.

مع ذلك، فالمشهد السوداوي الذي يخيّم على الفلسطينيين وحواضر الإقليم لم يدفع الفلسطينيين إلى التسليم بالحالة الكولونيالية

*كاتب ومحلل سياسي

وإمكان انتصارها الدائم، فهم يقاومونها بكل الأدوات البسيطة التي يملكونها، انطلاقاً من روح الكفاح التحرري الكامن لدى كل فلسطيني بصرف النظر عن انتمائه السياسي ومعتقداته وأفكاره وواقعه الاجتماعي.

ما تشهده الضفة والقدس وغزة من مواجهات وهبّات وحروب صغيرة تشكّل في كلها حرباً على الحرب الإسرائيلية على الرواية التاريخية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وبناء مستقبل جديد على أرضه التاريخية.

غاب مؤسس الحركة الوطنية الفلسطينية والكثير من رفاقه، لكن أرواحهم بقيت ترفرف في قصبات القدس ونابلس وأزقة مخيمات جنين وبلاطة والفوار والدهيشة وبقية المخيمات إلى قرى الضفة من شمالها وجنوبها التي تكافح سرطان الاستيطان الزاحف. وما زال علم الشرعية مرفرفاً في سماء الوطن موفراً التمسك بالحقوق والمطالبة بها في كل محفل دولي ومنصة قانونية ودولية وإقليمية. ومترفعاً عن أن يكون طرفاً مع هذا أو ذاك في اللعبة الداخلية. فالمسافة التي تحافظ عليها السلطة الوطنية الفلسطينية من الفصائل السياسية والمجموعات الميدانية توفر للجميع بمن فيها حركات المقاومة في قطاع غزة كل شرعية سياسية ووطنية لازمة. ولولا هذه الشرعية لأصبحت كل معارك الفلسطينيين من غزة إلى جنين مجرد عمليات خارج القانون من السهل تجريمها رسمياً ونزع أي شرعية عنها حتى في الأمم المتحدة. وقد شهدنا محاولات سابقاً لتجريم حركة حماس، وكيف واجهت السلطة هذا المسعى الإسرائيلي وأفشلته في الأمم المتحدة ذاتها التي ترفض بقوة النفوذ الأميركي الاعتراف بفلسطين دولة كاملة العضوية.

وعلى الرغم من الضربات واللكمات من هنا وهناك، والهنات والأزمات الداخلية بسبب سياسة الاحتلال التي تجعل من حياة الوطنيين "المعتدلين" أكثر صعوبة من حياة أصحاب الصوت العالي، فلم يتراجع الرئيس محمود عباس عن طلب الاعتراف الأممي رغم زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن مدينة بيت لحم الفلسطينية واستبعاده إمكان التحرك في اتجاه حل الدولتين في المرحلة الحالية. ونسب إليه كلام عن "أن السيد المسيح عليه السلام يعجز عن تلبية المطالب التي عرضها الرئيس عباس" في لقائهما في شهر تموز الماضي.

في كل الأحوال، هذه ليست لعبة طواها الزمن أو جولة في مقالب "توم آند جيري"، إنها لعبة تتعلق بمواجهة المشروع الكولونيالي الغربي في المنطقة الذي ترعاه الإدارات الأميركية بصرف النظر عن ساكن البيت الأبيض سواء أكان ديمقراطياً أم جمهورياً. فالرؤساء الذين عبّروا عن ميول لتغيير المعادلة بما يحافظ على

مكانة إسرائيل في هذا المشروع والنظر بإيجابية إلى "حقوق" الفلسطينيين كانوا أكثر كرماً مع دولة الاحتلال أمنياً وعسكرياً واقتصادياً ومالياً وتكنولوجياً. ولم تلق ميولهم تلك ترجمةً بقرارات أميركية تتعلق بحق الفلسطينيين في تجسيد دولتهم القابلة للحياة من طريق وحيدة ممكنة هي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي على أسس التسوية التفاوضية التي رعتها واشنطن ودعمت هذه الرعاية دول الاتحاد الأوروبي ولم تعارضها دول كبرى مثل روسيا والصين.

ومثلما أسس الغرب دولة إسرائيل بقرار أممي تضمنه صك الانتداب البريطاني على فلسطين، يحاول الفلسطينيون تكرار النغمة بشروط مختلفة.

لا يتوقف الفلسطيني عن المطالبة بهذه الحقوق من باب التأكيد على شرعيتها. وحق المطالبة بها. والتأثير في الرأي العام الدولي، الذي تنمو فيه بوادر شعور بـ"غياب العدالة للفلسطينيين" وأن "هذا يجب ألا يستمر". وأن على الإدارة الأميركية أن تتحرك في هذه الاتجاه. وقد استمع العالم إلى هذه النغمة على لسان قادة أميركيين في التيار اليساري للحزب الديموقراطي، الذي ينتمي إليه الرئيس بايدن، وفي أوساط الجاليات اليهودية الأميركية، الشباب منهم على وجه الخصوص، الذين تقدر قوتهم بنصف قوة الحزب الديموقراطي الانتخابية اليوم.

في هذا الوضع الخطر والشائك بين الجبابرة؛ أميركا، روسيا، والصين، لا تتوفر قوة دافعة لأي مطلب من شأنه أن يغير الحالة الكولونيالية (مكانة دولة الاحتلال الإسرائيلي) في المنطقة ومستقبلها انطلاقاً من منصة الأمم المتحدة، لذلك لا يجوز للفلسطيني التزام الصمت.

ففي المجال الأممي، يستغل الرئيس محمود عباس كل محطة ممكنة للتذكير بحق الفلسطيني في دولة. والأمم المتحدة أكثر المنصات الدولية ملاءمة لإيصال الرسالة الفلسطينية إلى الرأي العام الدولي، لأن نضال الفلسطيني الميداني ضد الاحتلال، ربما لا يكفي وحده لصد محاولات وسم الحركة الوطنية الفلسطينية بـ"الإرهاب" ومحاولات ربط مناهضة الاحتلال بـ"اللاسامية".

للأسف، هناك دول أوروبية وبرلمانات وحكومات تعارض حركات المقاطعة لإسرائيل وتشرعن هذه المعارضة. التوجه إلى الأمم المتحدة من موقع سياسي وتمثيلي رفيع يساعد الفلسطيني وأنصاره في هذه المعركة ومثيلاتها، فقد رأينا كيف عبرت ألمانيا عن استيائها من تصريحات الرئيس محمود عباس في آب الماضي التي أشار فيها إلى ارتكاب إسرائيل مذابح بحق الفلسطينيين، وفسرتها على أنها إنكار لـ"الهولوكوست" أو تقليل من أهميتها. وكأن

المظلومية في التاريخ هي احتكار إسرائيلي. وأن التمييز بين إسرائيل كدولة احتلال واليهود في العالم غير جائز.

وصلت رئيسة قسم الشرق الأوسط في الخارجية الأميركية باربرا ليف، الخميس (١ أيلول)، إلى القدس لإجراء محادثات مع مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين، بسبب التوتر والاشتباكات المتكررة في الضفة الغربية بين مقاومين فلسطينيين وقوات من الجيش الإسرائيلي في محاولات مطاردتهم واعتقالهم أو قتلهم من دون محاكمات، وبسبب توقعات بتدهور الأوضاع في المنطقة إلى مواجهات قد تكون أوسع بسبب الانسداد السياسي ورفض إسرائيل والإدارة الأميركية الحديث في أي مبادرة سياسية والاكتفاء بالحديث عن تحسين نوعية الحياة للفلسطينيين بطريقة مبهمة بعيداً من حقوقهم السياسية التي نصت عليها الاتفاقات والتفاهمات الثنائية والإقليمية والدولية.

من المتوقع أن يكون وصل أيضاً إلى المنطقة المبعوث الأميركي هادي عمرو خلال الأسبوع الأول من شهر أيلول لبحث الوضع المتفجر في الضفة وإمكان إرجاء طلب الرئيس عباس في كلمته المزمعة في اجتماعات الجمعية العمومية الاعتراف بفلسطين دولة كاملة العضوية، إلى قضايا أخرى تتعلق بتخفيف التوتر في الضفة إلى مستويات لا تؤدي إلى اندلاع مواجهات واسعة مع الجيش الإسرائيلي بسبب تردد واشنطن وامتناع إسرائيل عن الحديث في أي قضية سياسية مع الفلسطينيين، مع أن تقديرات إسرائيلية جديدة تفيد بأن رئيس الحكومة يائير لابيد ووزير الدفاع بني غانتس ورؤساء أجهزة أمنية باتوا على قناعة بأنه لا يمكن تخفيف التوتر في الضفة من دون تقديم مبادرات اقتصادية وسياسية، ومن دون تحديد أو كشف مستوى ما يتحدثون عنه، وأنه بسبب الحملة الانتخابية لا يستطيعون تقديم أي مبادرات سياسية من شأنها إضعاف فرص فوز الائتلاف الحكومي الحالي.

هل تستطيع الإدارة الأميركية المساعدة على منع مواجهة واسعة من خلال مبادرة سياسية أم أنها ستدفع إليها بمنع الأمم المتحدة من الاستجابة إلى طلب الرئيس الفلسطيني؟ أعتقد أنه ليس من السهل الإجابة عن ذلك قبل الإجابة عن سؤال: هل وصلت التسوية التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى لحظة الحقيقة؟ وأنه آن الأوان لفصل المريض عن الأجهزة، أو ضخ أوكسجين جديد لإنعاش مبدأ التسوية التفاوضية على إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية لا على أي شيء آخر؟ الإجابة معلقة، الفلسطينيون متمسكون بحقوقهم. والإجابة برسم الأيام والأسابيع القليلة المقبلة.

إعادة أميركا التفكير بدورها في «الشرق الأوسط»: مستجدات الدور الإسرائيلي

نضال صلاح (الصرعاوي)*

صاحب الأزمات التي تعصف بالعالم - بما فيه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ عشرين عاماً - تغيّر في الظروف الاقتصادية والجيوسياسية. أدى التدخل الأميركي العسكري في المنطقة وثورات الربيع العربي إلى إسقاط دول وحلفاء وظهور قوى جديدة لاعبة في الشرق الأوسط مثل روسيا وإيران وحلفائهما. استطاعت إسرائيل تحويل تلك الظروف إلى مكاسب سياسية بأن أظهرت نفسها كلاعب قوي له دور في المنطقة والعالم، خاصة في ظل تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

تهدف السياسة الإسرائيلية إلى تصفية القضية الفلسطينية والتقارب مع العرب دون التوصل إلى حل مع الفلسطينيين. انقسم القادة العرب، خاصةً بعد الربيع العربي بين مؤيد ومعارض للتقارب مع إسرائيل.

سأقدم في هذه العجالة مقالةً تحليليةً لظروف نشأة إسرائيل وعلاقتها التاريخية مع الغرب وأميركا، وأسباب تراجع الدور الأميركي في المنطقة، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية (التي يطلق عليها الروس "عملية عسكرية خاصة").

استنتجت في هذه المقالة أن الدور الأميركي في المنطقة سيعود من جديد، وإن كان بوتيرة أقل حدة، وأن التطبيع مع إسرائيل سيبقى مجرد

* كاتب وباحث في الشأن الأميركي

محاولات تكتيكية لن يتحقق من خلالها الهدف الذي يتوقعه المتفائلون بما يسمى "التحالف ضد إيران". لذلك سيدرك اللاعبون أن القضية الفلسطينية ستبقى حاضرة، فدونها لن تنعم إسرائيل ولا المنطقة بالهدوء. وعلى الرغم من انشغال أميركا وقلقها من تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا وتهديدها الاستراتيجية الدفاعية لحلف "الناتو"، فإن ذلك لن يشغلها عن التفكير بالتهديد الصيني للمصالح الأميركية الاقتصادية في دول شرق آسيا والمحيط الأطلسي.

الحروب الطويلة وغير المنتهية التي خاضتها أميركا أنهكت اقتصادها، مما أفقدها الشهية للدخول في صراعات جديدة في المنطقة بشكل مباشر. إن إدراك روسيا عدم قدرة أميركا أو رغبتها في الدخول بحرب استنزاف طويلة في أوروبا مثلاً أعطى الأولى المساحة والوقت الكافيين لإطالة أمد عملياتها في أوكرانيا، خاصة بعد الإخفاقات التي واجهتها في حرب المدن في أوكرانيا. الرغبة الأميركية بالعزوف عن المواجهة المباشرة أسهمت في ظهور لاعبين جدد بقوة مثل: إيران والصين وروسيا، الذين يبحثون عن تحقيق مصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية. كما أسهم تراجع الاهتمام الأميركي بالمنطقة في سقوط حلفائها من الأنظمة العربية نتيجة ما يسمى الربيع العربي. أدى الإخلال بموازين القوى بين اللاعبين الأساسيين من دول المنطقة إلى بروز أدوار إيران وروسيا بالتحالف مع بعض أشلاء الدول التي مزقتها الحروب والثورات المتكررة، ومع أشباه الدول من التنظيمات التي كان لها الفضل في ثبات الحالة السورية سنة ٢٠١٤.

استغلت إسرائيل فرصة الإشكاليات المعقدة التي تواجه السياسة الأميركية لصالح لعبها دوراً أكبر في المنطقة والعالم. إن عدم وضوح السياسة الاستراتيجية الأميركية في الدفاع عن مصالح حلفائها في العالم خاصة اتجاه الأوروبيين الذين يواجهون التهديد الروسي بعد حرب أوكرانيا ساعد إسرائيل ودولاً أخرى مثل تركيا على لعب دور الوسيط بين الغرب من جهة، وروسيا من جهة أخرى. يتطلب هذا الدور الذي اختارته إسرائيل وتركيا اتباع سياسة التوازن التي ساهمت في منحهم هامش عدم التورط في المقاطعة والعقوبات ضد روسيا التي تربطها بإسرائيل مصالح معقدة مرتبطة بأمن إسرائيل وعملياتها في مواجهة إيران وحلفائها في سورية.

استغلت إسرائيل المشهد الدامي من تناقضات وتهديدات في المنطقة لإعادة ترتيب نفسها (كما فعلت القوى الفاعلة الأخرى مثل إيران وروسيا). كما استغل نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بكل قوة هذه المتغيرات في الانتخابات الإسرائيلية بمساعدة

اليمين الإسرائيلي للعب دور أكبر في المنطقة.

أسهمت هذه التهديدات في التقارب بين إسرائيل وبعض دول المنطقة لمواجهة التحديات الناجمة عن الربيع العربي، ومن بينها التهديد الإيراني تحت شعار إن التحالف مع إسرائيل عسكرياً واقتصادياً في مواجهة إيران سيزيد من فرص نجاة هذه الأنظمة من التهديدات الداخلية والخارجية.

يصب التحالف العربي الإسرائيلي الجديد في مواجهة إيران في مصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى. حسابات السياسة الأمنية في إسرائيل بنيت على أساس أن التطبيع سيساعد إسرائيل أولاً على الظهور كأقوى حليف استراتيجي يعاني من التهديدات نفسها التي تتعرض لها دول المنطقة، ويعتمد عليه بشكل أساسي في إيجاد حالة الردع العسكري ضد هذه التهديدات، وثانياً في الهروب إلى الأمام من النقد الموجه ضد سياسة رئيس الحكومة الحزبية الداخلية، وثالثاً في إخراج إسرائيل من العزلة السياسية الدولية بسبب الفشل في التقدم في حل الصراع الفلسطيني. نجاح حكومات إسرائيل في تحقيق العلاقات الدبلوماسية مع أعداء إسرائيل في إفريقيا وأميركا اللاتينية لن يكون مكتملاً إلا إذا نجحت في إقامة علاقات دبلوماسية مع دول الخليج الغنية مع الاستمرار في سياساتها الاستيطانية. ونتيجة التطبيع مع العرب، فإن إسرائيل حصلت على الشرعية في ضم الضفة وعلى الشرعية من دول المنطقة لضرب إيران إذا ما أرادت ذلك منفردة،

[1] أما حلفائها من الأنظمة العربية، فإن حساباتهم لا تتجاوز الرغبة في حماية أنفسهم من الأزمات الداخلية الناجمة عن آثار الربيع العربي، والحصول على الرضا الأميركي كما هو الحال بالنسبة للسودان.

أميركا: معضلة الدفاع عن المصالح والحلفاء

ينظر الغرب عامة وأوكرانيا خاصة إلى أن أميركا عجزت عن تقديم ما هو مطلوب منها في الدفاع عن أوكرانيا في مواجهة روسيا. في المقابل، فإن غالبية الشعب الأميركي، منذ بداية الحرب، اعتبرت أن العقوبات الاقتصادية الأميركية ضد روسيا كافية، فثلث الشعب الأميركي فقط عبر عن موافقته على أي تدخل عسكري ضد روسيا حتى وإن كانت هناك مخاطر حرب نووية.[2] دولياً، فشلت أميركا في إقناع دول مهمة بالاشتراك في عزل روسيا اقتصادياً وسياسياً. بعض الدول اقتصر موقفها على استنكار العدوان على أوكرانيا، مثل إسرائيل وتركيا، ومع ذلك لم تشاركا بفرض العزلة على روسيا، دفاعاً عن مصالحهما الاستراتيجية والاقتصادية المرتبطة بها. لقد فشلت أميركا في فرض خططها على دول العالم

بشأن موقفها ضد روسيا، كما فشلت في فرض سياساتها على حلفائها أيضاً ضد الصين، العدو الأخطر على المصالح الأميركية. هناك دول امتنعت عن التصويت في الأمم المتحدة ضد روسيا مثل الهند، وبعض الدول نظرت إلى الحرب على أنها "حرب إقليمية"[٣] مثل جنوب إفريقيا وإندونيسيا والبرازيل والمكسيك، حتى إن السعودية – أحد أهم حلفاء أميركا – رفضت زيادة إنتاجها النفطي لمواجهة الأزمة العالمية.

أصبحت السياسة الأميركية الخارجية من جديد مرتبطة بالسباق الانتخابي الحزبي، مثلها في الأهمية مثل القضايا الداخلية التي تهم الناخب الأميركي بقدر كبير، قلّص هذا الوضع الجديد المساحة المتاحة للرئيس الأميركي في المناورة في القضايا الخارجية. أصبحت مواقف بايدن والعلاقات مع السعودية رهينة لضغط القوى التي تؤثر في مستقبل الانتخابات الأميركية. إن تردد الرئيس الأميركي في دعم الموقف السعودي الإسرائيلي ضد إيران، بشكل مباشر، بسبب هذا الواقع الجديد، أدى إلى إشكاليات سياسية بينه وبين بعض دول المنطقة التي ترى تقاعساً أميركياً في التعامل مع إيران.

هناك تيار قوي وإن كان محدود العدد في الغرب وأميركا يفضّل العلاقة مع الإسلام السياسي وقطر أكثر من التقارب مع السعودية صاحبة الملف السيئ في حقوق الإنسان. تحرّض السعودية على الحرب مع إيران بالتوافق مع إسرائيل في ظل هذا الموقف. وقد عبر تيار من السياسيين الليبراليين المعارضين للتقارب مع أمير السعودية عن شكوكه في حدوث نتائج إيجابية لزيارة بايدن إلى المنطقة، خاصة توقيع الاتفاق النووي أو حل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كما يرى أحد الكتاب فإن هناك بعض الدول كانت معنية بإفساد زيارة بايدن.[٤]

ذهب البعض إلى القول إن زيارة بايدن واجتماعه مع دول المجلس التعاون بالإضافة لإسرائيل ومصر والأردن والعراق لم يكن فقط لتعزيز التفاهمات الدفاعية للتحالف ضد إيران وإنما نجم عن الشعور بأن الفيل الصيني في الغرفة وإن عليه أن يفكر بالحد من نفوذه في شرق الأطلسي.

تورط أميركا في صراعات دول المنطقة الداخلية دفع الحكومات الأميركية المتعاقبة إلى التراجع عن بعض شعاراتها المتعلقة بنشر الديمقراطية بسبب تعقد الأمور السياسية والعسكرية. فعلى أرض الواقع لم يعد لديها القدرة على الاستمرار في سياسة التوازن، خاصة بعد سقوط حلفائها من الأنظمة بسبب الربيع العربي.

دفع الواقع الجديد البيت الأبيض إلى

تغيير أولوياته في المنطقة مما أحدث إخلالاً بالاستراتيجية الدفاعية للاعبين في المنطقة، خاصة لدى حلفائها مثل السعودية التي تقود التحالف العربي ضد الحوثيين اليمنيين المدعومين من إيران. فالسعودية اليوم لا تمانع في التحالف مع إسرائيل حتى وإن كان ذلك بشكل غير معلن لضمان توازنها العسكري في مقابل إيران.

دفعت هذه المتغيرات الجديدة الإدارة الأميركية إلى إعادة تقييم مصالحها في المنطقة من خلال متغيرين، الأول: مدى استعدادها لتحمل تكلفة بقاء وجودها المباشر والمكثف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أما المتغير الثاني فمرتبط بمدى استقرار الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة وإلى أي مدى سيؤدي تغير الظروف الاقتصادية إلى اتخاذ هذه الأنظمة إجراءات أكثر عنفاً ضد شعوبها للحفاظ على بقائها.

عكف الرؤساء الأميركيون، منذ وقت مبكر، خاصة منذ نهاية ولاية بوش الأب، على انتهاج سياسة التراجع عن التدخل العسكري المباشر في الشرق الأوسط من خلال تقليل الوجود العسكري، خاصة من العراق وأفغانستان، وقد عبر بعض السياسيين المعاصرين عن هذا التوجه الأميركي، ومنهم مارتن إنديك في ما أطلق عليه "نهاية عهد الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط"[٥] The End of the U.S.-Dominated Order in the Middle East

حذت روسيا من جانب آخر حذو أميركا والغرب، إذ تراجع اهتمامها بنفط الشرق الأوسط بعد ظهور الغاز في أراضيها في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي مع بقاء شعور الروس بالرضا من تأثر الغرب سلباً خلال فترات فوضى أسعار النفط العربي.[٦]

الحرب الأوكرانية والفيل الصيني

إسرائيل: من البناء والاعتماد على أميركا إلى السيطرة

قد نتساءل، لماذا كانت إسرائيل وما زالت الحليف الوحيد لأميركا في المنطقة؟ وما هي المتغيرات على السياسة الأميركية تجاه الشرق؟ وهل من الحقيقي أن إسرائيل - كلاعب أساسي - لم تعد بحاجة إلى التدخل العسكري الأميركي المباشر لحمايتها؟ وهل فشل السياسة الأميركية خاصة في أفغانستان وإخفاقها في تحقيق شعارها ببناء الأمم، خاصة بعد سيطرة طالبان والانسحاب المذل للجيش الأميركي في أيلول ٢٠٢١ مؤشر على أن أميركا خرجت من المنطقة ولن تعود إليها؟

بدأت قصة العلاقة الإسرائيلية الأميركية في نهايات القرن التاسع عشر، حين انتشرت الأفكار الاشتراكية في العالم، وكان للمفكرين

اليهود الأثر الأكبر فيها، حيث رأوها ملاذاً لإنهاء مشاكل الكراهية والعنصرية التي كانت تمارس ضدهم وذلك من خلال اندماج اليهود وتعايشهم مع باقي المواطنين في مختلف أماكن وجودهم. في الوقت ذاته، ظهر الفكر الصهيوني الذي يتعارض مع المبادئ الاشتراكية لأنه ينادي بإقامة وطن منفرد قومي لليهود.

لم يلاق الفكر الصهيوني في البداية تأييداً واسعاً من معظم المفكرين اليهود الذين فضّلوا العمل من خلال التعددية الدينية والفكرية في أماكن وجودهم بمبادئ المساواة كمواطنين بصرف النظر عن الدين والعرق، لكن في النهاية ومع انتشارها بقوة، استطاعت الحركة الصهيونية تحقيق التأييد في أوساط اليهود.

لقد حققت الحركة الصهيونية إنجازات من خلال بناء علاقات جيدة مع دول كبرى إمبريالية تساندها في تحقيق أهدافها ببناء وطن اليهود القومي. نجحت الحركة الصهيونية في التأثير على السياسة الأميركية من خلال أحد اقوى أسلحتها التنفيذية وهي IPAC (اتحاد لجان العلاقات العامة الأميركية الإسرائيلية)، التي وضعت كل إمكانياتها المادية والسياسية لتحقيق المصالح الإسرائيلية والدفاع عنها. ليس هذا فحسب، وإنما نجحت أيضاً في محاربة جميع السياسيين الذين يتعارضون مع السياسة الإسرائيلية وإسقاطهم، لدرجة أن أحد أعضاء الكونغرس السابقين اعتبر نفسه ضحية اللوبي بسبب معارضته سياسة إسرائيل، فكتب سنة ١٩٨٥ "الرئيس يخشاهم ... الجامعات المشهورة لا تتعارض في برامجها مع إسرائيل.. عمالقة الإعلام وقادة الجيش يخضعون للضغوط منهم".[٧]

منذ نشأت إسرائيل أو ما قبل ذلك، أي منذ التخطيط لإقامتها قبل ١٠٠ عام، تبنى الصهاينة المؤسسون استراتيجية الحفاظ على تفوق إسرائيل في المنطقة في مختلف المجالات لضمان عدم تكرار ما حصل لليهود عبر التاريخ من تشتت واستهداف. هذه الاستراتيجية انبثقت عنها سياسات التفوق العسكري والاقتصادي والديموغرافي والعددي للعرق لليهودي في منطقة جغرافية محددة "فلسطين" مع الأخذ بالاعتبار تحقيق هذه الأهداف بهدوء وثبات كما وصف ذلك الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان "فدان آخر كبش آخر" "another acre, another goat"[٨]. ولتحقيق تلك الاستراتيجية، مارست إسرائيل سياسة ضم الأراضي الفلسطينية عبر وسائل عدة منذ تأسيسها، من بينها الاستيطان وشق الطرق والمصادرة العسكرية والتهجير القسري. ولتحقيق اقتصاد قوي، عمل الصهاينة على تأسيس تحالفات قوية مع أميركا والعالم الغربي وخلق أجواء هادئة مع الجيران من أجل

تحييدهم بقدر ما يمكن مع أولوية القضاء على التهديدات وإقصائها.

حققت إسرائيل تحالفات قوية مع الغرب عامةً وأميركا خاصةً. لذلك قامت تلك الدول بدعمها لضمان تفوقها كدولة وجدت لحماية المصالح الغربية والأميركية، حيث قامت أميركا وما زالت بإعطاء إسرائيل الشرعية والحماية الأمنية والاقتصادية. منذ سنين طويلة تعتبر أميركا الراعي للتعاون العربي الإسرائيلي الذي كان غير معلن مع الإمارات والبحرين، حتى أعلن عن ثماره بعد توقيع الاتفاق الرسمي في واشنطن بين الإمارات والبحرين من جهة وإسرائيل من جهة أخرى في أيلول ٢٠٢٠، مما أعطى القادة الإسرائيليين الشجاعة للإعلان عن عدم استعدادهم منح الفلسطينيين أي حقوق أو الانسحاب من الضفة الغربية.

أميركا من جانب آخر تمنح الاقتصاد الإسرائيلي أكثر من ٣,٨ مليار دولار سنوياً كمعونات عسكرية وغيرها بالإضافة إلى القروض الميسرة والعقود، والاستثمارات المتبادلة للشركات منذ تأسيس الدولة. ولتعزيز الاقتصاد الإسرائيلي، وقعت أميركا أول اتفاقية تجارة حرة في تاريخها مع إسرائيل في العام ١٩٨٥ لمساعدة إسرائيل على تجاوز أزمتها الاقتصادية التي كانت تعاني منها في تلك الفترة. مما أسهم في تحول إسرائيل إلى قوة اقتصادية تعتمد على قدراتها، وكان يقال بين خبراء الاقتصاد منذ ٢٠ عاماً إنه إذا تأثر "وول ستريت" في نيويورك، فإن تل أبيب تتأثر بشكل مباشر، أما حالياً فإن ارتباط اقتصاد إسرائيل بالسوق الأميركية لم يعد كما كان في السابق، حيث إن الدخل القومي الإسرائيلي بات أكثر ثقة بقدراته الذاتية. فعلى سبيل المثال حقق الاقتصاد الإسرائيلي في سنوات الأزمات الاقتصادية العالمية نسب زيادة مميزة ٥,٣ في العام ٢٠٠٧ وهذا النمو حدث على الرغم من أنه صادف فترة التوتر على حدود إسرائيل الشمالية وحربها على غزة. وبحسب ليو لدرمان، أحد الخبراء بالاقتصاد الإسرائيلي، فطالما أن إسرائيل لن تمر بالظروف نفسها التي مرت بها خلال الأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٣ من عمليات تفجيرية، فإن ثقة المستثمرين تبقى قوية بالاقتصاد الإسرائيلي حتى لو كان هناك تصعيد من فترة إلى أخرى.[٩]

في فترات سابقة، كانت قوة الردع في إسرائيل مرتبطة بشكل أساسي بحجم ما تتلقاه من دعم عسكري أميركي، اليوم إسرائيل لم تعد تعتمد بشكل كبير على هذا الدعم منذ أن أصبحت دولة قادرة على صناعة هذه الأسلحة، فالمعونات الأميركية على سبيل المثال كانت تمثل ما نسبته ١٠٪ من الاقتصاد الإسرائيلي قبل عشرين عاماً، أما في العام ٢٠٢٠ فإن هذا الدعم، ونتيجة

الطفرة الاقتصادية الإسرائيلية خلال العقدين الأخيرين، لا يتجاوز ١٪ من الدخل القومي الإسرائيلي. [١٠]

جاءت مفاوضات مدريد بين الإسرائيليين والفلسطينيين بناءً على ضغط ورغبة أميركية لاسترضاء الدول العربية التي ساندتها في حرب تحرير الكويت ١٩٩٠. كتب السفير الإسرائيلي مير جولد إن إسرائيل توجهت إلى السلام مع الفلسطينيين نظراً للمتغيرات التي فرضها انتهاء الحرب الباردة لصالح أميركا وما تبعه من انهيار الاتحاد السوفيتي، فكان على إسرائيل في ظل هذه البيئة الاستراتيجية الجديدة أن تبحث عن سلام مع الجيران عبر ما سمي مفاوضات مدريد [١١] ١٩٩١ حيث كان على الجميع أن يتعاونوا في ظل قوة القرار الأميركي، لكن اليوم وبعد نحو ثلاثين سنة فإن المتغيرات على الساحة الدولية وفي الشرق الأوسط تحديداً دفعت إسرائيل إلى لعب دور التوازن مع اللاعبين الآخرين. إسرائيل مثلاً أقامت علاقات مع الصين التي لا تخفي اهتمامها بالتعاون مع إسرائيل في مجالات البنية التحتية والتكنولوجيا. هذا التعاون أغضب أميركا التي لا تخفي قلقها من قوة الصين الاقتصادية المتنامية في الشرق الأوسط على حسابها، فإسرائيل الحليف التقليدي لأميركا تولي لمصالحها مع الصين أهمية كبرى.

نجاح إسرائيل في الاعتماد على قدراتها الذاتية اقتصادياً وعسكرياً رافقه تغير في مواقفها السياسة تجاه قضايا المنطقة. قوتها العسكرية دفعت دول المنطقة إلى التسليم (بعد اختلال موازين القوى في المنطقة العربية) بأن إسرائيل باتت قوة لا يمكن الاستهانة بقدراتها، بل أكثر من ذلك، اقتنعت هذه الدول بضرورة التحالف معها ضد إيران. في ما يخص الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فقد أقنع نتنياهو العالم والرأي العام الإسرائيلي بأن بقاء الاحتلال في الضفة وحصار غزة لن يشكل تهديداً على إسرائيل، وبناءً عليه، فقد أمضى عقوداً في إقناع الرأي العام الإسرائيلي بأن إسرائيل تستطيع إقامة علاقات دولية وتحالفات جديدة دون تقديم أي تنازلات.

نجحت استراتيجية نتنياهو على مدى حكمه الطويل في توجيه إسرائيل نحو اليمين، مستغلاً تعاطف أميركا ودعمها خاصة في ولاية ترامب الذي رأى أن عدم حل الصراع مع الفلسطينيين لن يؤثر على الدور الأميركي. استغناء إسرائيل عن قوة الطيران الأميركية مثلاً (التي كانت محورية في مساعدة إسرائيل في مواجهة التهديدات) ساهم في رفضها الضغوط الأميركية للالتزام بسياسة ضبط النفس. نجحت إسرائيل في الحد من التهديد الأمني من غزة والضفة منذ ١٥ عاماً إلى درجات قياسية، على الرغم من

حالات التصعيد المؤقتة، بوسائل قتالية دفاعية وأسلحة هجومية تصنع في إسرائيل.

شجع الهدوء النسبي على الساحة الفلسطينية - قبل بروز أهمية النفط بعد الحرب الروسية ضد أوكرانيا - أميركا وأوروبا على الترحيب بالاتفاقات بين إسرائيل والدول العربية، خاصة الإمـارات والبحرين (من بعدهما السودان والمغرب) دون التقدم في الملف الفلسطيني الإسرائيلي.

قد يبدو أن التقارب الإسرائيلي البحريني والإماراتي جاء في سياق المصالح المشتركة لمواجهة إيران فقط، لكن الحقيقة هي أن حكام الأنظمة العربية بحاجة لمساعدة أميركا وإسرائيل لضبط أمن دولهم الداخلي في أعقاب الربيع العربي، فحكام مملكة البحرين مثلاً ذات الغالبية الشيعية بحاجة للحماية من التهديدات الداخلية المتمثلة بالثورة الشعبية للمواطنين الشيعة ضد فساد الحكام. أما الإمارات فهي بحاجة لتأييد ودعم مشاريعها في المنطقة خاصة دورها ضد الحوثيين في اليمن ودعمها حفتر في ليبيا ومساعدتها السيسي على إنهاء حكم الإخوان المسلمين في مصر ٢٠١٣ ودورها في محاولة الانقلاب على النظام التركي وحصار قطر ٢٠١٧. على الرغم من تسويق إسرائيل نفسها كشريك لدول المنطقة بدواعي أنها تعاني من التهديد والتحدي نفسه، فإنها في الحقيقة لا يمكن أن تتنازل عن العقيدة الأمنية الخاصة بها التي تقوم على تفردها بالتفوق العسكري على جميع جيرانها بأي ثمن. وعلى الرغم من التطبيع الإماراتي المعلن، فإن الثمن الذي تريده الإمارات يبقى بعيد المنال، فقد تفاجأ محمد بن زايد من رفض نتنياهو صفقة شراء طائرات F35 الأميركية لجيشه، مما يدل على عدم ثقة نتنياهو بالأمير على الرغم من كل ما قدمه من خدمات.

وبناء على ما تقدم، فليس بالإمكان النظر إلى تطور الدور الإسرائيلي في المنطقة بمعزل عن النظر إلى الدور الوظيفي الذي أنشئت إسرائيل من أجله، خاصةً تحقيق المصالح الغربية والأميركية في المنطقة والدفاع عنها في مواجهة النفوذ السوفيتي وحلفائه سابقاً. أما في الوقت الحالي فبرز دور آخر لها تقوم به بالنيابة عن أميركا والغرب ألا وهو محاربة التطرف الإسلامي، والإرهاب الذي تقوده أميركا بعد ٢٠٠١. فالدور الوظيفي الذي خلقت إسرائيل من أجله يبقيها على مسافة بعيدة من تحقيق تطبيع مع الشعوب العربية حتى وإن نجحت في إقامة علاقات مع الأنظمة والنخبة المرتبطة بمصالح مع إسرائيل.

يبقى التنبؤ والرهان على دور إسرائيلي في المستقبل البعيد مسألة غير مضمونة لأن المشهد في المستقبل سيكون مركباً من أحداث

عدة وجوانب متغيرة ومتعددة السيناريوهات المتناقضة في المنطقة، فمن هذه السيناريوهات مثلا الانفكاك الأميركي الكامل عن قضايا المنطقة في مقابل البقاء والتدخل المباشر في المنطقة. وسيناريو آخر مرتبط باستمرار تحديات التراجع في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة بعد فشل الربيع العربي (تراجع العائدات الضريبية للطاقة وزيادة السكان يزيد من الفجوة السياسية والاجتماعية بين الدول والشعوب) في مقابل ثبات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة. على الرغم من تراجع أميركا عن التدخل العسكري القوي لحماية مصالحها وحلفائها، فإن الخبراء ما زالوا ينادون بأن من واجب أميركا إنهاء أو تخفيف أدوات التوتر والصراع في المنطقة لإدراكهم أن ترك المنطقة بالكامل يترك حلفاءهم وشعوب المنطقة في تحديات وأزمات مستمرة. كما أن الكثير من الخبراء ينادون بأن تقوم أميركا بدراسة كيف يمكنها استخدام أدوات السياسة بشكل أفضل لتحقيق مصالحها في تخفيف حدة الأزمات في المنطقة من خلال مستويات عدة مثل استبدال الموارد العسكرية ببدائل اقتصادية.

صعود إيران: الحلف العربي مع إسرائيل مناورة أم مصالح مشتركة؟

أخل اختفاء الأنظمة بعد الربيع العربي بطريقة غير منظمة بالتوازن الداخلي، بعد أن صعدت إلى المشهد السياسي أحزاب اقتنصت فرصة الفراغ السياسي مثل ما فعل الإخوان في مصر وتونس. كذلك أخل اختفاء الأنظمة بالتوازن الخارجي الذي نعمت به المنطقة سنين عديدة، وأهمها التوازن بين العراق وإيران والدور التركي الحليف للغرب الذي عمل على الدفاع عن الأنظمة الموالية للغرب خاصة مصر والأردن.

بسقوط بغداد أصبحت إيران القوة المسيطرة على العراق، وبخروج سورية من لبنان أصبحت إيران وحزب الله أضعف في لبنان، لكن بعد الحرب ضد النظام العلوي ازداد الاعتماد السوري (بعد ٢٠١٤ بشكل خاص) على إيران وحزب الله (اللذين ازدادت قوتهما بشكل لافت) ومن ثم روسيا. الربيع العربي أدى إلى تفتيت الهويات الوطنية في دول عدة في المنطقة بسبب الانقسامات التي نجمت عن هذه الثورات والصراعات الطائفية. هذه الانقسامات يمكننا تتبعها في سورية الممزقة ولبنان وليبيا والسودان واليمن.

من المعروف أنه في أعقاب الحرب الروسية ضد أوكرانيا في شباط ٢٠٢٢ وجدت إيران نفسها في موقف محير لا تحسد عليه، فهي لا

تريد أن تقف مع حليفتها روسيا، وفي المقابل لا تريد أن تستفز الغرب، وإنما تريد الحفاظ على علاقات جيدة مع أوكرانيا حتى لا تتأثر مفاوضات فينا، على الرغم من انسجام الموقف الإيراني الروسي الرافض لتوسع حلف الناتو، فإن إيران لم تعترف بضم روسيا أجزاءً من أوكرانيا منذ ٢٠١٤، وحتى اللحظة الموقف الإيراني والإسرائيلي من روسيا يكاد يكون متطابقاً نظراً لمصالح الدولتين المتناحرتين مع روسيا.

ستبقى إنجازات إسرائيل في التقدم بالعلاقات مع الإمـــارات والبحرين والسودان خطوةً بالاتجاه الصحيح في ظل تطور استراتيجي للأمن الإسرائيلي مع أنه غير مكتمل. التهديدات ما زالت قائمة، أهمها التغيرات المفاجئة وغير المضمونة النتائج في الإقليم العربي المحيط، من جهة أخرى فإن التقارب مع الإمارات والبحرين تحت رعاية إدارة ترامب في الحقيقة ما هو إلا جزء من التطبيع غير المكتمل بين هذه الدول. هذه العلاقات إلى الآن اقتصرت على نشاطات اقتصادية وثقافية وأكاديمية. لكننا نقدر رغبة هذه الدول (كما يظن المتفائلون) في إيجاد استراتيجية دفاعية مستقبلاً تجاه احتواء تهديدات إيران من خلال ما أطلق عليه ممر القوة الاستراتيجي (a strategic corridor of power)[١٢] الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى احتواء إيران والمنطقة. لقد جاءت زيارة بايدن إلى المنطقة من ١٣ إلى ١٦ تموز ٢٠٢٢ ترجمة لهذه الخطة، للمساعدة في زيادة التعاون والتنسيق الدفاعي والاستراتيجي بين إسرائيل والدول العربية لوضع آليات مواجهة التهديدات التي قد تخلقها نتائج الحرب الروسية ضد أوكرانيا، خاصة الدور الصيني وليس فقط التهديد الإيراني. تهدف خطة التطبيع الأميركية بين الدول الغربية وإسرائيل إلى ضم دول عربية أخرى للحلف الدفاعي بقياده إسرائيل، إضافة إلى السعودية مثل الجزائر وعُمان وقطر. هذه الدول أصرت على إزاحة الحرج عن نفسها باستعادة العملية السياسية التفاوضية بين إسرائيل والفلسطينيين كشرط للتطبيع أو الدخول في حلف مع إسرائيل بحيث تؤدي هذه العملية في النهاية إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة بجانب إسرائيل.[١٣]

من جهة أخرى، مع كل ما حققته إسرائيل في سورية من خلال تدخلها المباشر عسكرياً فإنها تواجه تحديات نجم عنها قبول إسرائيل ببشار الأسد كرئيس للنظام السوري بعد التدخل الإيراني والروسي، كما أن فشل إسرائيل في إقناع أميركا بمواجهة إيران ووقف مفاوضات فينا النووية جعلها تفكر بواقعية. إسرائيل ما زالت بحاجة ماسة إلى روسيا لتنسيق نشاطها العسكري في سورية على الرغم من العزلة

السياسية التي تمر بها روسيا بعد حربها ضد أوكرانيا والمشاكل العسكرية.

منذ فترة رئاسة جورج بوش اعتمد المحافظون الجدد على شعار "الطريق إلى القدس يمر عبر بغداد" أي أن السلام مع إسرائيل لن يكون إلا من خلال الدول العربية الصديقة. على الرغم من أن معظم الدول العربية الخليجية تنظر إلى إسرائيل كحليف لها ضد إيران فإن الانفتاح في العلاقة بين إسرائيل والسعودية، التي هي أهم دولة خليجية، يبقى في إطار العلاقات الشخصية بين الأمير محمد بن سلمان وبعض رموز الحزب الجمهوري وليس تغيراً استراتيجياً في المواقف.

يمكن قراءة الموقف السعودي بين تشدد الملك سلمان الذي أكد أكثر من مرة تمسكه بالمبادرة العربية للسلام ٢٠٠٢ وبين ابنه الشاب الأمير محمد الذي يضع إصلاح الاقتصاد في السعودية كأولوية. يرى الأمير أن العلاقة مع إسرائيل - كما ذكر أحد المصادر القريبة - تبقى مسألة وقت. الأمير السعودي لا يخفي رغبته في إعادة العلاقات مع أميركا في أعقاب تورطه في مقتل الصحافي السعودي خاشقجي ٢٠١٨. لذلك ولضمان التقارب مع أميركا فإن السعودية لم تمتنع عن استنكار اتفاقيات التطبيع بين الإمارات وإسرائيل فقط، وإنما سمحت أيضاً للطائرات الإسرائيلية بالمرور عبر أجوائها للوصول إلى الإمارات وذلك بعد أن اجتمع كوشنير بالأمير محمد في السعودية.

الإستراتيجية الجديدة التي تبنتها أميركا منذ عهد بوش، في العام ٢٠٠١، كانت كارثية على الشرق الأوسط. حيث اعتمدت هذه الإستراتيجية بشكل أساسي على التراجع عن فكرة حل الصراع بين إسرائيل وجيرانها العرب، خاصة في فلسطين وسورية ولبنان إلى اتجاهات أخرى أهمها تهميش التهديدات القادمة من العراق وسورية وليبيا وإيران والدخول إلى المنطقة بحجة نشر الديمقراطية. وتحت شعار نشر الديمقراطية أضرت أميركا بحلفائها، مما أسهم في تقوية التيارات المتشددة المناهضة لحلفائها وإسرائيل، مثل حزب الله وحماس بعد أن قامت إسرائيل بإضعاف دور السلطة الوطنية والدولة اللبنانية وتهميشهما بسبب تراجعها عن التزاماتها الدولية.[١٤]

بعد سقوط صدام، أصبحت التهديدات ضد إسرائيل أكثر عشوائية إذ قامت تنظيمات بدور الدول مدعومة من إيران. إيران تحاول تسليح حزب الله للوصول إلى البحر الأبيض، وإبقاء وجود فعال لها في العراق وسورية من أجل حماية مشروعها النووي. قربها من إسرائيل في سورية يمهد لها الرد على ضربات إسرائيل وأميركا. يقول تقرير لـ "نيويورك تايمز": إيران ضربت المعسكر الأميركي بطائرة من

دون طيار في حمص كمناورة رداً على قصف إسرائيل القوات الإيرانية في سورية وإن كانت الضربة لم توقع أي خسائر، ويتابع التقرير: إيران حاولت التمويه بأن القصف كانت وراءه منظمات إرهابية. [١٥]

التهديد الإيراني كمبرر للتحالف مع إسرائيل لم يخفف الانقسام وعدم الوضوح الذي تمر به الأنظمة العربية التي تؤيد التطبيع مع إسرائيل. لا يمكننا إغفال الانقسام بين الرأي الرسمي في السعودية الذي أعطى الضوء الأخضر للاتفاق بين إسرائيل والإمارات والبحرين، وبين الرأي العام في السعودية الذي على الرغم من صعوبة الحصول على إحصائيات صحيحة يبقى ضد هذه الاتفاقيات. رسمياً الأمير تركي الفيصل (سفير السعودية في واشنطن حتى العام ٢٠٠٤، ثم شغل منصب مدير المخابرات السعودية)، نفى وجود خلافات بين الأمير محمد والملك في ما يتعلق بالموقف السعودي من التطبيع مع إسرائيل.

حتى وإن لم تكن هناك معارضة علنية للرأي العام في الخليج، فإننا سنكون متفائلين إذا ظننا أن الشعوب العربية سوف تستقبل السفراء الإسرائيليين بحفاوة. السنين الطويلة من العنف الذي مارسته إسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب لن ينسى بسبب مصافحة قام بها أمير مع رئيس الوزراء الإسرائيلي. حتى بعد التطبيع مع إسرائيل، فإن أصوات المعارضة في الإمارات والبحرين جرى إسكاتها بسبب انعدام حرية الرأي الذي تمارسه الأنظمة هناك.

إسرائيل نفسها تعاني من انقسام على مستوى الرأي العام والمستوى الرسمي في كيفية التعامل مع الملف الإيراني، فعلى الرغم من تأييد الغالبية توجيه ضربة إلى إيران فإن هناك انقساماً فيما إذا كان من الأفضل توجيه ضربة بشكل منفرد أم من خلال تحالف تقوده أميركا. كما أن الأوساط الأمنية والسياسية في إسرائيل لا تتفق على قضيتين، الأولى: حجم التهديد الإيراني على إسرائيل. والثانية: وسائل معالجته. فعلى سبيل المثال، فإن رئيس الموساد خلال ٢٠١٤ أوضح لرئيس الوزراء أن التهديد الحقيقي على إسرائيل يكمن في عدم حل الصراع مع الفلسطينيين وليس الصراع مع إيران. كما أن الكثير من المفكرين الإسرائيليين يرون أن تركيز الدبلوماسية الإسرائيلية على الملف النووي الإيراني يعطي انطباعاً مدمراً بشكل لا يخدم إسرائيل وكأن الصراع يبقى بين إسرائيل وإيران وليس بين إيران والمجتمع الدولي. [١٦]

المشهد الحالي: أين وصلنا ؟

إعادة التوازن

يبقى علينا أن نتعرف إلى أسباب التعثر في توقع نتائج الخطوات السياسية للاعبين والتحديات التي تدور حولنا. هل السبب كان في انتهاجنا سياسات اعتمدت على وضع نتائج محددة من منظورنا للمستقبل بحيث أغفلنا حقائق مهمة؟ أم أن فشلنا في توقع الأحداث السياسية نجم عن عزوفنا عن ربط خطواتنا ونتائجها بالسيناريوهات المتعددة لأن المستقبل ليس رهناً لظروف أو أحداث متوقعة كما نتمناها بل سيكون مرتبطاً بمدى تقييم هذه الظروف ومن يتعرضون لها في المستقبل.[١٧]

الحقائق التي نشاهدها عبر العالم، مثل الحرب الروسية ضد أوكرانيا منذ شباط ٢٠٢٢ والصراعات في الشرق الأوسط خاصة، والمتغيرات الاقتصادية والسياسية الناجمة عن كورونا؛ دفعت العالم إلى التوجه من سياسة القطب الواحد إلى الميل إلى سياسة القطبين من جديد (الصين – أميركا) أو تعدد الأقطاب (أميركا، روسيا، الصين) التي بدورها ستفرض تحديات جديدة تدفع العالم إلى التنافس العسكري من جديد. هذا بالضرورة سيؤثر على خطوات أميركا (التي ستعيد النظر) في قرارها السابق بتخفيف وجودها العسكري، وبالتالي إعادة أولوياتها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليس فقط في مواجهة الصين وإنما أيضاً للحد من تداعيات الحرب الأوكرانية الروسية التي أدت إلى انهيار الاقتصاد العالمي تحت وطأة التذبذب في أسعار النفط.

في أعقاب الحرب الروسية على أوكرانيا، أعلنت الكثير من دول العالم بقيادة أميركا والاتحاد الأوروبي فرض عقوبات اقتصادية وعزلة سياسية على روسيا، لكن اللافت للنظر أن الكثير من الدول امتنعت عن الالتزام بهذه العقوبات مثل الإمارات. في المقابل وقعت دول أخرى في حيرة وتخبط مثل إسرائيل التي تبحث عن التوازن بين مصالحها مع روسيا وبين تخفيف الضغوط السياسية الغربية عليها للوقوف بوضوح مع شبه الإجماع الغربي لفرض العزلة السياسية والاقتصادية ضد روسيا.

على الرغم من صعوبة اتخاذ إسرائيل موقفاً ضد روسيا فإن تخبط روسيا وعزلتها يصبان في مصلحة إسرائيل في المنطقة مثلها مثل تلك الظروف التي ساعدت إسرائيل بعد تراجع الأداء الأميركي في منطقة الشرق الأوسط، فإسرائيل اليوم تحاول لعب دور الوسيط بين الغرب وروسيا وفي الوقت نفسه قيادة الحلف الدفاعي في المنطقة ضد إيران مع مراعاة الدعم الأميركي المبدئي على الرغم من الاختلاف مع

إسرائيل ودول الخليج في ما يتعلق باستمرار المفاوضات النووية مع إيران، وعدم استفزاز الدب الــروسي، لهذا من المنطقي أن نرى التريث الإسرائيلي في الرد على قيام وزارة العدل الروسية بالحد من عمل ونشاط مكاتب الوكالة اليهودية في موسكو التي تتهمها روسيا بتجاوز قوانين جمع المعلومات عن المواطنين الروس والاحتفاظ بها، بل على العكس من ذلك، فإن بعض الأصوات في إسرائيل تعتبر أن مثل هذه الخطوة تساهم في دفع السياسيين الإسرائيليين إلى تبني سياسة التمييز بين أن تكون إسرائيلياً وبين أن تكون يهودياً.[١٨]

في تقديري، فإن سياسة أميركا الخارجية في مرحلة ما بعد حرب أوكرانيا والتراجع في أفغانستان تواجه تحدياً كبيراً لأن ضياع الوقت قد لا يكون في صالحها بسبب تراجع ثقة حلفائها الأوروبيين والشرق أوسطيين بسياستها الاستراتيجية تجاه القضايا المشتركة لأنهم انتظروا منها الإيفاء بوعودها منذ سنوات لإعادة الاستقرار والأمن للعالم إلا أن النتيجة كانت لصالح الصين التي استغلت الظروف لتحسين دورها ونفوذها وساهمت في إظهار أميركا أمام حلفائها في المنطقة كحليف غير موثوق به.

مارست إدارة بادين، مؤخراً، الضغط على الصين في شرق آسيا، لتقوم الصين بالرد في الشرق الأوسط، مما سيدفع الشرق الأوسط ليكون مسرحاً للتنافس بين القوى العظمى من جديد. من جانب آخر كلما ازداد الدور الإسرائيلي في الشرق الأوسط خاصة في دول الخليج، فإن احتمال الاحتكاك مع أميركا يزيد.[١٩] زيارة بايدن السعودية وإسرائيل وفلسطين بددت الشكوك في أن أميركا خرجت من المنطقة دون عودة.

اليوم من الملاحظ أن هناك بدايات لسيناريو جديد في سورية. زيــارة وزير الخارجية الإماراتي للأسد نهاية ٢٠٢١ مؤشر على تغير مواقف الدول العربية، أما زيارة وزير الخارجية الجزائري ٢٠٢٢\٧\٢٤ التي دعا فيها لإنهاء المقاطعة العربية لبشار الأسد وحمل دعوة إلى سورية لقمة الجزائر التي ستعقد تشرين الثاني فكانت بمثابة اعتراف صريح بأن جميع الدول العربية باتت مستعدة لقبول سورية بعد قطيعة دامت أكثر من عشر سنوات، في المقابل فإن سورية ستحد من دور إيران فيها، الذي في النهاية يلتقي مع مصلحة إسرائيل ودول الخليج. يبقى السؤال، هل ثمن عودة بشار ستكون بدفع إيران خارج سورية نهائياً أو الحد من تدخلها. [٢٠] إسرائيل وأميركا لا تمانعان طالما أن بشار يمنع إيران من استهداف إسرائيل من سورية. مهما كان الثمن الذي سيدفعه بشار أعتقد أن إسرائيل ستجد نفسها ملزمة

بتقديم تنازلات للدول العربية التي تشترط التقدم في الملف الفلسطيني في مقابل التحالف والتطبيع معها، خاصة أن هذ الدول لا تخفي حرجها أمام شعوبها من أي اتفاق أمني بقيادة إسرائيل دون استحقاق القضية الفلسطينية.

الاتفاق الأمني المقترح الذي يحمله بايدن في زيارته بين إسرائيل والشركاء العرب بشأن الدفاع الجوي والرادارات وأجهزة الكشف هو مثال جيد على عودة أميركا إلى المشهد، على الرغم من أن هذه المبادرة الدفاعية لا تزال في مرحلة مبكرة ويقال إنها تواجه مقاومة.[٢١] الولايات المتحدة لا ترغب في دفع الدول الغربية إلى تبني سياساتها ضد العلاقات الصينية مع هذه الدول بشكل مباشر فها هي بدعمها هذا الاتفاق مرة أخرى تعتمد على إسرائيل لتوجيه رسالة إلى الدول الكبرى مثل روسيا والصين من خلال هذا التحالف ضد إيران.

على إسرائيل والعالم أن يدركا أنه كلما كانت هناك تغيرات نحو الديمقراطية في العالم العربي، فسيكون لزاماً على إسرائيل أكثر الالتزام بالشرعية الدولية.[٢٢]عند زيارة وزير الخارجية الأميركي مايك بمبيو للسودان في أيلول ٢٠٢٠ من أجل تشجيعها على التطبيع مع إسرائيل في مقابل إخراجها من قوائم الإرهاب، كان هناك إدراك أن الشعب السوداني الذي أصبح يأخذ رأيه بالحسبان من الممكن أن يعاقب حكومته على مثل هذه الخطوة.

لذلك أن تقوم إسرائيل بإنشاء محطات دبلوماسية في عواصم عربية لن يجّديها نفعاً إن لم تجد حلاً وتجلس مع الفلسطينيين للتفاوض على أساس الشرعية الدولية التي ترضي الطرفين. التطبيع مع الأنظمة العربية في الخليج قد يساعد إسرائيل على التملص من التزاماتها لوقت قصير تحت وطأة الحماسة الواهمة والجعجعة الأميركية التي يمثلها عهد ترمب. ولكن إذا أرادت إسرائيل تطبيعاً حقيقياً في المنطقة، فإن ذلك لن يتم إلا عبر قبول القاعدة العريضة للرأي العام العربي.

الرئيس بايدن، وكذلك إسرائيل لن يستطيعا الرقص بين العرسين. وعلى الرغم من علاقاته التاريخية مع إسرائيل التي بدأت مع جولدا مئير فإنه ما زال يتعرض لانتقادات كبيرة من الديمقراطيين اليساريين الذين يعتبرون استمرار إسرائيل باحتلال الأراضي الفلسطينية قضية غير مقبولة أخلاقياً مثلها مثل قضية العنصرية في أميركا، كما أنه يواجه انتقادات لاذعة من مؤسسات حقوق الانسان بسبب تقاربه مع أمير السعودية صاحب السمعة السيئة في حقوق الإنسان خاصة قضية الصحافي خاشقجي، مما يضيف عقبات أمامه وأمام إسرائيل عليهما أخذها بعين الاعتبار.

الهوامش

1 Omar Rahman: What's behind the relationship between Israel and Arab Gulf states? BROOKINGS, Monday, January 28, 2019.
https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2019/01/28/whats-behind-the

2 Report by Team : Public Expresses Mixed Views of U.S. Response to Russia's Invasion of Ukraine ,Pew Research Center, MARCH 15, 2022 .
https://www.pewresearch.org/politics/2022/03/15/public-expresses-mixed-views-of-u-s-response-to-russias-invasion-of-ukraine/

3 DANIEL R. DEPETRIS and RAJAN MENON Opinion | The U.S. Can't Force the Rest of the World to Support Ukraine. Here's Why.Politico : 05/25/2022.
https://www.politico.com/news/magazine/2022/05/25/ukraine-sidelines-regional-not-global-conflict-00034793

4 SETH J. FRANTZMAN, Between Turkey, Saudi Arabia: Joe Biden's visit, Middle East shifts – analysis :The Jerusalem Post, JULY 18, 2022.
https://www.jpost.com/middle-east-news/article-712404

5 Former US National Security Council and State Department official Martin Indyk argued in a recent essay adapted from a forthcoming book on Henry Kissinger's Middle East diplomacy that US policy should aim "to shape an American-supported regional order in which the United States is no longer the dominant player, even as it remains the most influential.

6 National review; Must America Be in the Middle East?
By VICTOR DAVIS HANSON
January 23, 2020 11:11 AM American Needs to Be in the Middle East, But Must Weigh New Strategic Considerations | National Review

7 Economic @POLITICAL WEEKLY Journal: Vol. 41, Issue No. 34, 26 Aug, 2006
https://www.jstor.org/stable/4418609 · PDF file

8 Reza Behnam. Another Acre, Another Goat: Israel in the Middle East: The Palestine Chronical, September 28, 2020
Another Acre, Another Goat: Israel in the Middle East - Palestine Chronicle

9 Hanna Sher: The Future of Israel: The Next 60 Years,
ch11.pdf (mfa.gov.il) https://mfa.gov.il/MFA_Graphics/MFA Gallery/Israel60/ch11.pdf

10 Max Fisher : As Israel's Dependence on U.S. Shrinks, So Does U.S. Leverage ,The New York Times . May 24, 2021 . As Israel's Dependence on U.S. Shrinks, So Does U.S. Leverage - The New York Times (nytimes.com).

11 Gold Israel Faces New Challenges as the U.S. Rethinks Its Role in the Middle East:Jerusalem center For public Affairs , Israel Faces New Challenges as the U.S. Rethinks Its Role in the Middle East (jcpa.org).' November 19, 2019.

12 Seth J. Frantzman Israel and the Arab Gulf States, a New Strategic Corridor of Power, Middle East Forum. December 4, 2020. Israel and the Arab Gulf States, a New Strategic Corridor of Power: Middle East Forum (meforum.org)

13 Joel E. Starr , Biden's Trip, and Ukraine's War, Could Boost the Abraham Accords; United States Institute Of Peace . July 12, 2022 .
https://www.usip.org/publications/2022/07/bidens-trip-and-ukraines-war-could-boost-abraham-accords

14 Michele Dunne: Moving Beyond the Limitations of U.S. Policy; CARNEGIE ENDWOMENT for international peace, Microsoft Word - ME Web commentary.doc (carnegieendowment.org).P.4.

15 By SETH J. FRANTZMAN: Israel's Syria policy could be coming to new crossroads – analyses Jerusalem POST, 20, 2021 18:56
Updated: NOVEMBER 20, 2021 18:57

16 Natant Sascha: Israel and Iran's Role in the Middle East. Brookings. Wednesday, July 16, 2014.
https://www.brookings.edu/testimonies/israel-and-irans-role-in-the-middle-east

17 ARI HEISTEIN, DANIEL RAKOV & YOEL GUZANSKY: WHAT WILL THE MIDDLE EAST LOOK LIKE IN 2030? MIE Policy Center .2020. https://www.mei.edu/sites/default/files/2021-02/%20What%20will%20the%20Middle%20East%20look%20like%20in%202030%3F%20An%20Israeli

18 Carolina Landsman.Thanks Putin For Outlawing the Jewish Agency in Russia ; Haaretz. July,2022.
www.haaretz.com.

19 Mercy A. Kou: The China Challenge in Israel-US Relations, The Diplomate. August 23, 2021
https://thediplomat.com/2021/08/the-china-challenge-in-israel-us-relations

20 By SETH J. FRANTZMANI: Israel's Syria policy could be coming to new crossroads – analysis Jerusalem POST, 20, 2021 18:56
Updated: NOVEMBER 20, 2021 18:57

21 Ahmed Aboudouh, Biden's Middle East trip focuses on the region. But China is the elephant in the room. Atlantic Ocean .July 14, 2022.
https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/bidens-middle-east-trip-focuses-on-the-region-but-china-is-the-elephant-in-the-room/

22 H.A. HELLEYER: Without the Palestinians, Israeli Normalization Is Still Beyond Reach; CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE, SEPTEMBER 15, 2020
Without the Palestinians, Israeli Normalization Is Still Beyond Reach - Carnegie Endowment for International Peace

ورشة متخصصة حول مدى شمولية السياسات العامة للأشخاص ذوي الإعاقة

نظم معهد السياسات العامة (IPP)، في حزيران الماضية، بالشراكة مع مؤسسة "فريدريش أيبرت" الألمانية(FES) ورشة عمل متخصصة عبر الإنترنت باستخدام تقنية "زووم"، تحت عنوان "مدى شمولية السياسات العامة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني: الأنظمة والقوانين والإجراءات".

شارك في الورشة، كل من: مقررة الائتلاف الفلسطيني للأشخاص ذوي الإعاقة شذى أبو سرور، وممثل دائرة التعليم في وكالة الغوث الدولية د. عمار الوحيدي، وممثلة الجمعية الأردنية الأولى لمترجمي لغة الإشارة كفاح النجار، ومسؤولة الإعلام والمناصرة في جمعية نجوم الأمل لتمكين النساء ذوات الإعاقة آمنة بداونة، ومدير مكتب الجمعية في قطاع غزة د. إياد الكرنز، وعضو مجلس إدارة المعهد د. عبد الله النجار، ومدير البرامج في مؤسسة "فريدريش أيبرت" في فلسطين راسموس براندت.

وقدمت أبو سرور، شرحاً عن واقع الأشخاص ذوي الإعاقة، داعية إلى زيادة الاهتمام بحقوق هذه الشريحة.

وأوضحت أنه يتم التعاطي مع الإعاقة في التشريعات والسياسات العامة من منظور طبي أو خيري، مشيرة في المقابل، إلى تجربة الائتلاف الذي يضم ٢٤ منظمة أهلية، في إحداث تغيير إيجابي في ما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، وشمولهم والتأثير في السياسات العامة المرتبطة بهذا الشأن.

الدمج وشروطه

أما الوحيدي، فقدم مداخلة بعنوان "ماهية التكفل والدمج ومسوغات تفعيلهما لذوي الاحتياجات الخاصة"، ركز فيها على مراحل العناية بالأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، وسياسة "الأونروا" في تعليم هذه الشريحة، عبر التركيز على مفهوم التعليم الجامع، القائم على حقوق الإنسان.

وذكر أن الدمج التعليمي يعتبر أسلوباً حديثاً في تقديم الخدمات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة، مبيناً أنه يهدف إلى منح فرصة للأطفال الذين يعانون من إعاقات بسيطة، لإثبات قدرتهم على المشاركة في الصفوف العادية، ومنع عزلهم عن نظرائهم الآخرين، قبل أن يشير إلى شروط نجاح الدمج، مثل التخطيط الواعي، ومواءمة المباني المدرسية، إلى غير ذلك.

وقد ركزت النجار، على التجربة الأردنية في شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، مشيرة إلى أن نحو ١٥٪ من السكان هم من ذوي الإعاقة.

واستعرضت بعض التدخلات على صعيد شمول الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم، إضافة إلى بعض الخدمات المقدمة لهم، سواء في المجال الصحي، أو التأهيل النفسي، أو الجانب التعليمي، أو التدريب المهني والعمل، لافتة في المقابل، إلى بعض الامتيازات الممنوحة لذوي الإعاقة مثل الإعفاءات الجمركية، والنجاحات التي حققها أشخاص ذوو إعاقة.

قصور في القوانين

وأشارت بداونة، في مداخلة بعنوان "شمول الأشخاص ذوي الإعاقة - النساء نموذجاً"، إلى تأسيس الجمعية في العام ٢٠٠٧ للعناية بحقوق النساء ذوات الإعاقة، موضحة أنها تعمل في مجالات عدة، مثل السياسات، ومراجعة القوانين والأنظمة.

وتحدثت عن وجود قصور في القوانين والأنظمة والسياسات في ما يتعلق بشمول الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك لتعاطيها معهم من منظور خيري أو طبي وليس حقوقي، علاوة على غياب إرادة سياسية لتحقيق الشمول، إضافة إلى افتقار صناع القرار والسياسيين للوعي الكافي بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام.

ونبهت إلى التهرب من تنفيذ النص القانوني، الذي يقضي بأن تكون نسبة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات بواقع ٥٪، ما اعتبرته مؤشراً سلبياً إزاء الالتزام المجتمعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

في الإطار نفسه، ركز الكرنز على الصعوبات والإشكالات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في قطاع غزة، لافتاً إلى دور الحروب الإسرائيلية المتتالية على القطاع في زيادة أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة.

وذكر أن إنجاز هموم الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم ليس مسؤولية المؤسسات العاملة في هذا المجال فحسب، وإنما المجتمع ككل، معتبرا أن هناك إشكالية في الخطاب الفلسطيني المتعلق

بالإعاقة، وعدم إدراك، أو التزام بما يفرضه توقيع فلسطين على الاتفاقات الدولية من استحقاقات.

وأوضح أن التشريعات المتعلقة بالإعاقة منقوصة، ومع ذلك لا يجري تطبيقها تحت حجج واهية.

وقدم مدير عام مؤسسة "فلسطين المستقبل" في قطاع غزة، أحمد الكاشف، نبذة عن المؤسسة، مشيراً إلى أنها تقدم خدمات التأهيل المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة ممن يعانون من الشلل الدماغي.

وأوضح أن المؤسسة ترعى نحو ١٥٠ طفلاً مصاباً بالشلل الدماغي، لافتا إلى أن خدماتها تشمل أيضاً مرضى هيموفيليا وثلاسيميا.

ودعا المؤسسات الحكومية إلى إيلاء ذوي الإعاقة اهتماماً أكبر، والرقابة على تطبيق قانون حقوق المعوقين رقم (٤) لسنة ١٩٩٩، وتعديله، إضافة إلى العمل على مواءمة المباني المجتمعية مثل المدارس، بما ينسجم مع واقع ذوي الإعاقة واحتياجاتهم.

مدينة صديقة

وأضاء مهند الشافعي من بلدية رام الله، على توجهات الأخيرة وجهودها في ما يتعلق بشمول الأشخاص ذوي الإعاقة، بدءاً من العام ٢٠١٢، لجعل المدينة صديقة لهم، عبر العمل على مواءمة شاملة تخدم الإعاقات كافة.

وذكر أن البلدية ركزت بدايةً على الإعاقة الحركية لتنتقل شيئاً فشيئاً لغيرها، مبيناً أن ما أنجح عمل البلدية هو مستوى الوعي العالي لدى طاقم البلدية وإدارتها، بالتالي جرى التركيز على مواءمة المرافق العامة، وتوفير طابعات "بريل"، وإنشاء المركز البارالمبي المتخصص برياضة ذوي الإعاقة.

واستهلت الورشة بكلمة موجزة قدمها د. عبد الله النجار، أشار فيها إلى أن معهد السياسات العامة أنشئ في العام ٢٠٠٦، للمساهمة في سد النقص في الإنتاج النظري/ التطبيقي في مجال السياسات العامة، المتمثلة في الأبحاث التطبيقية والدراسات العلمية لصناع القرار.

ونــوه بالتعاون بين المعهد ومؤسسة "فريدريش أيبرت" منذ ١٦ عاما، مشيراً إلى دور المعهد في مجال السياسات العامة، وبناء القدرات على هذا الصعيد، وإصدار مجلة "سياسات" بشكل دوري، وتنظيم المنتدى السنوي للسياسات في فلسطين، إلى غير ذلك.

بدوره، ذكر براندت، أن "فريدريش أيبرت" مؤسسة لها باع طويل في مجال الحركات العمالية العالمية، وتعنى بترسيخ مفاهيم الحرية، والمساواة والعدالة الاجتماعية، وتعمل في أكثر من ١٠٠ بلد.

وأشار إلى بعض جوانب التعاون مع المعهد، لافتاً في المقابل، إلى حيوية الورشة لتناولها حيثيات تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم.

«لِفتا سجلّ شعب - التاريخ والتراث الثقافي والنّضال»

قراءة: أمين دراوشة

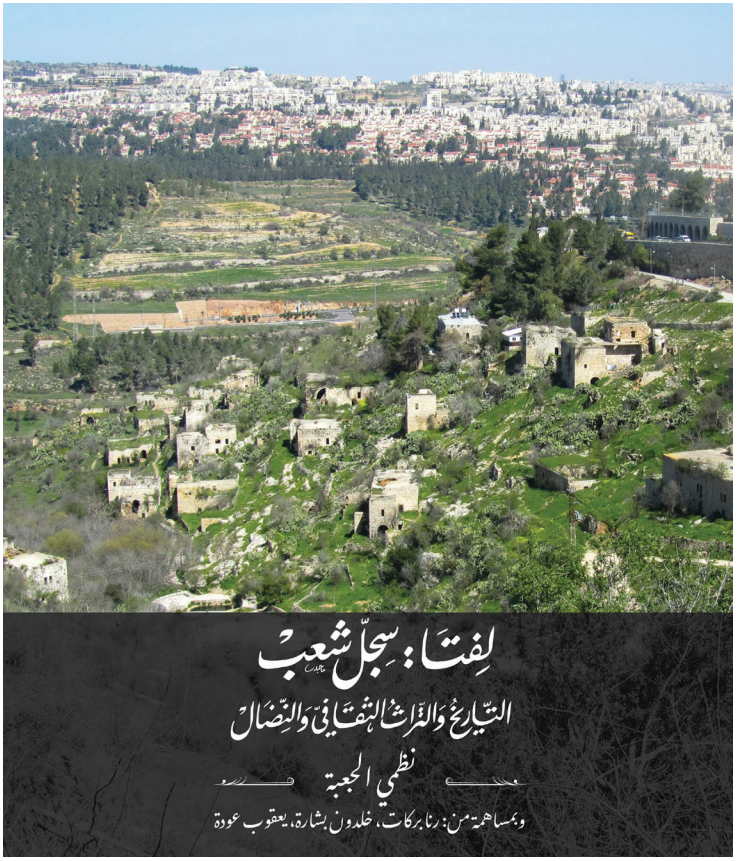

"لِفتا سجلّ شعب - التاريخ والتراث الثقافي والنّضال"
تأليف: نظمي الجعبة، رنا بركات، خلدون بشارة، يعقوب عودة
منشورات: مؤسسة الدراسات الفلسطينية
سنة النشر: ٢٠٢٠م
عدد الصفحات: ٣٦٢

مقدمة

قسم المؤلفون كتابهم إلى أربعة أقسام. تناول نظمي الجعبة في قسمه الأول توثيق النكبة، وحفظ الذاكرة المادية من آثار العمارة وغيرها، وحذر من مخططات إسرائيل ونواياها الخبيثة، كما توسع في الحديث عن موقع القرية، وتاريخها القديم، وعملية تهجير السكان تحت ضغط تصرفات الاحتلال الإجرامية، وتطور القرية المعماري وتركيبتها الحضرية، فكان الحديث عن النبع والمسجد والمقام والمعاصر والمقبرة والبيئة في لفتا.

أما القسم الثاني، فناقشت فيه رنا بركات، التطور والتقدم في القرية، خاصة في الاقتصاد، وأتت على الحياة اليومية من الولادة مروراً بالمدرسة فالعمل والزواج.

في القسم الثالث، تعمّق خلدون بشارة في الحديث عن التشكيل الحضري في القرية، والأنماط المعمارية كبيت العقد، والبيت المجمع، وعرض العناصر المعمارية والتفصيلات الزخرفية في البيوت.

وفي القسم الأخير، تناول يعقوب عودة المخططات الاستعمارية في تهويد القرية، ونضال أهلها وتوثيق الموروث المعماري، واهتمام أبناء لفتا وبناتها بالكتابة عن قريتهم، فسردوا عبر القصص حال أهلها، وشجرها وحجرها وحياة أهلها، فلفتا ليست مجرد حجارة، وإنما فكرة ووطن.

فكيف ظهرت قرية لفتا قديماً وحديثاً؟

موقع القرية... المكان والزمان

ظل جزء من لفتا صامداً بمعجزة، على عكس أكثر من ٤٥٠ قرية وبلدة فلسطينية جرى تدميرها بعد النكبة ومحو آثارها ووجودها، لذلك امتازت الكتابة عنها بالمشاعر الملتهبة، والأحاسيس المرهفة، وشغف معرفة المكان، والتفتيش في جذوره الضاربة في التاريخ. جعل موقع القرية - التي تصل حدودها إلى أسوار القدس القديمة - الاحتلال يهتم بمحو آثارها من خلال مشاريعه التي لا تنتهي لطمس تاريخ المكان، وكان لأهالي لفتا في الوطن والمهجر دور رئيس في المحافظة على ما تبقى منها.

تمتاز لفتا بموقعها الاستثنائي ومناظرها المدهشة وشكلها البديع، فلها مميزات تجعلها

شاهدة على تاريخ فلسطين الحضاري من العصر البرونزي حتى النكبة ١٩٤٨م.

هي قرية فلسطينية من ضواحي القدس، "تحيط أراضيها بالمدينة المقدسة من الناحية الشمالية والغربية. وقبل احتلالها وتهجير سكانها، كان يقطنها ٣٠٠٠ نسمة، يقيمون على ١٢,٠٠٠٠ دونم، ويعيشون في ٥٥٠ بيتاً بنيت في فترات زمنية متفاوتة" (انظر يعقوب عودة، ص ٣٠٨).

لفت المكان منذ بدايات القرن العشرين - كحاضنة اجتماعية وثقافية واقتصادية - نظر الباحثين والعلماء، فتناولوه بالبحث من ناحية اجتماعية وجغرافية وأنثربولوجية، وعلى الرغم من ذلك، فما زال مفهوم المكان يسيل حبراً كثيراً، لأنه من أكثر المفاهيم تعقيداً. ويحوز المكان في الثقافة الفلسطينية، "أبعاد مغايرة: أبعاد الوطن المسلوب، وأبعاد الوطن الذي لا بد من العودة إليه" (نظمي الجعبة، ص ١٥).

لذا استمر الشعب الفلسطيني يحمل في قلبه أرضه المسلوبة، وبقي يقاوم محاولة الاحتلال طمس هويتهم، وتشويه الأرض ومحاولته تهويدها بتغيير شكلها وأسمائها، فالأمكنة ليس من السهل نزعها من قلوب أصحابها، ففيها ذكرياتهم وأحلامهم، وفيها بنو تصوراتهم ورؤاهم عن الحياة.

فالمكان الذي نعيش فيه يحتوي "كّل ما مارسناه مباشرة ورصدنا فيه بعضاً من تصوّراتنا ومشاعرنا الذّاتيّة الشّخصيّة وتعلقنا به حبّاً فيه لا في وظيفته وارتبط ارتباطاً وثيقاً ببعض تجاربنا العميقة أو بالجانب الحميم من ذواتنا". (عبد الصّمد زايد. المكان في الرواية العربيّة، الصورة والدلالة. صفاقس: دار محمد علي للنشر، ط١. ٢٠٠٣م. ص١٧).

ومن أكثر من البيت الذي ولدنا ونشأنا فيه ومزارعنا وحقولنا وشوارعنا... يمثله.

فالمكان هو المكان الذي يشعر فيه الإنسان بالطمأنينة، "وذلك هو البيت الذي ولدنا فيه، أي بيت الطفولة. إنه المكان الذي مارسنا فيه أحلام اليقظة وتشكل فيه خيالنا. المكانية في الأدب هي الصورة الفتية التي تذكرنا أو تبعث فينا ذكريات بيت الطفولة. ومكانية الأدب العظيم تدور حول هذا المحور". (غاستون باشلار. جماليات المكان. ترجمة غالب هلسا. بيروت: منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٤م، ص ٦-٧). لذلك يورد الدكتور نظمي الجعبة العديد من أقوال الأدباء كيحيى يخلف وفؤاد مغربي وغيرهما ليدلل على محورية المكان في المخيلة الجمعية الفلسطينية.

إن مهجري لفتا الذين سكنوا عمّان والقدس ورام الله والمخيمات وغيرها من المهاجر، لم

تفارقهم سيكولوجيا اللاجئ. في البداية اعتقد اللاجئون أن ما جرى مجرد صدمة عابرة، وأنهم سيعودون مع أهاليهم ومعارفهم، لكن طالت السنوات، وثار اللاجئ على واقعه المزري. واشتد حنينه إلى أرضه المسلوبة، فلملم كل ما يربطه بها: وثيقة الطابو، المفتاح، صورة، كوفية، ثوب مطرز، أغنية، حكاية... يستحضر اللاجئ حياته الماضية بعد أن أصبحت العودة إليها غاية في الصعوبة، فشرع يروي حكايته لأبنائه وأحفاده، كما ظهر الكثير من الكتب التي تتحدث عن لفتا قبل التهجير، مرتكزة إلى التاريخ الشفوي والذكريات والوثائق والسجلات العثمانية والانتدابية، حتى استطاع البعض أن يعيد رسم القرية كما كانت، وموضع البيوت وأصحابها، والكنيسة والجامع والمقام، والطاحونة والنبع... واستحضر الكتاب أسماء الجبال والأودية والخِرب، وحددت بعض الكتب حدود القرية وما جاورها من قرى ومدن، ووضعت شجرة للعائلات، بالإضافة رواية حكاية الاقتلاع والتهجير والاحتلال.

بعد مرور كل هذه السنوات الطويلة على اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، ما زال الفلسطيني يحافظ على قضيته حيّة، وحاضرة في قلبه وذهن العالم.

تضم قرية لفتا العديد من المواقع التاريخية الأثرية، أهمها "بير القوس"، ويقع شمال القرية، ويحتوي آثاراً قديمةً ترجع لزمن الرومان والبيزنطيين، وكذلك "قوس مليحة"، وتوجد فيها مجموعة من الخِرب منها "جبل تليليا" ويضم بقايا أعمدة وأرضيات فسيفسائية.

كانت أراضي لفتا الخصبة غنيمة كبيرة للاحتلال الإسرائيلي، فاستولى على آلاف الدونمات، وعلى المباني الحديثة ومكتباتها وأثاثها الفاخر، مما مكنه من بناء المستوطنات، والأسواق والشوارع والمؤسسات والفنادق كفندق الهوليدي إن، وفندق سونستا، كما أقيمت المستوطنات الآتية: نفتوح، رمات إشكول، غفعات شابيرا، غفعات همفتارا، معلوت دفنا. الجدير بالذكر أن منطقة الشيخ جراح من أراضي لفتا التي تضم أكبر تجمع للمؤسسات الحكومية الإسرائيلية في شطر القدس الشرقية، كوزارة الأمن الداخلي، وقيادة قوات حرس الحدود، ومنشآت أخرى.

إن قرية لفتا تضرب جذورها في التاريخ، إذ يعود تاريخها للعصر البرونزي، حتى جاء الاحتلال وعمل على محو وجودها إلا أنها عصية على الاندثار في وجدان أهلها والشعب الفلسطيني الذي لا ينسى.

ينقل الجعبة عن كتاب "أسماء قرى القدس" لناصر الدين أبو خضير، أن اسم لفتا

هو تحريف لاسمها الكنعاني القديم نِفتوح بمعنى الفتح، وسميت في العهد الروماني مي نِفتوح إذ يوجد في القرية عين ماء تصب في وادي لفتا، المتصل بوادي الصرار، ومن الممكن أن اسمها جاء من الجذر "لفت" الأكادي، ويعني يدهن نفسه بالطين، فيبدو الاسم مرتبطاً بالتربة الطينية، أو مكان صنع الطين، المرتبط بصناعة الفخار، لا سيما أن فيها عين ماء.

تركت النكبة ١٩٤٨ وأحداثها لفتا مهجرة، وغادرها أهلها مجبرين بفعل سطوة الاحتلال تاركين خلفهم أعداداً كبيرة من المباني الحديثة والقديمة، وأعداداً ضخمة من الدكاكين في روميما والشيخ بدر وشارع يافا، وكانت فيها مشاريع اقتصادية كبيرة ومحاجر وكسارات، ضاعت لفتا مخلفة وراءهـــا الشهداء، ومواطنين شردوا إلى القدس ورام الله وسائر أماكن الشتات، وأصبحت لفتا جزءاً عزيزاً من القدس لا يمكن فصمه عنها.

ذاكرة الشعب

في القسم الثاني، تناولت رنا بركات ذاكرة الشعب من خلال بعض سكان لفتا المهجرين، ثمة توق للحياة وإلى الماضي الجميل المسروق، وحضور لتفصيلات الحياة اليومية، هناك ذاكرة للحياة قبل النكبة لا تموت "إن العادي، من خلال فعل السرد للحكاية، يصير استثنائياً، عبر إبراز المفارقة الناشئة عن المقابلة بين ملامح الحياة اليومية في سيرورتها قبل النكبة، وبين مقاومة فعل السلب من خلال الذاكرة بعد حدوث النكبة" (رنا بركات، ص ٢١١) فترصد المسار الذي كونته الحياة اليومية المعيشية قبلها، كخلفية للحكايات التي رواها الناس.

ظهرت الجغرافيا الطبيعية والاجتماعية للفتا في حكايات الناس عن الحياة اليومية. وكانت نقطة الارتكاز الجغرافية هي عين لفتا، كونها الملمح الجغرافي المركزي للقرية، فحولها بُني الجزء السفلي من لفتا.

إن جغرافية أي مكان في لفتا يتحدد بعلاقته بالعين، فالناس تقول مثلاً: يقع المسجد في هذه الجهة من العين، أو في الجهة المقابلة لها، ومن أحاديث المهجرين، تورد رنا بركات، قول نوفة عوض، وهي تستذكر طفولتها وأسرتها وبيتهم وموقعه من العين، تقول: "كان بيتنا في (العقبة)، قريباً من العين. بتذكر، أننا، أنا وأختي، كنا نروح ع العين ننقل المي الباردة في رمضان". وتتذكر آمنة بتودد مذاق الماء الفرات في سردها لحكايتها، تقول: "يا الله، لو شربتي من مية العين، ما بتشعري إنك شربتي...لأنها كانت خفيفة جداً...يا الله! قديش كانت المي من عين بلدنا رائعة".

كما كان لنبات الصبّار وأشجار الفواكه مكان مميز في الحكايات باعتبارها رموزاً للمكان ما زالت باقية، فلفتا مميزة عن القرى الأخرى، إن جزءاً من المكان ما زال باقياً، فالعين ما انفكت موقعاً لتحديد المكان، إن جغرافيا القرية، جغرافيا طبيعية وجغرافيا ذاكرة أهلها المهجرين. وأيضا كانت المقاومة وعنف المستوطنين من عناصر تكوين الحكايات، ويتذكر الجميع حادثة محددة، حدثت في أواخر سنة ١٩٤٧ وما نتج عنها من أحداث، والحادثة بطلها أحمد العبيدي، الذي هاجم حافلة مستوطنين بقنبلة يدوية، بعد اشتعال المقاومة بسبب صدور قرار التقسيم، وشكلت الحادثة مصدر فخر واعتزاز في روايات الناس، وكان عنف المستوطنين الصهيونيين والاستعمار البريطاني في صلب أحاديثهم.

عمارة القرية المهجّرة

في القسم الثالث، تحدث خلدون بشارة عن التشكيل الحضري لقرية لفتا، واعتمد على مخططات سبعين مبنى تاريخياً، ما زالت قائمة حتى اليوم. وأسهب في وصف الأنماط المعمارية في القرية، فتناولت دراسته الحديث عن بيت العقد (البسيط)، وبيت الفلاح المنفرد والمزوج والبيت المجمّع وغيرها، علماً أن أغلبية بيوت القرية تعتبر بيوت مجمّعة، حيث "تجمع أكثر من نمط ضمن المنشأة الواحدة، وهي نتيجة التطور العضوي للبيت النووي (العائلة الواحدة)، إلى البيت المجمّع (العائلة الممتدة). ويكون التجمّع حول حوش أو من دونه". (خلدون بشارة، ص ٢٤٢) ويورد بشارة العديد من صور البيوت بأشكالها المختلفة لزيادة التوضيح.

كما تناول المؤلف العناصر المعمارية والتفصيلات الزخرفية في بيوت لفتا، وبين أن هناك استخدامات متنوعة للحجر، وفي دقته المتعددة، واهتماماً كبيراً بجوانب الشبابيك والأبــواب، وغلبت تفصيلة الشباك المجوز على تشكيلة الشبابيك في عمارة لفتا، أما التفصيلات المميزة للأبواب، فكانت التفصيلة الثلاثية، إذ يحيط شباكان بباب. كما هناك شبابيك مجوزة مستطيلة أو مستطيلة منتهية بقوس نصف دائري، هناك شبابيك مفردة موتورة في بعض الأبنية خصوصاً الأحدث منها. وتناول أيضا النقوش الكتابية والأعمال المعدنية الزخرفية، والجدر الداخلية، والعقود، والأعمال الخشبية والطراشة والألوان.

إن حماية لفتا بجغرافيتها وتاريخها العريق مسألة غاية في الأهمية عدا أنها شاهد على الحق المسلوب، وإجرام الاحتلال، فهي تراث إنساني راق، شاهد على تفاعل الإنسان في فلسطين مع بيئته المحيطة، ومع مختلف التأثيرات الحضارية التي شكلت هويته بما فيها هويتاه الحضرية والمعمارية.

لفتا بين الاستعمار الاستيطاني ونضال أهلها

في القسم الأخير، تناول يعقوب عودة المخططات الاستيطانية ونضال أهل لفتا، فالقرية شكلت - بأراضيها الممتدة من غربي القدس وشمالها حتى شرقيها، وكونها ذات موقع استراتيجي كبوابة غربية للمدينة - هدفاً لأطماع الحركة الصهيونية ومشاريعها لاحتلال فلسطين وطرد أهلها، حتى قبل الانتداب البريطاني، اهتمت الصهيونية بالاستيلاء على لفتا، حيث جلبت العصابات الصهيونية عشرات العائلات في الفترة بين شباط ونيسان ١٩٤٨. كانت القرية من أوائل القرى التي شنت عليها العصابات الصهيونية المسلحة الاعتداءات، وارتكبت فيها الجرائم. واغتصبت القرية بشكل كامل بعد مجزرة دير ياسين.

هدم الاحتلال الإسرائيلي الجزء الأكبر من مباني القرية، أما المباني التي لم تهدم فما زالت آهلة، إما بالسكان وإما بالمؤسسات، وهُدم آخر بيت في آذار ٢٠١٦، وهو بيت المختار إسماعيل النجار، واستخدمته بلدية الاحتلال كمركز للإطفاء.

ناقش الكاتب في دراسته المخططات الإسرائيلية الخاصة بلفتا وأراضيها، ومن هذه المخططات المخطط رقم ٦٠٣٦ (مي نفتوح) وشرعت دائرة أراضي إسرائيل بوضع المخطط في عهد أريئيل شارون الذي كان يشغل منصب وزير الإسكان والبنية التحتية، خلال الفترة ١٩٩٦- ١٩٩٨، ويتضمن بناء مبان فخمة على أراضي القرية، وبناء فندق، وروضات ومدارس، وشوارع وحدائق ومركز تجاري، مع أن لفتا مصنفة محمية طبيعية وأثرية. وهناك مخططات كثيرة منها توسيع مستعمرة رمات شلومو، زمن بنيامين نتنياهو ٢٠١٥، ومخطط بناء منشآت رياضية ويتضمن المشروع بركة سباحة ومنشآت رياضية، وتم تنفيذ مخطط إقامة حديقة للأطفال سنة ٢٠١٥. ويعتبر مخطط "وجه آخر للقدس" من أخطر المخططات، وتبلغ مسحته ٢١١ دونماً، ويقع عند المدخل الغربي للمدينة، ويضم المشروع مراكز تجارية وترفيهية وسياحية وفنادق ومركز مؤتمرات، و٢٤ برجاً. "ويتزامن المشروع مع المخطط رقم ٦٨٨٥، من أجل توسيع القدس على حساب أراضي لفتا وبيت حنينا وبيت إكسا والنبي صموئيل وبيت سوريك، تحقيقاً لمخطط القدس الكبرى" (يعقوب عودة، ص ٢٨٧).

عُرف عن أهل لفتا حبهم للوطن ولفتا جزء منه، فعمل الأهالي على تنظيم الزيارات والمسيرات إلى قريتهم، وذلك في جميع المناسبات

الوطنية، خصوصاً يوم الأرض ٣١ آذار، ويوم العودة ١٥ أيار، ويوم التضامن مع الشعب الفلسطيني، تعبيراً عن رفض مخططات تهويد لفتا ومحو معالمها وتاريخها.

إن أهالي لفتا مثلهم مثل باقي أبناء الشعب الفلسطيني، قاوموا المحتل من أجل نيل حرية فلسطين واستقلالها وقدموا الشهداء، ومنهم الجريح والأسير.

سيرحل الاحتلال، هذه حتمية تاريخية، والغزاة عبروا فلسطين ولم يعمروا، وستبقى لفتا جزءاً عزيزاً مسلوباً من أمنا فلسطين، لا بد أن يأتي اليوم الذي تتحرر فيه فلسطين، ويختفي الاحتلال البغيض.

الكتاب مهم جداً لكل فلسطيني، لكل باحث عن الحق والحقيقة، ولا غنى عنه للباحثين في أحداث النكبة والمشاريع الاستيطانية، ويضم الكتاب مجموعة قيمة من الصور لبيوت لفتا، ومخططات المباني.

معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies

In cooperation with:

Friedrich-Ebert-Stiftung